جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الإنفاق العام وأثره في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب

علي فليح عجمي

إشراف الأستاذ المساعد الدكتور

أ .م . د حيدر طالب موسى

١٤٤٦هـ

٢٠٢٤ م

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾

سورة العلق - الآية (١)

توصـية المشــرف

اشهد بأن اعداد هذه الرسالة للطالب (علي فليح عجمي) والموسومة ((**الإنفاق العام واثره في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)**)) قد جرت تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت

التوقيع:

المشرف : أ.م.د حيدر طالب موسى

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

التاريخ : / / ٢٠٢٤

توصـــــية السيـــد رئـــــيس القســـــم

بناء على الاقرار اعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م.د حيدر طالب موسى) أرشح هذه الرسالة للمناقشة ، لدراستها وبيان الرأي فيها.

التوقيع :

رئيس القسم : أ.م.د رزاق ذياب الناشي

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : / / ٢٠٢٤

إقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة ((**الإنفاق العام واثره في التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)**)) لطالب/الدراسات العليا (علي فليح عجمي) قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية، وقد اصبحت بأسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي، وانها صالحة للمناقشة ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ / / ٢٠٢٤

الاهداء

الى نبع الحنان وملهمي في هذه الحياة . .الى من شجعني لما وصلت اليه، وبدعائه ارتقيت

والدي العزيز حفظه الله . . .

الى غاليتي الحبيبة . .امي

الى اخوتي الاحبة الذين حملوا همي في مسيرتي . . . .

الى كل الأصدقاء والاحبة ومن ساندي في مسيرتي الدراسية . . .

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين

الشكر والمحبة

الى من وقف معي في هذا الصرح العلمي وأنهلني من المعرفة والعلم وأرشدني للطريق الصحيح أساتذتي الأفاضل ولا أنسى جهودكم العلمية والعملية معنا

وأخص بالشكر أستاذنا و مرشدنا ومشرفنا الدكتور (أ .م . د حيدر طالب موسى) له منا كل التقدير والشكر والامتنان .

واوجه رسالة شكر وتقدير لإخوتنا وأصدقائنا وأحبتنا من حولنا شاكرين دعمكم لنا و شكرا للصرح الذي احتوانا مبنى جامعة المثنى كلية الادارة والاقتصاد .

الباحث

المستخلص

تتسم اغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية، ولاسيما النفط، بأنها ذات اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد بشكل أساس على المورد الريعي في تمويل الموازنة والاقتصاد. وقد نجم عن ذلك إتجاه اقتصادات هذه الدول الى دوامة أسواق النفط وتقلباتها، وتسلل الأزمات والتقلبات الاقتصادية العالمية إليها عبر قناة المورد النفطي، فقد تتأثر الاقتصاديات النفطية بإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط عبر انتقال عدوى التذبذب وعدم الثبات من قطاع النفط إلى القطاعات غير النفطية. وتخضع حساسية الاقتصاد لهذه التغييرات في جميع القطاعات التي تسهم في الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي عبر قناة الإنفاق العام . وعليه سعى هذا البحث إلى تحليل وتشخيص الآثار التي يمكن ان تخلفها تقلبات أسعار النفط في إتجاهات وأنماط الاتفاق العام التي لا يمكن فصلها عن خصائص الاقتصاديات الريعية النفطية؛ وذلك من خلال التركيز على التغيير الذي يطرأ على قيم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري حين تتذبذب الموارد النفطية؛ نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية ومدى انحراف في تحقيق اهداف التنويع الاقتصادي. وقد تمت الاستعانة بمؤشرات التنويع ومدى تحقيقها على واقع الاقتصاد العراقي ومدى التشابك والارتباط بين الاتفاق العام في الدول النفطية وتأثيرها على تلك المؤشرات،وتبيّن أن معظم الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي طيلة مدة الدراسة هو إنفاق استهلاكي بنسبة كبيرة والإنفاق الاستثماري كان له نسبة قليلة من الإنفاق، وهذا يبيّن عدم التوازن في الإنفاق العام واستخدامه دون وجود خطة اقتصادية كفؤة.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام ، الإنفاق الاستهلاكي ، الإنفاق الاستثماري ، التنويع الاقتصادي ، مؤشرات التنويع.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	
اقرار المشرف	
الاهداء	
الشكر والعرفان	
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب–ج–د
قائمة الجدأول	د–هـ
قائمة الاشكال	و
المقدمة	١
منهجية الدراسة	٢
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي	١١–٦٤
تمهيد	١١
المبحث الأول: الإنفاق العام واثاره ومحدداته	١٢–٣٣
اولا: مفهوم الإنفاق العام	١٢–١٥
ثانيا : المرتكزات النظرية للإنفاق العام	١٥–١٩
ثالثا : مضاعف الإنفاق العام	١٩–٢١
رابعا: الإنفاق العام اداة من ادوات السياسة المالية	٢١–٢٥
خامسة : محددات الإنفاق العام	٢٥–٢٩
سادسا: معايير توزيع الإنفاق العام	٢٩–٣٣
المبحث الثاني: مفهوم التنويع الاقتصادي	٣٤-٥١
اولا: مفهوم التنويع الاقتصادي	٣٤–٣٦
ثانيا : اسباب التنويع الاقتصادي	٣٦–٤٠
ثالثا : مقاييس التنويع الاقتصادي	٤١–٤٣
رابعا: سياسات التنويع الاقتصادي	٤٣–٥١

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي	٥٢-٦٤
اولا : الارتباط السلبي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	٥٢-٥٣
ثانيا: الارتباط الايجابي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	٥٤-٥٥
ثالثا : سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية	٥٥-٥٦
رابعا : العوامل التي تؤثر في كفاءة الإنفاق العام	٥٦-٥٧
خامسا : العوامل التي تساهم في زيادة الإنفاق العام	٥٧-٥٨
سادسا : اثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي	٥٩-٦١
سابعا : الاصلاح الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنويع	٦٢-٦٤
الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٢)	٦٦-١٠٧
تمهيد	٦٦
المبحث الأول: الإنفاقالعام في العراق	٦٧-٨٢
اولا : تحليل الإنفاق العام في العراق	٦٧-٧٢
ثانيا : نسبة الإنفاق العام ومكوناته الاساسية الى الناتج المحلي الاجمالي	٧٣-٧٥
ثالثا : الإنفاق العام القطاعي	٧٦-٨٢
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في العراق	٨٣-٩٥
اولا : مؤشر معدل التغير الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي	٨٣-٨٥
ثانيا : الهيكل السلعي للصادرات	٨٦-٨٧
ثالثا : الهيكل السلعي للواردات	٨٨-٩٠
رابعا : تكوين رأس المال الثابت	٩١-٩٢
خامسا : مؤشر البطالة في العراق	٩٣-٩٥
المبحث الثالث: وسائل تحقيق الإنفاق العام للتنويع الاقتصادي	٩٦-١٠٤
اولا: التحديات التي تواجه تحقيق اهداف الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي	٩٦-١٠٠
ثانيا : الوسائل التي تحقق التنويع المطلوب من الإنفاق العام	١٠١-١٠٧
الفصل الثالث: قياس وتحليل اثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	١٠٨-١٣٧

تمهيد	١٠٩
المبحث الأول: مفاهيم النماذج والاختبارات	**١١٠-١٢١**
اولا : جذر الوحدة (المفهوم وطرق القياس)	١١٠-١١١
ثانيا : وسائل قياس استقرارية (السكون) السلاسل الزمنية	١١٢ -١١٧
ثالثا : مميزات إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	١١٧-١١٨
رابعا : مراحل استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	١١٨-١٢١
المبحث الثاني: قياس اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي	**١٢٢-١٣١**
اولا : نتائج اختبار جذر الوحدة	١٢٢-١٢٣
ثانيا : تقدير اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي	١٢٤-١٣١
المبحث الثالث : قياس اثر تخصيصات الإنفاق العام على هيكل الناتج المحلي الاجمالي	**١٣٢-١٣٤**
اولا : نتائج اختبار جذر الوحدة	١٣٢-١٣٤
ثانيا : تقدير العلاقة الدالية بين تخصيصات النفقات العامة على بعض قطاعات هيكل الناتج المحلي الاجمالي	١٣٥-١٣٧
الاستنتاجات	١٤٠
التوصيات	١٤٢
المصادر والمراجع	١٤٥-١٥٥
الملاحق	١٥٦-١٥٧
المستخلص باللغة الانكليزية	**A**

قائمة الجدأول

الرقم	عنوان الجدأول	الصفحة
١	جدول (١) نسبة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الى الإنفاق العام بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٦٨
٢	جدول (٢) نسبة اسهام كل من الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٧٤

٣	جدول (٣) الإنفاق العام القطاعي (أ) بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٧٨
٤	جدول (٤) الإنفاق العام القطاعي (ب) بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٨٠
٥	جدول (٥) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة(أ) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٨٤
٦	جدول (٦) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (ب) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٨٥
٧	جدول (٧) نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات في العراق بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٨٧
٨	جدول (٨) مساهمة كل من الايرادات النفطية والايرادات الضريبية والايرادات الاخرى بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي للاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٨٩
٩	جدول (٩) اجمالي تكوين رأس المال للقطاعين العام والخاص للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٩١
١٠	جدول (١٠) معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٩٣
١١	جدول (١١) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٩٩
١٢	جدول (١٢) نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث حسب (ADF)	١٢٣
١٣	جدول (١٣) نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL) لدالة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	١٢٥
١٤	جدول (١٤) نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٦
١٥	جدول (١٥) الارتباط الذاتي لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٧
١٦	جدول (١٦) عدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٧
١٧	جدول (١٧) نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٣٠
١٨	جدول (١٨) نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٣١
١٩	جدول (١٩) نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث حسب (ADF)	١٣٢
٢٠	**الجدول (٢٠)أثر تخصيصات الزراعة (AFH) في قطاع الزراعة (AS)**	١٣٥

٢١	**الجدول (٢١)أثر تخصيصات التعدين والمقالع (MQ) في قطاع التعدين (MS)**	**١٣٦**
٢٢	**الجدول (٢٢)أثر تخصيصات الصناعات التحويلية (TSI) في قطاع الصناعات التحويلية (TI)**	**١٣٦**
٢٣	**الجدول (٢٣)أثر تخصيصات البناء والتشييد (CC) في قطاع النقل والمواصلات (TP)**	**١٣٦**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	شكل(١) الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٧٢
٢	شكل (٢) معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)	٩٥
٣	شكل (٣) تحديد فترات الابطاء لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٤
٤	شكل (٤) اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٨
٥	شكل (٥) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٩
٦	شكل (٦) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي الاجمالي	١٢٩

المقدمة

المقدمة :-

يعد العراق من البلدان الريعية ، ذات الاقتصاد أحادي الجانب ، لأنه يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته ، لذا هو يتسم بتذبذب كبير في أسعار منتجاته بسبب ارتباطه بأسعار الاسواق العالمية ، ويقابل هذا التذبذب أهمال كبير لباقي الانشطة الاقتصادية وعدم تنظيم الايرادات التي يحصل عليها من هذ القطاع، إن مسالة تنويع القاعدة الإنتاجية في العراق أصبحت ضرورة لازمة وخصوصا ان العراق بلد نفطي ؛ لاعتماده بنسبة كبيرة في تمويل نفقاته على الإيرادات النفطية، طالما تتسم أسعار النفط بالتقلبات الشديدة والمستمرة بسبب الصدمات السعرية التي تشهدها السوق النفطية ومما يشكل خطرا على تذبذب حجم الإيرادات وبالتالي عدم استقرار التمويل وعدم كفايته لتغطية النفقات العامة فضلا عن تدني الامكانات الاقتصادية بشكل عام ، وبما أن النفقات العامة ترتبط بعلاقة طردية مع تكوين رأس المال الإجمالي وهذا موافق مع مضمون النظرية الاقتصادية ،والتي تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي .

فضلاً على الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجة المحلية وهذا أدى إلى تراجع الأنشطة الإنتاجية بسبب عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الحماية الجمركية التي كانت سبباً أساسياً في تراجع النشاط الاستثماري فضلاً عن عدم وضوح السياسة الاقتصادية في تطوير النشاط الإنتاجي الخاص والعام. وقد واجه الاقتصاد العراقي اختلال هيكل الايرادات التي تعتمد على عائدات النفط الخام بنسبة ٩١% ، وان الجزء الأكبر من النفقات يوجه نحو اغراض استهلاكية وليس نحو الاعمال الاستثمارية ، وبسبب الحروب والأحداث السياسية في الوقت الحاضر وزيادة حجم النفقات الموجه نحو القطاع العسكري وإنخفاض النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة، وكل ذلك يحتم ضرورة الاهتمام بالنشاط الاستثماري في العراق بشقيه العام والخاص لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية المتطلبات السلعية والخدمية.

ثانياً:- مشكلة البحث

لذا فإن مشكلة البحث تدور حول الإجابة عن السؤال الآتي هل يوجد تأثير الإنفاق العام في العراق على التنويع الاقتصادي وما هو مدى هذا التأثير ؟

ثالثاً: اهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان مدى مساهمة الإنفاق العام في تصحيح الوضع الاقتصادي في العراق ، ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي و تنويع القاعدة الإنتاجية من اجل زيادة نسبه مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً:-أهداف البحث

تتمحور أهداف البحث في :-

١- معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠٢٢ ومعرفة مستوى تحقيق الإنفاق العام لاهدافه.

٢- بيان اهمية سلوك الإنفاق العام في العراق وجعله يتناسب لتحقيق الأثر الإيجابي في دفع عجلة التقدم والاستقلال الاقتصادي وتحقيق الواقع الاستثماري المرغوب.

٣- قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي .

خامساً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية تستند الى أن هناك علاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي فضلاً عن إنخفاض التأثير المتبادل بينهما في العراق خلال مدة الدراسة.

منهجية البحث :-

يتم إتباع الاسلوب الوصفي التحليلي لغرض تحليل المؤشرات الرئيسة للاقتصاد العراقي ومن اهمها الإنفاق العام وتوزيعه خلال السنة المالية ، وايضاً يتم استخدام الأسلوب الكمي التحليلي لبيان العلاقة بين توزيع الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٢).

هيكلية البحث

يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث ، إذ تناول الأول الاطار المفاهيمي والمعرفي الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي ، وتضمن ثلاثة مباحث ، الأول تناول الاطار المفاهيمي والمعرفي الإنفاق العام ،

والثاني تناول الاطار المفاهيمي والمعرفي للتنويع الاقتصادي. والثالث يكون العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني بعنوان تحليل دور الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي والذي قسم الى ثلاثة مباحث ، الاول تناول اطار تحليلي لتطور الإنفاق العام في العراق وتضمن الفصل ثلاثة مباحث ، المبحث الثاني تطور التنويع الاقتصادي ومؤشراته في العراق ، والثالث تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالإنفاق العام في العراق ،المبحث الثالث تناول مستوى التنويع الاقتصادي وعلاقتة بالإنفاق العام في العراق. الفصل الثالث ، تناول قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في العراق ، وتضمن الفصل ثلاثة مباحث المبحث الاول تناول الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل ، والمبحث الثاني هو قياس العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي باستخدام برنامج ARDL، والمبحث الثالث بعنوان قياس العلاقة بين هيكل الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق .

الدراسات السابقة

بعد الاطلاع و مراجعة الكثير من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية تم اختيار مجموعة من الدراسات التي تم التركيز فيها على الإنفاق العام بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري ، كذلك على التنويع الاقتصادي ويمكن توضيح ابرز الدراسات السابقة.

الدراسات المحلية :

١_ الباحث والسنة: عامر عمران كاظم ، ٢٠٠٥.

عنوان الدراسة : تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (١٩٨٠-١٩٩٦) .

منهجية الدراسة : إذ أنطلق في دراسته من فرضية مفادها ان الارتفاع المستمر في الإنفاق العام وبمعدلات تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، أدى إلى دفع الاقتصاد العراقي باتجاه توسيع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، مما أدى بالاقتصاد لان يكون اسيراً للضغوط التضخمية ، وقد توصل الباحث من خلال تحليله لأثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق إلى أن هنالك تأثير ضعيف الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي ، إذ أن تغير الإنفاق العام بمقدار (١٠٠%) يؤدي إلى حصول تغير في الناتج المحلي الإجمالي بحدود(٢٨%) ، إن وجود علاقة قوية بين المستوى العام للأسعار والإنفاق العام إذ إن تغير الإنفاق العام بمقدار (١٠٠%) يؤدي إلى تغير الاسعار بنسبة (١٨٣%) ، كذلك وجود علاقة قوية بين عرض النقد والإنفاق العام ، ففي حالة تغير الإنفاق العام بمقدار (١٠٠%) يؤدي إلى تغير عرض النقد بمقدار (١٢٤%) ، ووصى الباحث الى ضرورة الحد من الإنفاق الجاري غير الضروري ، وإعطاء دور اكبر الأنفاق الاستثماري ، كذلك العمل على وضع خطة محكمة للقضاء على الفساد الإداري المتفشي في مؤسسات الدولة الذي يمثل الجزء الأكبر للهدر في الإنفاق العام .

٢_ الباحث والسنة : اكتفاء عذاب زغير،٢٠١٧.

دراسة بعنوان : العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاجتماعية والقطاعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

منهجية الدراسة : إذ أنطلق في دراسته من فرضية وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وقطاعاته داخل الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

وقد توصل الباحث إلى أن توجيه الإنفاق العام الاستثماري نحو تنويع هيكل الاقتصاد العراقي بتطوير القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات..... الخ ، إذ يؤدي ذلك إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل نسبة الاعتماد على الايرادات النفطية، مما ستضمن استمرار التمويل الإنفاق العام ، كذلك ان يركز الاقتصاديون على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولاً نظراً لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤشر فيتوسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الأولى ، وان حصل هذا التركيز فإنه بلا ريب يساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال التأكيد على تنويع بين الاقتصاد المعتمد على القطاع النفطي في تمويل الإنفاق العام بجانبية الجاري والاستثماري.

٣_ الباحث والسنة: دعاء محمد رباط الزاملي، ٢٠١٤ .

عنوان الدراسة: الإنفاق الحكومي ودوره في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

منهجية الدراسة : إذ انطلق في دراسته من فرضية تشكل سياسات الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الفعّالة في تصحيح الاختلالات الهيكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه النفقات الحكومية إلى القطاعات الفعّالة في الاقتصاد التي لها القدرة في المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف، وقد توصل الباحث إلى أن تفعيل الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة بما يجعل السياسة الاستثمارية داعمة لهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد الوطني وزيادة الموارد المالية للبلد ، وان تكوين الاستثمارات الجديدة يعدّ عاملاً مهماً جداً في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد .

٤- الباحث والسنة : محمد حسن عودة ،٢٠١٧.

عنوان الدراسة : دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى اسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٤-١٩٧٥).

منهجية الدراسة : إذ انطلق في دراسته من فرضية مفادها أن الإنفاق العام أسهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وحقق التنمية الاقتصادية، وقد توصل الباحث إلى أن الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الراهنة أحوج ما يكون إلى دور اقتصادي اكبر للدولة يسهل الشراكة مع النشاط الخاص عن طريق وضع الإيرادات العامة في عجلة الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه الهش ، والعمل على تفعيل صندوق تنمية العراق ، الذي يعد صندوقاً للثروة السيادية ، وانه في الوقت نفسه يعد صندوقاً متعدد الأغراض سواء لأغراض الاستقرار وفقاً لمتطلبات السياسة الماليةوبسيولة نسبية عالية ام لأغراض استثمار الاحتياطات الأجنبية وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية وبسيولة نسبية عالية ايضاً .

٥_ الباحث والسنة : باسم عبد الهادي حسن ،٢٠١٦ .

دراسة بعنوان : فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، دراسة تحليلية للاتجاهات والاثار.

منهجية الدراسة : إذ انطلق في دراسته من فرضية مفادها ان الاستحكامات الجديدة التي تبنتها السياسة الإنفاقية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) اثرت سلبا على فاعلية هذه السياسة في الوصول إلى أهدافها، وقد توصل الباحث إلى أن إعادة النظر بأسلوب المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية عبر اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية فضلا عن أسلوب البرمجة المالية لاختيار المشاريع الأفضل، بمايحقق زيادة العائد على مستوى الدخل القومي مضاعف الإنفاق الحكومي) ،" ويتجاوز إشكالية العموم المضاعفة" في العراق ، والعمل على محاربة الفساد المالي والإداري بما يقلل من الهدر في الإنفاق العام ، ويحسن من كفاءة الإنفاق الاستثماري ويحفز النمو الاقتصادي.

الدراسات العربية :

١- اسم الباحث والسنة : علي سيف علي المزروعي ،٢٠١٢.

عنوان الدراسة :أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩.

منهجية الدراسة : هدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ، كذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي . فضلا عن ذلك

معرفة أثر الإنفاق العام في كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسة والثانوية ، وأوصى الباحث أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهما في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي لدولة الإمارات من خلال إسهاماته الكبيرة وتأثيره القوي والمعنوي في الناتج المحلي الإجمالي ، واعتمد الباحث على المنهج التجريبي الذي يتضمن أولاً اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في دولة الإمارات المدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ومن ثم اعتماد المنهج الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء إنموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وفي كل مكون من مكوناته ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج عدة وأهمها : كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سريعا خلال المدة (١٩٩٠ ٢٠٠٩) ، إذ بلغت نسبة النمو (٦٣٠%)، بمعنى آخر فالناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات تضاعف أكثر من ست مرات خلال هذه المدة ، ومن خلال نتائج تقدير الإنموذج الأول نرى أنه كلما زاد الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار (٤.١٥٩) درهم .

٢- اسم الباحث والسنة : مكي عمارية، عتو الشارف ، بلا سنة.

عنوان الدراسة : قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٥) .

منهجية الدراسة : هدفت الدراسة إلى تبيان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق معدلات مقبولة من النمو وأداة مهمة لمسار التنمية ، والدراسة تهدف إلى وضع سياسة اقتصادية فعالّة تساهم في تمويل البرامج والمشاريع التنموية وقادرة على مواكبة التطورات الحاصلة فضلاً عن المساعدة على زيادة ورفع حجم الإنتاج الإجمالي في الجزائر ، اذ توصلت الدراسة إلى أن إتجاه الإنفاق الحكومي كان تصاعديا في الاقتصاد الجزائري ، إذ إن نفقات التسيير استحوذت على الجزء الأكبر من مكونات الإنفاق العام محققة معدلات تفوق معدلات نمو نفقات التجهيز خلال مدة الدراسة ، فضلا عن نتائج اختبار جذر الوحدة إذ أظهرت عدم استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات نفقات التسيير ، والتجهيز ، والجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي عند المستوى العام ولكنهم مستقرون عند الفروق الأولى حسب الاختبار الموسع لديكي فولر واختبار (P P) مما يعني أن السلاسل الزمنية محل الدراسة في الجزائر متكاملة عند الدرجة الأولى ، ويشير اختبار التكامل المشترك جوهانسون (Co-

Integrations) إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من نفقات التيسير والتجهيز والجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الدراسات الاجنبية :

١. GodYN M. QUIGANO,DANTE R .GARCia, ٢٠٠٥.

Causality and Determinants of Government Spending and Economic Growth: The Experience of the Philippines for the Period (١٩٨٠-٢٠٠٤)

.

هدفت الدراسة الى عرض الأدلة باستخدام اختبار سببية فانجر والتكامل المشترك وطريقة تصحيح الخطأ حول العلاقة الطويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفلبين للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٤) وقد وجد أن التغييرات على المدى القصير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها آثار ايجابية كبيرة في الإنفاق .

٢. MOHAMMAD Jawad RAZMI, ٢٠١٢.

The Impact of on Spending Government Human Development in Iran for the Period (١٩٩٠-٢٠٠٩) .

تضمنت الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الصحة والتنمية البشرية وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة يؤدي إلى تحسن الظروف الاستثمارية ومستوى التعليم والتدريب وزيادة الفرص المتاحة مما يدلل على وجود ترابط بين الإنفاق الصحي وتحسن التعليم والقدرة على البقاء (طول العمر) ، وبالتالي سوف تعزز التنمية البشرية، واختتمت الدراسة بتوصية أن توجيه الإنفاق العام للحصول على المستلزمات الصحية يجب أن يصرف في مجالات منع الأمراض(المجالات الوقائية) ،كما خلصت الدراسة بأن كفاءة الإنفاق العام على الصحة أكبر من كفاءة الإنفاق الخاص في مجالات تعزيز التنمية البشرية .

إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : بعد إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبيّن أنها ذات قيمة علمية كبيرة لما تحمله من معلومات ساعدت الباحث كثيرا في دراسة

الموضوع من مختلف الجوانب، وأهتمت هذه الدراسات بالنتائج التي توصل إليها اصحاب القرار عند زيادة او تخفيض الإنفاق العام، واهتمت هذه الدراسة بتوضيح النتائج التي ظهرت في مؤشرات التنويع كنتيجة لتغير الإنفاق العام في العراق للمدة من (٢٠٠٣_٢٠٢٢).

الفصل الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام والتنويع الاقتصادي

المبحث الاول : مفهوم الأنفاق العام

المبحث الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين الانفاق العام والتنويع الاقتصادي

الفصل الأول

الأطار النظري والمفاهيمي الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي

تمهيد

يُعد الإنفاق العام من اهم المتغيرات الاقتصادية الذي يمارس دوراً مؤثراً واساس في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وذلك نتيجة لأهميته ودوره الكبير في إشباع الحاجات العامة عن طريق تقديم الخدمات العامة من قبل الحكومة ، التي تختص بمتطلبات الحياة الاقتصادية أو الحاجات التي تنصب في الجوانب الاجتماعية والذهنية والأخلاقية للمجتمع ، أو قد تكون تلك الحاجات غير المباشرة المتمثلة في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها ومنها الإعانات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وعلى ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الاول : الإنفاق العام وأثارة ومحدداته.

المبحث الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول

الإنفاق العام وأثارة ومحدداته

أولاً: مفهوم الإنفاق العام Public Expenditure

يحتوي الفكر المالي على العديد من مفاهيم للإنفاق العام وحقيقة وجود اكثر من تعريف واحد الإنفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس اختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها للإنفاق العام، فهناك من يعرف الإنفاق العام على انه مبلغ من المال تنفقه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة لغرض تحقيق منفعة عامة(الجنابي ، ٢٠٠٧ : ١٧)، وهناك آخرون يعرفون الإنفاق العام على انه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاق شخص من أشخاص القانون العام لأشباع حاجة عامة أو أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق نفع عام(اندراوس، ٢٠١٠ : ٩٩) وبعضهم عّرفه بأنه مجموع المبالغ التي أقرتها السلطة التشريعية ليقوم شخص من أشخاص القانون العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما إن هناك من يعبر عن الإنفاق العام بانه مبلغ من المال الاقتصادي النقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق المنافع العامة(الخطيب و شامية ،٢٠١٢ : ٥٣) وذهب آخرون في تعريف الإنفاق العام على انه مجموع المصاريف التي تقوم السلطات العامة بأنفاقها في شكل كمية من المال خلال مدة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع الذي تنظمه هذه السلطة(عبد الحميد ، ٢٠١٠ : ١٩١) وهناك صيغ أخرى تناول فيها الفكر المالي تعريف الإنفاق ولكن بمجملها تدل على إجمالي المصاريف النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة من أجل إنتاج سلع وخدمات وإشباع الحاجات العامة المتنوعة وسداد إقساط الدين وفوائده، مما تقدم يمكن تعريف الإنفاق العام بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيئاتها العامة بهدف اشباع حاجة عامة وتحقيقا لأهدافها ومن الناحية الفنية.

يمكن تحديد اركان الإنفاق العام بشكل تفصيلي :

١- الإنفاق العام هو مبلغ نقدي

تنفق الدولة مبالغ كبيرة في سبيل القيام بوظائفها كالحصول على السلع والخدمات والمنتجات والآلات التي تلزمها، ولابد ان تدفع ثمنا لها كذلك في سبيل الحصول على خدمات بعض الاشخاص

فلابد ان تدفع أجور ومرتبات لهم، وفي الماضي كانت تلجأ الحكومات للحصول على ما تحتاجه عن طريق الاكراه في صورة السخرة(عبد الواحد،٢٠٠٠: ١٥) او أن يقوم بعض الافراد بأعمال وان يؤدوا بعض الخدمات مقابل مزايا عينية كالسكن المجاني والاعفاء من الرسوم اومزايا شرفية كالأوسمة والالقاب، ولكن التطور الاجتماعي والاقتصادي الكبير قلص من استخدام هذه الاساليب لتعارضها مع المبادئ الديمقراطية وما فيها من اعتداء على حريات الافراد وحقوقهم، واصبح الإنفاق العام يتم في الغالب على شكل نقدي للأسباب الاتية:

أ- تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي، فأصبحت النقود وسيلة التبادل وشاع استخدامها في مجمل الاقتصاد القومي، للحصول على سلع وخدمات فلا يعقل ان يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية(العلي و كداوي ، ١٩٨٨ : ٩٠).

ب-الإنفاق العيني يثير مشاكل ادارية عدّة منها عدم الدقة ونحياز الدولة لبعض الافراد واعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها على ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك، وتعد المزايا العينية أخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد بتحمل الاعباء.

ت-انتشار مبادئ الديمقراطية أدى الى عدم اكراه الافراد على تأدية اعمالهم عن طريق السخرة ودون أجرة، لتعارض ذلك مع حرية الانسان وكرامته(محرزي ،٢٠٠٥: ٦٧) (حشيش و رشدي ،١٩٩٨:١٤٨).

٢- الإنفاق العام يصدر عن شخص عام او الدولة

يقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام، وتشمل النفقات التي تصدر عن الهيئات المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط التي تملك الدولة الجزء الاكبر من رأسمالها وتسيطر عليها وتتحكم في ادارتها (وهو ما يطلق عليه معيار ملكيه الاموال المنفقة).

ولا يمنع ان هذه المشروعات تخضع اداراتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق ربح، لان ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من اجهزة الدولة يقوم بنشاط بقصد تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية، وبناء على

هذا يعد الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة بصفتها السيادية فضلاً عن الإنفاق الذي تقوم به المؤسسات هو من النفقات العامة سواء بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المجال الاقتصادي، وعلى العكس لا تعد نفقه عامة جميع المبالغ المنفقة من قبل الافراد او المشروعات الخاصه حتى لو كان المقصود بها تحقيق نفع عام(عتلم، ١٩٩٨:٧٧) مثل التبرع لبناء مدرسة او مستشفى، لانه يشترط في النفقة عامة ان تكون خارجة من الذمة المالية لاحد اشخاص القانون العام(الطاهر ١٩٨٨:٢١٠،).

٣- تحقيق المنفعة العامة

إن المبلغ الذي يصدر من الدولة او أي شخص معنوي عام يهدف الى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام يُعد من النفقات العامة، ولا تعد من النفقات عامة المبالغ التي لا تهدف الى اشباع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الافراد، ويعتمد كتاب المالية العامة في تبريرهم لهذا الشرط على أن الافراد متساوون في تحمل الاعباء العامة (كالضرائب)، ومن ثم يجب مساواتهم في الانتفاع من النفقات العامة للدولة، وذلك لان النفقات العامة سدادا لحاجات عامة وليست لمصلحة خاصة(سهل، ٢٠٠٠: ٢٤) (العمري، ١٩٨٨: ٢٥).

٤- يحقق أهداف الدولة

تطور دور الدولة من الحياد الى التدخل في الحياه الاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي اضطرها الى تخصيص مبالغ نقدية كبيرة لمواجهة متطلبات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في اَن واحد، ولذلك برز دور الإنفاق العام في المجال الاجتماعي بواسطة ايجاد دخول جديده لبعض الفئات الاجتماعية (اعانات اجتماعية) فضلا عن دعم المشاريع الاقتصادية الهادفة لتقديم السلع والخدمات الى افراد المجتمع بأسعار منخفضة، هذا فضلا عن قدرة الدولة على استعمال النفقة كوسيلة للتأثير في الحالة الاقتصادية لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يزداد حجم الإنفاق في أثناء فتره الركود حتى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتخلص من الازمة وتحاول ايضا تقليص مستوى الإنفاق في اثناء مدة الازدهار حتى تمنع ظهور التضخم(خصاونة، ١٩٩٩، ٣٣).

ثانيا : المرتكزات النظرية للإنفاق العام

الإنفاق العام دور مهم وفعّال بل هو الاداة الرئيسة لأحداث التغيير في شتى المستويات الاقتصادية، وذلك من خلال اختلاف حجمه وسعته ، ويكون هذا الاختلاف متعلق بالدور الذي توديه الدولة ،الا إن مدى تأثير الإنفاق العام يختلف بين البلدان بحسب الافكار الاقتصادية السائدة خلال كل فترة، والتي حددت دور الدولة ضمن قالب اقتصادي معين وهذه الافكار ظهرت في جملة من المدارس هي كالاتي:

١- المدرسة الكلاسيكية

بيّن علماء المدرسة الكلاسيكية أن الوظائف الاقتصادية الأساسية للدولة يجب أن تكون ضمن حدود معينة(خصاونة ، ٢٠١٤: ٢١) ولا تمارس تأثيرا يذكر على الاوضاع الاقتصادي، وانما يقتصر دورها على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي إذ تكون دولة حارسة فقط، وذلك ما اثر على حجم الإنفاق العام وجعله في اضيق الحدود، أماّ في ما يخص النشاط الاقتصادي للأفراد فلديهم الحرية الكاملة في ممارسة أي نشاط اقتصادي يرغبون به باعتبار أن الافراد أقدر على تحقيق المنفعة من الدولة، وان مجموع المنافع الفردية يعمل على تشكيل المنفعة الكلية للبلد فهذه الافكار وغيرها مثلت الاساس الذي قامت عليه المدرسة الكلاسيكية، فالاقتصاد وما يحدث فيه من مشاكل يتم معالجته تلقائيا من خلال يد خفية تعمل على اعادة التوازن التلقائي وهذا يقلص من دور الإنفاق العام بشكل كبير، من خلال تأثير هذه الافكار والمبادئ على الفكر الاقتصادي أصبح دور الدولة محدود جدا، وهذه الأفكار أتت بشكل كبير من الاقتصادي الكبير والاب الروحي للمدرسة الكلاسيكية آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وبيّن ذلك في كتابه الشهير (ثورة الامم)، الذي ذكر فيه الاسس النظرية للفكر الكلاسيكي وبيّن فيه ضرورة تحجيم دور الدولة، واشار إلى أن ما تحدثه من تأثير في حال تدخلها في الشأن الاقتصادي يساهم في تشكيل آثار سلبية على الاقتصاد الحر، ويعود الفضل أيضا الى أفكار الاقتصادي جون باتيست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢) الذي ينسب إليه قانون ساي الشهير، كذلك اسهامات ديفيد ريكاردو(١٧٧٢-١٨٢٣) في تأصيل مذهب الحرية الاقتصادية ، ويعد كتابه "مبادى الاقتصاد السياسي والضرائب " اهم كتاب ألفه ديفيد ريكاردو، وبيّن فيه مبدأ الميزة النسبية والذي يعني انه يجب

على كل بلد ان يتخصص في انتاج سلعة معينة يكون انتاجها غير مكلف مقارنة مع غيرها من السلع(عبد الله ، ٢٠٠٩ :٢١-٢٠) و(أحمد ، ٢٠١٧ :٢٤٥).

٢- المدرسة الكينزية

أخذت أفكار الاقتصاديين الكلاسيك بالتراجع تدريجاً وبالأخص في المدة من ١٩٢٩إلى ١٩٣٢، إذ هيمنت القوى الاقتصادية الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي .stojanov) ١٥: ٢٠٠٧)وساهم الكساد الكبير في توضيح انه لا يوجد قابلية لتحقيق التوازن الاقتصادي عالمياً استنادا الى الافكار الكلاسيكية ، إذ أصبح ظاهراً أهمية الدور الذي يمكن أن يوديه الإنفاق العام في أحداث التوازن المطلوب ، ونتيجة لكل هذا فقد أصبح للإنفاق العام هدف أوسع من الهدف السابق ، والمقصود به هنا هو دور الحكومة في تشجيع النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستقرار، ويُعد هذا التقدم نتيجة للأفكار والتي ذكرها كينز في كتابه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) ،كما بين كينز ان الاداة الاساسية لتحقيق هذا الاستقرار تكون من خلال السياسة المالية والتي عدها كينز الاداة الاساسية لتحقيق اهداف الدولة وغاياتها الاقتصادية، ومن ثم شمل الاهتمام الكينزي مختلف الجوانب الحياتية للمجتمع وأزداد انتشار مفهوم دولة الرفاه (حشيش ، ٢٠٠٧ : ٤٥-٤٦)، فالموازنة العامة بحسب الأفكار الكينزية ليست اداة إنفاقيه فقط بل هي اداة لاختيار مصادر الايرادات على نحو يتسق مع غايات الدولة الاقتصادية، وبشكل يضمن تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وكل ما سبق ساهم إلى حد بعيد في زيادة حجم الإنفاق العام وتنوع جوانب إنفاقه لانه اداة مهمة وفعّالة للدولة في شتى المجالات(شامية و الخطيب ، ١٩٩٣ : ٤٢).

٣- المدرسة النيوكلاسيكية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أستمر التقدم الصناعي في معظم الدول الأوروبية بشكل كبير ، والذي لم يكن متوقعا وظهر النمو الاقتصادي وأصبح هنالك اعتقاد بأن النمو يمكن أن يحدث بشكل طبيعي تماما كما كان يحدث في الماضي، ولم يعد مصدر قلق للاقتصاديين وأصبح الاعتقاد السائد بان النمو يحدث من تلقاء نفسه من دون الحاجة إلى تدخل الدولة (القريشي ، ٢٠٠٨ :١٩٧-١٩٩). وبرزت على يد هذا التيار المساهمات الجزئية أي الانتقال من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي للاقتصاد (R.grant. ٢٠٠٧ :٢٧٥) كما يؤكد اصحاب هذه المدرسة على أن

الأفراد يحاولون تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية وأن الشركات تحاول تعظيم الأرباح وهذا يعني التأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية، وابرز رموز هذه المدرسة ليون والرأس وألفريد مارشال ، ويتضح مما سبق أن الكلاسيكيون الجدد لا يولون اهتمام كبير للإنفاق العام بسبب تركيزهم على الوحدات الجزئية(٢: ٢٠٠٩ "L.Thornton").

٤- المدرسة النقدية

في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، عرفت النظرية الكينزية ظاهرة الركود التضخمي، وهي حالة التي يتزامن فيها تفاقم معدلات البطالة والتضخم معا، الامر الذي ادى الى ظهور مدرسة شيكاغو للفكر المالي والاقتصادي(عبد الرضا ، ٢٠١٢: ٢٠٥)، وجاءت مدرسة شيكاغو(مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) بأفكار أكدت على دور السلطة النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية الاموال المتداولة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو (Rajan" ٢٠١١ :١٦٩-١٧٠)، وكان ميلتون فريدمان هو الصوت الابرز بين الاقتصاديين في المدرسة النقدية الذين تحدوا أفكار كينز (L.HETZEL" ٢٠١٧:٣) وركزت هذه المدرسة وبقوة على السياسة النقدية كأفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظف الكامل وتحقيق معدل جيد للنمو الاقتصادي(خليل ، ١٩٨٢) إذ إن لها المساهمة الاكبر في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبعد ذلك سعوا الى حصر دور الدولة في أضيق الحدود، لأنه بحسب اعتقادهم أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي لن يتحقق، و انما على العكس فإن هذا التدخل قد ينتج مزيد من اللاتوازن(عبد الرضا، ٢٠١٢ : ٢٠٦) من هذا يتبيّن لنا أن السياسة المالية لدى النقوديين لم تلقَ أي اهتمام مقارنة بالسياسة النقدية التي أحتلت المرتبة الاولى لديهم.

٥- مدرسة التوقعات العقلانية

ظهرت المدرسة عندما بدأ المفكرون الاقتصاديون وصناع القرار في الشك في فعّالية السياسات المالية والنقدية لكينز والنقديين، إذ كانوا مهتمين بتطوير نظرية التوقعات العقلانية(احمد ، ٢٠١٧: ٢٦١-٢٦٢) والتي تفترض أن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية يمكنهم التكيف بسرعة مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والتنبؤ بما سيحدث من خلال دراسة أنماط النشاط الاقتصادي :Tayior, ٢٠٠٠)

٤) وفقاً لنظرية التوقعات العقلانية ، وبالتالي لا يمكن استخدام السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى سبيل المثال إذا قررت الحكومة زيادة الإنفاق العام فإنه وطبقاً لنظرية التوقعات العقلانية يتوقع القطاع العائلي والمنشآت أثاراً لهذه الزيادة فالأجور النقدية والاسعار سوف تزداد، ولكن الناتج والعمالة سوف يبقيان على حالهما، ومن ثم فإن السياسة النقدية والمالية المرنة لا تؤدي غرضاً نافعاً ولا تحقق اهدافها ، لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتهما الاصلية حتى في غياب مثل هذه السياسات(ابدمجان : ٣٩٣-٣٤٠).

٦- مدرسة أقتصاديو جانب العرض

تلقى الكينزيون الكثير من الانتقادات لتجاهلهم جانب العرض العام، ويبيّن منتقدوهم من الاقتصاديين في ان جانب العرض نقطة اساسية ومهمة لان الإنتاج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي ولكن أيضا على الجدوى الاقتصادية لتوريد السلع والخدمات، لذلك تؤيد هذه المدرسة تبني سياسة تحفز نمو في العرض الكلي من خلال دعم الإنتاج وتحقيق الاستخدام الكامل، وهذه الدعوة تعد أعتراض واضح للمفهوم الكينزي (المعموري ، ٢٠١٢ : ٤٦١) ولذلك كانت الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة هي التحول من دور السياسة المالية في إحياء الطلب الكلي الفعّال وفق المنهج الكينزي إلى سياسة تسعى الى إحياء الإنتاجية ونموها عن طريق تطوير جانب العرض، وأن الكثير من الإجراءات كتخفيض الضرائب على القطاع الخاص وعلى المستهلكين سيساهم بكل تاكيد في تشجيع عدد كبير من الأفراد للعمل لفترة أطول وبجدية أكبر(احمد : ٢٦٤) كما تعتقد هذه المدرسة أن الحكومة غير منتجة و يجب أن تقوم فقط بالأشياء الأساسية بشكل قانوني ومنهجي للحفاظ على شؤون المجتمع، وهذا يعني أن يقتصر دورها على حماية المجتمع من الدول التي تحاول مهاجمته، وغيرها العديد من المهام مثل العدالة في توزيع الثروات بين المواطنين(القريشي ، مصدر سابق : ٣٧٨).

٧- المدرسة الاشتراكية

رافقت الثورة الليبرالية مصائب كبيرة للطبقة العاملة وبؤس شديد بينهم، واستغلال كبير للأطفال والنساء الذين يعملون في المناجم والمصانع، وأيضا إنخفاض في الأجور الامر الذي ساعد أصحاب الأموال على تكديسها وأستثمارها، وهذا ما أدى إلى زيادة معاناة الطبقة العاملة وساهم في حصول تقدم اقتصادي كبير على حساب العديد من التضحيات الاجتماعية من الناس المتجهين إلى العمل

في النظام الرسمالي، ساهم تناقض بعض سمات الرأسمالية في العديد من الانتقادات لهذا النظام وبالتالي صعود النظام الاشتراكي وزيادة انتشاره ، ويعد الاقتصادي كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) المؤسس والاب الروحي لما كان يعرف بالنقد الماركسي وانضم إليه نظرائه مثل لينين (١٨٧٠-١٩٢٤) و ماو تسي تونغ (١٨٩٣- ١٩٧٦) في تحدي الفرضية الأساسية للفكر الرأسمالي، وكانت الرأسمالية تعتقد أنها تستطيع حل المشكلة الاقتصادية بتخصيص الموارد بطريقة مرضية عن طريق تعديل نفسها أو خصائصها الأساسية دون تغيير جوهرها، ويؤكد ماركس وزملاؤه أن الرأسمالية تخضع لتناقضات داخلية أساسية لا يمكن تعديلها الا بتغيير النظام، ويعتقد الماركسيون أن النظام الرأسمالي سيستسلم في النهاية لهذه التناقضات ويستبدل بنظام أشتراكي جديد في الواقع، وركز ماركس اغلب اهتمامه على الاشتراكية ويعتقد ماركس أن مساوئ الرأسمالية تتجلى في الملكية الخاصة والبنية الطبقية التي تعتمد عليها وعدم المساواة وهي صفة ملازمة للرأسمالية، مما يؤدي إلى اختفائها في النهاية لتحل محلها الاشتراكية .

يخلص ماركس افكاره في أن الرأسمالية هي آلة للتقدم الاقتصادي، وسيتم توزيع نتائجها بشكل أكثر إنصافا في ظل الاشتراكية، والجدير بالذكر أن ماركس ركز على الدور القوي للدولة، والذي أضافه وعززه لينين(١٨٧٠-١٩٢٤) لاحقا ، من أجل تركيز تحليله على دور الدولة في توزيع الدخل.

ثالثا: مضاعف الإنفاق العام

ويشير مضاعف الإنفاق إلى المعامل العددي الذي يوضح الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق الاستثماري من خلال ما تؤديه تلك الزيادة من تأثيرات على الاستهلاك، فالزيادة في الإنفاق العام تبيّن فكرة المضاعف بواسطة توزيع اجزاء هذا الإنفاق على الأجور والمرتبات والأرباح وفوائد وأثمان للمواد الأولية أو ريع للأرض، والمستفيدين من هذه الدخول ينفقونها على الاستهلاك والمتبقي يكون للادخار وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، وعن طريق الدخول التي تنفق على الاستهلاك والتي تساهم في زيادة الدخل لفئات أخرى وبالتالي يتوجه الإنفاق نحو الاستهلاك والادخار (ناشد، ٢٠٠٦ : ٧٩ – ٨٠).

والدخل الموجه للادخار جزء منه ينفق للاستثمار، وهكذا تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل، والزيادة في الانتاج والدخل لا تتم بالزيادة نفسها في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفه ولهذا سمّي بالمضاعف.

ويمكن التعبير عن مضاعف الإنفاق او الاستهلاك بالصيغة الأتية

$$M= \frac{١}{١-C} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

M : تمثل مضاعف الإنفاق

C: تمثل الميل الحدي للاستهلاك

يتأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك، فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بإنخفاضه، وكذلك يتأثر بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي وتوسعه ودرجه التقدم الاقتصادي للبلد، ويختلف أثر المضاعف في الدول المتقدمة عن الدول النامية فيكون أثره أكبر في الدول المتقدمة لتمتعها بجهاز إنتاجي مرن ولديه القدرة على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك (ناشد، مصدر سابق :٨١)، أماّ في الدول النامية على الرغم من أرتفاع الميل الحدي للاستهلاك ولاكن أثره يكون ضعيفا وذلك يعود الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك(الديوار ،١٩٨٥: ٢٥).

أماّ بالنسبة لمضاعف الاستثمار فنلحظ أن كينز عبر عنه من خلال العلاقة بين الدخل القومي والزيادة في الاستثمار، ويمكن حساب قيمه مضاعف الاستثمار بموجب الصيغة الاتية:

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

إذ إن:

K : تمثل المعامل العددي للمضاعف

ΔY: تمثل التغير في الدخل القومي

ΔI: تمثل التغير في الاستثمار

والاستثمار هو المتغير الرئيس في نظرية المضاعف بسبب اقتصار المعادلة على بيان اثر الزيادة الاولية للاستثمار على الدخل القومي(عبد المجيد، مصدر سابق : ١٢١) كما أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تولد زيادة في الدخل القومي لا بمقدار الزيادة الاولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تقدر بما تساهم به هذه الزيادة في الاستثمار من زيادة في النفقات المتتالية الاستهلاك(بركات، ،بلا سنة :٣١٤).

رابعا: الإنفاق العام اداة من ادوات السياسة المالية

تشير معظم الدراسات والبحوث الاقتصادية إلى أن الإنفاق العام يعد من اكثر الادوات مالية أهمية وهو الذي يساهم في النشاط الاقتصادي بمجمله، وصفه أحد متغيرات الطلب الكلي ، وعلى هذا الأساس لا بد من أن يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام آثار تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذه الآثار تختلف بمدى تأثيرها من دولة لأخرى، فالإنفاق العام كأداة مالية تستعملها جميع الدول بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها تلك الدولة من اجل أحداث تأثيرات المطلوبة، مما يجعله واحدا من أكثر الأدوات فاعلية في السياسة المالية، وفيما يأتي توضيح للآثار المترتبة على الإنفاق العام :

١- أثر الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن الممثلة بحالة التضخم و الانكماش ، وتعني حالة التضخم قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، وبمعنى اخر هي الحالة التي يفوق فيها إجمالي الإنفاق القومي إجمالي الإنتاج القومي، وهذا يؤدي الى أن الطلب الكلي يفوق إجمالي الإنتاج وهو ما يساهم في أتساع الفجوة التضخمية، أما الحالة الأخرى فهي حالة الانكماش وهذه حالة معاكسة تماما للحالة الأولى إذ تتمثل بقصور الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق القومي عن إجمالي الإنتاج، وفي الحالتين تتدخل الدولة باستعمال أدواتها المالية أي باستعمال أدوات السياسة المالية وهما السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية لمعالجة الحالتين، إذ إن سبب التضخم هو ارتفاع الطلب الكلي أي أن هناك قوة شرائية زائدة مما يدفع باتجاه قيام الدولة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد المكونات الرئيسة الإنفاق القومي وايضا يصاحب ذلك زيادة في حجم

الضرائب، والعكس هو الصحيح في حالة السياسة الانكماشية حيث يجب زيادة الإنفاق وخفض حجم الضرائب (العلي ، ٢٠٠٧ : ٧٢).

٢- أثر الإنفاق العام في المستوى العام للأسعار

يكون تاثير الإنفاق العام إيجابيا على مستوى الأسعار إذا أدت الزيادة في الإنفاق إلى زيادة في عرض السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الطلب عليها، فالنتيجة هي إنخفاض مستويات الأسعار، أما إذا نتج عن الزيادة في الإنفاق العام زيادة في الطلب بمقدار أكبر من الزيادة في العرض فإن ذلك سيؤدي بمستويات الأسعار إلى الارتفاع، وعلى هذا الأساس فإن التغير في حجم الإنفاق العام سيؤدي بلمستوى العام للأسعار للأرتفاع أو الإنخفاض ويتوقف تأثير الإنفاق العام في مستويات الأسعار على مرونة الجهاز الانتاجي وكفاءة استخدام الموارد الانتاجية (عايب ، ٢٠١٠ : ١٨٢).

٣- أثر الإنفاق العام في مستوى الاستهلاك القومي

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال الزيادة الأولية التي يحدثها في مستوى الطلب الاستهلاكي عن طريق نفقات الاستهلاك العام، والتي تكونت بواسطة الأجور والمرتبات التي توزعها الدولة على الأفراد والتي يخصص جزء الاكبر منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات، وايضا عندما تقوم الدولة بإنفاق أموالها لغرض إشباع الحاجات العامة أو شراء سلع تتعلق بأداء وظائفها فإن الدولة بهذه الحالة قد حولت الاستهلاك من الإفراد إليها وهو إنفاق استهلاكي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أيضا، وتُعد هذه نفقات التي تعطيها الدولة لموظفيها مقابل تأدية مجموعة من إعمال والخدمات، هو من قبيل الإنفاق العام المنتج الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم ارتفاع مستوى دخول الإفراد (احشيش، ٢٠٠٧ : ١١٦).

٤- أثر الإنفاق العام في الادخار القومي

يؤدي الإنفاق العام تأثيرا على الادخار في حالتين :

الحالة الأولى: إن قيام الحكومة بتنفيذ المشاريع وزيادة الإنفاق وخاصة في المجالات الاستثمارية المنتجة يقود حتما إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي، وسيترتب على ذلك زيادة في حجم المدخرات المحلية على فرض ثبات الميل الحدي للادخار، إذ إن زيادة الدخل الفردي سيؤدي الى زيادة القدرة الاستهلاكية و الادخارية معا.

الحالة الثانية: عند قيام الدولة بتقديم خدمات مجانية الى الافراد في المجالات الصحية والتعليمية وبالإضافة الى الإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد فإن هذا يؤدي الى إعفاء الأفراد من دفع قيمة هذه الخدمات من دخولهم النقدية الامر الذي يساهم في زيادة قدرتهم على الادخار (اسماعيل ،٢٠٠٣ : ٣٧١).

٥- أثر الإنفاق العام في الناتج القومي

يكون الإنفاق العام آثار مباشرة على الإنتاج القومي لأنه يشكل نشاط رئيس في الاقتصاد القومي، وتتوقف القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي على عدة عوامل منها الموارد الإنتاجية والعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والإدارة والتنظيم وكذلك مستوى الفن الإنتاجي وتكوين رأس المال الثابت، وتظهر الآثار التي يتركها الإنفاق العام على الناتج القومي من خلال الإنفاق الاستثماري، فزيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الأصول الرأسمالية مثل (المعدات، الأبنية و الجسور و شبكات الري والبزل وكل مقومات البنية التحتية) والتي تساهم في زيادة مقدرة الاقتصاد على الإنتاج (المصدر السابق نفسه : ٣٦٣).

إما بالنسبة الإنفاق الاستهلاكي فيؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، فعندما تخصص المبالغ في الجانب الاجتماعي مثل الخدمات الصحية والتعليمية والعمل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الرفاهية وكذلك ما يتم انفاقه على الفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل، فيترتب عليه زيادة الإنتاج القومي بفعل الزيادة الحاصلة في الطلب وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية لهؤلاء وإشباع احتياجاتهم الرئيسة من السلع الاستهلاكية، فالإنفاق العام سواء كان استثماري أو استهلاكي فانه يساهم في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ويضاف إلى ذلك ان قيام الدولة بمنح إعانات اقتصادية لبعض المشاريع العامة والخاصة يساهم في المحافظة على استقرار الأسعار وحصول المستهلكين على السلع التي يحتاجونها من هذه المشاريع بأسعار منخفضة مما ينعكس مباشرة على الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب الذي يرتفع نتيجة للإنخفاض في الأسعار المدعومة من الدولة (عمرو ، ٢٠٠٦:٩١) وتعد الحالة الاقتصادية السائدة عاملا مهما في تحديد أثر الإنفاق العام على نمو الناتج القومي، ففي حالة الكساد الاقتصادي حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الإنتاجي وكذلك وجود طاقات إنتاجية معطلة فإن زيادة الإنفاق العام ستزيد من مستوى الطلب الكلي ومن ثم يتبعه زيادة في الناتج القومي، أمّا في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد متخلف إذ يتسم بجمود

الأجهزة الإنتاجية وعدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية التحتية، فهنا لا يكون للإنفاق العام دورا مهما في زيادة النشاط الاقتصادي و يؤدي الى إحداث آثار غير مرغوبة تتمثل بارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة، الامر الذي يحتاج قبل ذلك الى زيادة في التكوين الرأسمالي من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات وتدعيم البنية التحتية حتى تظهر معالم مرونة الأجهزة الإنتاجية (عايب،مصدر سابق:١٣١).

٦- أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل القومي

بإمكان الدولة أن تؤثر وبشكل كبير في تكوين الدخل القومي وتوزيعه من خلال انفاقها العام، ويتحقق هذا التأثير عن طريق توزيع الدخل القومي ويتم ذلك على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:- توزيع الإنتاج بين المنتجين المساهمين في العملية الإنتاجية، بصورة مكافآت لعوامل الإنتاج (أجور و فوائد وأرباح والريع وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الأولي).

المرحلة الثانية:- إعادة توزيع الدخل عن طريق إدخال التعديلات على التوزيع الأولي ، ويتم ذلك بفرض ضرائب مباشرة تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة وإعادة توزيعها بصورة نفقات تحويلية (إعانات اجتماعية و اقتصادية) لأصحاب الدخول الواطئة.

من خلال تتبع أثر النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية، تؤثر النفقات الحقيقية على التوزيع الأولي للدخل القومي عن طريق التأثير على الأجور والمرتبات وبقية عناصر الإنتاج في المجتمع، كما تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال الآتي :

أ- **النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية** : وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها، ومن امثلتها (الخدمات الصحية و التعليمية) ويكون ذلك في حالة تقديم الدولة لهذه الخدمات بصورة مجانية او بأسعار قليلة مقارنة بتكلفتها .

ب- **النفقات العامة الحقيقية التحويلية** : وهي التي تؤثر في توزيع الدخل القومي عن طريق النفقات التحويلية الاجتماعية، والتي تكون بصورة تحويلات نقدية مباشرة للمستفيدين منها، وبالتالي تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة، في حين ان النفقات التحويلية الاقتصادية تعيد توزيع الدخل في صورة عينية فتزيد الدخل في بعض الأنشطة

الدولة على حساب أنشطة أخرى، ومن امثلتها الاعانات التي تمنح لبعض المشروعات لغرض رفع ارباحها او لحماية الصناعة الوطنية (عبد الحميد : ٢١٧).

خامسا: محددات الإنفاق العام

هناك قيود تحد من قدرة السياسة المالية للدولة على زياد الإنفاق العام إلى مديات أكبر من أجل تحقيق أهداف معينة ترمي إليها، وان الإنفاق العام يعبر في جوهره عن مبلغ نقدي تقوم الدولة باقتطاعه من الدخل القومي ومن ثم القيام بنفاقه بهدف إشباع الحاجات العامة، وان المصلحة تقتضي أن يصل إلى حجم معين لا يزيد عنه وهو يطلق عليه الحجم الأمثل الإنفاق العام، ولكن من الصعوبة تحديد الحجم الأمثل الإنفاق العام الذي يحقق مستوى الكفاءة المطلوب، ومن أجل وضع مدى معين يتحدد به هذا المقدار وضع بعض الاقتصاديين نسبة معينة من الدخل القومي وهي (٢٥_٣٠) لا ينبغي تجاوزها، إلا أن هذا الرأي يتصف بالجمود وعدم المرونة في الاستجابة للمتغيرات والتطورات، وتتمثل بالظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها الاقتصاد القومي لدولة معينة التي تختلف عن غيرها من الاقتصادات (العبيدي ، ٢٠١١ : ٧٤).

و هناك جملة من العوامل والاسباب التي ترسم وتحدد حدود هذا الإنفاق وتتمثل ب:-

١- مستوى النشاط الاقتصادي

إن الأمر الذي يؤكد عليه الفكر الاقتصادي التقليدي هو وجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام، ويكون حجم الإنفاق العام هو متغير تابع وأن مستوى النشاط الاقتصادية هو المتغير المستقل، وهذا يعني أن أي تغير يحدث على مستوى النشاط الاقتصادي لا بد من أن يؤثر على حجم الإنفاق العام في الاتجاه نفسه، ومعنى هذا أن الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي يكون مصاحب بتغير مماثل في الإنفاق العام، لكن الأمر تغير بعد وضع كينز لنظريته سنة (١٩٣٦) وبات الإنفاق العام واحدا من أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن استعمالها من أجل التأثير وإحداث تغيرات مهمة في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا فإن هذه الأفكار بينت أن الإنفاق العام هو واحد من أركان الطلب الكلي الذي يحدث تغير كبير ويؤثر في مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام، وبالتالي يظهر تأثيره بشكل واضح على النشاط الاقتصادي في البلدان وبحسب المرحلة أو الدورة الاقتصادية سواء كانت انتعاشا أو ركودا، والنتيجة التي يمكن أن نصل إليها هي أن النشاط

الاقتصادي هو المتغير التابع وحجم الإنفاق العام يكون هو المتغير المستقل، وفي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ونسمي هذه الحالة بحالة الرواج او مدة الانتعاش وهذا الامر يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية تكون بشكل إله دافعة بتجاه الزيادة في المستوى العام للأسعار، وتقوم الدولة بمعالجة ذلك عن طريق العمل على تخفيض مستوى نفقاتها العامة لتفادي ظهور الآثار التضخمية أو على أقل تخفيف آثارها وعن طريق تقليل الإنفاق العام الذي سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتساوى به مع العرض الكلي، الأمر الذي سيؤدي الى العودة إلى حالة التوازن من جديد، وفي الحالة المعاكسة أي حالة الكساد عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي فإن الدولة تعمل على زيادة حجم الإنفاق العام إلى المستوى اللازم لزيادة مستوى الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي والذي يؤدي بالنتيجة إلى إحداث التوازن الاقتصادي والوصول التوظف الكامل (عبد الحميد ، مصدر سابق : ٢٤١).

٢- طبيعة البنيان الاقتصادي .

إن المقصود بطبيعة البنيان الاقتصادي هو مدى التقدم الذي وصل إليه الاقتصاد في بلد معين، ومن هذا الجانب يتضح لدينا أن لطبيعة هذا البنيان تأثيرا كبيرا في تحديد حجم الإنفاق العام، وعند الحديث عن الدول ذات البنيان الاقتصادي المتطور نلحظ أن الإنفاق العام كرقم مجرد يعد سبب رئيسي في ذلك المستوى العالي من الدخل والمستوى الكبير لنطاق الخدمات وفي المقابل نجد العكس في الدول ذات المستوى الاقتصادي النامي فإن الحجم المطلق الإنفاق ليس بمستوى الإنفاق في الدول ذات الاقتصاد المتقدم لضألة الدخل وضيق الخدمات.

وبالإمكان ملاحظة العكس تماما إذا تم التخلي عن معيار الحجم المطلق الإنفاق، والأخذ بمعيار الأهمية النسبية التي يمثلها الإنفاق العام في إجمالي الدخل إذ يعد الإنفاق العام ذو أهمية نسبية مرتفعة في الدخل القومي في البلدان ذات البنيان الاقتصادي المتواضع قياسا بالدول ذات البنيان الاقتصادي المتطور، و ذلك نظراً للدور المهم للإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول، إذ لا يمكن تحقيق هذه التنمية في غياب الدولة (العلي ، ٢٠١١ : ٥٢).

٣- المقدرة المالية القومية

هي ترتبط بمدى قدرة المجتمع على تحمل النتائج التي ترتب على زيادة مستوى الإنفاق العام، و بلا شك يتحدد حجم الإنفاق العام بمدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة سواء كانت هذه الإيرادات الاعتيادية أم غير الاعتيادية، ولا بد من التوضيح أن الدولة التي لديها مستوى عال من المرونة في تحديد حجم الإنفاق العام حيث يكون لديها إمكانية وقدرة في فرض الضرائب والرسوم بلأضافة الى أمكانية أكبر في الحصول على القروض الداخلية والخارجية وأيضا عند اضطرارها إلى الإصدار النقدي الجديد (عبد الحميد ، مصدر سابق : ٢٤٠).

وتعتمد قدرة الدولة المالية على عاملين مهمين وأساسين يتمثل العامل الأول بالطاقة الضريبية، وهذه واحدة من أكثر الأمور أهمية وتأثير وتسمى بالطاقة المالية للاقتصاد القومي التي تبيّن إلى أي مستوى تستطيع الإيرادات العامة تمويل النفقات العامة والتي تكون مطلوبة من أجل نشاط الدولة استمرار عملها، وتحدد هذه الطاقة بمستوى تحمل الدخل القومي من أجل الوصول إلى أقصى قدر ممكن من حصيلة ضريبية، والتي يمكن اقتطاعها منه كإيراد عام الأمر الذي يضع حدا على الإنفاق العام وقيدا عليه (العبيدي ، ٢٠١١: ٧٧) والعامل الثاني الذي له تأثير كبير يعرف بالطاقة الإقراضية والتي تكون مع الطاقة الضريبية مايعرف بالمقدرة المالية القومية، وإن القروض العامة تعطي للدولة مرونة يمكن من خلالها الحصول على الإيرادات لأنها تقتطع ولو لمدة محدودة جزءا من دخول الأفراد وثرواتهم (عايب ، مصدر سابق : ١٢١) ، وإن مقدرة الدولة في عقد هذه القروض تكون محدودة إلى حد بعيد لأنها تأخذ بنظر الاعتبار عوامل عدة أبرزها مدفوعات خدمة الدين العام الداخلي وطبيعة الظروف الاقتصادية كذلك مستوى التنافس بين الاقتراض العام والخاص، وتتأثر كذلك بحجم الادخار القومي الذي يعد بمثابة العامل الأكثر أهمية من بين العوامل السابقة، إذ إنه كلما زاد الادخار القومي ازدادت معه المقدرة الدولة الإقراضية والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى ويتوقف الادخار القومي على حجم الدخل الحقيقي إذ يمثل الثاني المتغير المستقل أما الادخار فيعد هو المتغير التابع عند زيادة الدخل الحقيقي يزداد الادخار، ومن ثم تزداد المقدرة الإقراضية للدولة، مما يتيح إمكانية أكبر في التحرك وتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية التي تكون غير متاحة بغياب القابلية على الإقراض.

٤- التوازن بين المنفعة والتضحية

إن المعيار الذي وضعه الكلاسيك الإنفاق العام هو معيار المنفعة والتضحية، ولقد بينوا أن الإنفاق العام يحدث تأثير في مستوى الثروة بقوة تأثير الإنفاق الخاص نفسه، ووفقا للكلاسيك فإن الإنفاق العام والخاص يطبق عليهما المبدئ الاقتصادي نفسه لذلك فإن الدولة والفرد يتماثلان في نمط الاستهلاك إذ يكون الإنفاق العام منتجا بحسب هذا المعيار في الحالة التي تكون فيها المنفعة أكبر من التضحية أو التكلفة، وفي هذه الحالة يمكن أن تتوسع الدولة في الإنفاق العام، أماّ في الحالة التي تكون مخالفة للحالة الأولى أي أن تكون المنفعة من الإنفاق العام دون مستوى التكاليف، فهنا سيظهر إنفاق غير منتج ولا بد من تخفيض حدوده، لأن النتيجة النهائية الإنفاق تكون تبذيرا وعدم استغلال هذه الثروات، وسيتحمل المجتمع خسائر دون أن يكون هناك أي تعويض، وبهذا يمكن تحديد الحجم الأمثل الإنفاق العام عند المستوى الذي يحقق التعادل عنده، وهو المستوى الذي تتوازن فيه كفة المنافع التي يَرمي إلى تحقيقها أفراد المجتمع مع التضحيات التي يقدمونها في سبيل تحقيق ما يسعون إليه من منافع، وبهذا تستطيع الدولة أن تتوسع أو تخفض حجم إنفاقها العام (العلي ، مصدر سابق : ٢٩٩).

٥- مدى المحافظة على قيمة النقود والاستقرار النقدي

يُعد هذا المعيار بالغ التأثير في مجال تحديد مقدار الإنفاق العام والسبب في ذلك يعود إلى النتائج المترتبة على هذه الزيادة في الإنفاق من عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن ثم تاثير ذلك على المستوى العام للأسعار وما يتولد عنه من تراجع في قيمة النقود، ويكون هذا التأثير كبيرا في الدول النامية بشكل يفوق ما هو عليه في الدول المتقدمة ويعود السبب في ذلك إلى عدم امتلاكها جهازا إنتاجياَ مرناَ، إذ أن العرض الكلي يكون غير قادر على التغير والاستجابة السريعة للزيادة في الطلب الكلي والتي تكونت نتيجة للزيادة في الإنفاق العام، وبخاصة في المدى القصير لذلك يكون التوسع في الإنفاق العام إلى حجم معين عامل مهم في ارتفاع الأسعار وظهور ضغوط تضخمية وتراجع القوة الشرائية للنقود، وعلى العكس من ذلك فان البلدان المتقدمة التي تعمل عند مستوى التشغيل الكامل تكون للزيادة في الإنفاق العام فيها نتيجة واحدة وهي زيادة الطلب الفعلي الى المستوى الذي يؤدي الى تحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، والمحافظة عليه (الخطيب و شامية ، مصدر سابق : ٧٣).

٦- دور الدولة وفلسفتها السائدة

إن دور الدولة يكون له علاقة طردية مع حجم الإنفاق العام ، فكلما زاد تدخل الدولة ومؤسستها في النشاط الاقتصادي كلما أرتفع تبعا لذلك حجم الإنفاق العام والعكس عند تراجع دور الدولة في الجانب الاقتصادي الامر الذي يؤدي الى إنخفاض الإنفاق العام، وهذه هي الفكرة السائدة لدى الكلاسيك إذ إن الواجبات المطلوبة من الدولة تكون مقتصرة على الوظائف التقليدية الثلاثة وهي الدفاع والأمن والقضاء، فهم يرون عدم وجوب زيادة الإنفاق العام لإحداث تأثير في الوضع الاقتصادي وتغيره على إعتبار انه واحد من أدوات السياسة المالية، وحسب اعتقادهم فإن حدود الإنفاق العام يجب ان تكون ضيقة وذلك بسبب ضعف دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي الفكر الحديث ينضر إلى الإنفاق العام كأداة مهمة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي عن طريق تاثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهنا تغيير دور الدولة وأصبح اكبر وأشمل وصار هنالك توسع في وظائف المطلوبة من الدولة، وعلى وفق هذا الفكر الذي يتطلب التوسع في الإنفاق العام (الوادي و عزام ، ٢٠٠٧ : ١٢١) ويضاف إلى ذلك أن إشباع الحاجات العامة يعتمد على النظرية السياسية أو فلسفة السلطة السياسية التي تعتمد عليها الدولة ، ففي ظل النظام الرأسمالي و الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية يكون إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة في أقل نطاق حيث تكون الوظائف التي تعنى بها الدولة هي الدفاع والأمن والقضاء وشيء من الأشغال والخدمات الاجتماعية، وتفسح الدولة المجال للقطاع الخاص والأفراد للاستثمار وتنشيط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بأوسع حدوده، وعلى العكس من ذلك وفي ظل النظام الاشتراكي الذي يكون فيه تدخل الدولة ضروري في جميع الجوانب الاقتصادية من اجل إشباع الحاجات العامة فإن الإنفاق العام يكون هنا أوسع وأشمل (هدى و العزاوي ، ٢٠٠٧ : ٣٦).

سادسا: معايير توزيع الإنفاق العام

في البداية لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأولوية في فترة الدولة الحارسة، نظرا لقتصار دورها على نطاق محدود لا تتجاوزه ، ولكن مع نمو دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة محدودة الأدوار إلى الدولة المنتجة واسعة الأدوار وما رافق ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في مقدارها أم في نوعية تلك النفقات، وبشكل تدريجي زادت أهمية تجزئ الإنفاق بشكل

يسهل معه صياغة وإعداد الميزانية ذات كفاءة فعلية و ضمان تنفيذها بشكل سليم، وتم تقسيم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية :

١- **معيار التكرار والدورية .**

في المفاهيم الاقتصادية يتم تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها إلى نوعين :

أ- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصورة منتظمة ودورية في الميزانية السنوية للدولة، مثل وسائل تسيير المرافق العامة للدولة و رواتب موظفي الدولة، والمعنى من التكرار هنا ليس تكرار حجمها بالمقدار نفسه من سنة لأخرى، ولكن يقصد به وجودها السنوي المتكرر في الميزانية، وتمويل هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا بالإيرادات من الأملاك العامة و الضريبية.

ب- **النفقات غير العادية:** تمتاز هذه النفقات بأنها لا تتجدد ولا تتكرر في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ، ولكن تحصل على فترات متباعدة وغير منتظمة، مثل مكافحة الآفات الزراعية ونفقات الحروب والكوارث الطبيعية، وتعتمد هذه النفقات في تمويلها بالإيرادات المالية غير العادية مثل الإصدار النقدي الجديد والقروض.

ويعتمد هذا التقسيم للنفقات بشكل كبير على المفاهيم التي رست في مفهوم الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، ومن خلاله تم تقسيم هذه النفقات إلى النفقات العامة التي تعد واجبات للدولة كحارس لنشاط الأفراد ، وأن كل إنفاق بعيد عن دور ومهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي مثل الإنفاق على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولكن ومع زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من غير الممكن التمييز بين النفقات العادية والنفقات غير العادية، فالإنفاق الحربي أصبح شيئا مألوفا وتتضمنه الميزانيات الحكومية ويزيد مقداره بشكل تقريبي في كل سنة، كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت كذلك من الضرورات، وذلك من اجل أن تقوم الدولة بتأثير أيجابي على النشاطات الاقتصادية بما يسهم في استمرارية عمل الاقتصاد وزيادة تطوره كذلك العمل على القضاء أو على الأقل تحجيم مستوى التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخل بين الأفراد.

كما أن الكثير من الدول لم تعد ملتزمة بضوابط الإيرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع تكرار لجوء الدولة إليها في مجال السياسة المالية، وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتألم مع مفهوم الجديد للمالية العامة، لذلك تغير الفكر المالي الحديث، وبدا في تحول إلى تقسيم آخر أكثر ملائمة مع الواقع الذي يكون على النحو التالي :

- **النفقات الجارية:** لها اسم آخر هو "النفقات التيسيرية" وهي تتكرر بصورة منتظمة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن والاستمرار في عمل مؤسسات الدولة وإدارة شؤونها، مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور ورواتب وايضا مساهمات العاملين والإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات (International monetary fund ١٩٩٠: ١٧٧,١٨٢).
- **النفقات الاستثمارية:** هي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراض فظلاً عن الأصول غير المادية، وذلك من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية للبلد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة (International monetary fund: ١٨٢)وبالتالي فإن هذا التقسيم يختلف إلى حد بعيد عن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات العادية ونفقات غير العادية إذ إنه يبتعد عن الاعتماد على معيار التكرارية والدورية في تقسيمه للنفقات العامة، لأنه ومع التقدم الحاصل في دور الدولة في الاقتصاد وزيادة وظائفها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي،أصبحت جميع النفقات لا تتكرر سنويا وكذلك الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذه التجزئة اعتمدت على طبيعة هذه النفقات، والهدف منها تقسيم هذه النفقات لتسيير شؤون الدولة وتتمثل بالنفقات الجارية او ما هو موجه لمضاعفة الثروة القومية وتتمثل بالنفقات الرأسمالية .

٢- المعيار الوظيفي

ويمكن تقسيم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة إلى اربعة أقسام رئيسة وهي:

أ- **نفقات الخدمات الحكومية العامة:** وهي تتكون من جميع النفقات المرتبطة بتسيير شؤون الدولة التي من غير الممكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى غير الجهات الرسمية،

مثل نفقات الأمن والدفاع، ونفقات الإدارات العامة ونفقات العدالة والعلاقات الخارجية ونفقات التمثيل الدبلوماسي، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

ب- **نفقات الخدمات الاجتماعية:** هي تتضمن مجموعة من النفقات مثلا (الرعاية الاجتماعية ونفقات التعليم و نفقات الصحة، كذلك نفقات بناء الجسور والطرق و نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموم النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

ت- **نفقات الخدمات الاقتصادية:** وتمثل النفقات التي تضيف إلى الدور الذي يؤديه القطاع الخاص بهدف المتابعة وتطوير وزيادة الدعم للاقتصاد المحلي، وتتكون من النفقات الاستثمارات العامة التي تسهم في توافر الخدمات الضرورية التي يحتاجها المجتمع مثل المواصلات و الكهرباء والماء ونفقات تطوير التجارة الخارجية و الزراعة ونفقات حماية الغابات وغيرها من نفقات التي تشجع على السياحة.

تأمل الدولة من وراء هذا النوع من النفقات جذب رؤوس أموال جديدة وتحقيق ارتفاع في مستوى الناتج القومي، ويمكن القول بأن هذه النفقات تودي دور بالغ الاهمية في الدول النامية ، وذلك لتراجع والوهن الذي أصاب نشاط القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال (Ibid: ١٤٤).

٣- **المعيار الاقتصادي .**

تقسم النفقات العامة تبعا لدورها في التأثير على الدخل القومي الى:

نفقات حقيقية: وتتضمن مجمل النفقات التي تهدف بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تختلف عن غيرها بأنها تتم بمقابل والذي يتكون من السلع والخدمات، وابرز هذه النفقات هي الرواتب وأجور موظفي الدولة، ونفقات المشروعات الإنتاجية والنفقات التعليمية والصحية، ويتضح أثرها على الدخل القومي في أن هذه النفقات تعمل على زيادة الطلب الفعال من جانب الدولة بالشكل الذي يؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.

نفقات تحويلية: هي النفقات التي تعمل على تحويل القوة الشرائية من فئة اجتماعية معينة إلى فئة أخرى دون أن تسهم في زيادة الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساس منها هو

إعادة توزيع الدخل وتحجيم مقدار التفاوت الاجتماعي بين الطبقات، وقد استند في هذا التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير عدة ابرزها :-

أ- **معيار المقابل المباشر:** الذي نقصده بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أم خدمات في مقابل نفقاتها العامة، وتبعا لذلك تُعد كل نفقة عامة هي نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة بينما النفقات التحويلية تكون دون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تُعد الخدمات التعليمية والصحية هي نفقات تحويلية بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا أو كونها تقدم دون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات المقاولين والموردين الذين قاموا بعمليات تكوين المؤسسات الصحية والتعليمية وبقية المؤسسات، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من وأطباء ومعلمين وأختصاصيين.

ب- **معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي:** وتعرف النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القدرة الشرائية من أجل ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة مثل نفقات الاستثمارات العامة بينما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستعمل فيها جزء من موارد الاقتصاد وتكون محدودة على فئة معينة، مثل إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالنتيجة لا تحقق زيادة مباشرة في الدخل القومي.

ت- **معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** وفقا لهذا المعيار فإن النفقات الحقيقية هي النفقات التي تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستعمال عوامل الإنتاج ، ويكون هنالك مقابل لها في شكل رواتب وأجور وفوائد، أماّ النفقات التحويلية فهي تنتج عن الاستهلاك غير المباشر لموارد الإنتاج والمواد العينية من جانب الأفراد المستخدمين لها وليس لها مقابل من جانب الدولة (الوادي و عزام: مرجع سبق ذكره : ١٢٤).

المبحث الثاني

مفهوم التنويع الاقتصادي

ان موضوع التنويع الاقتصادي يعد من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وخاصة النفطية منها، وذلك نتيجة لحقيقة مفادها أن الاهتمام بهذا الموضوع من شانه ان يساهم في تطوير أوضاع التنمية الاقتصادية في البلد عن طريق احداث تغييرات كبيرة في بنيوية الاقتصاد، الامر الذي يؤدي الى تنويع مصادر الدخل في البلد وتخفيض الاعتماد على مورد وحيد قابل للنضب في تمويل النشاط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التنويع ألاقتصادي ECONOMIC DIVERSIFICATION

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية ترمي إلى تنويع هيكل الإنتاج وتكوين قطاعات جديدة مولدة للدخل إذ يقل الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس والأهم في الاقتصاد، إذ تهدف هذه العملية إلى فتح مجالات متنوعة تكون قيمتها المضافة كبيرة وقادرة على تأمين فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي الوطنية وتكون نتيجة ذلك هو رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (الشبيبي، بدون سنه :٧)

يرى بعضهم إلى أن التنويع الاقتصادي يكون بزيادة سلع غير تقليدية إلى قائمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، وهذا سيؤدي إلى تنويع الصادرات والمساهمة في زيادة عوائد التصدير (الحمودي، ٢٠٠٦ :١)

يقدم خبراء الاتحاد الأوروبي تعريفا للتنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يتم عن طريقها إنتاج مدى متصاعد من المنتجات الاقتصادية التي ينتج عنها تنويع سوق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية. (EU Perspectives, ٢٠٠٦: P٢)

كذلك يعرف بأنه استخدام العوائد النفطية لتكوين قاعدة تضمن استمرار تطور الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط من خلال تكوين الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات المختلفة (كارل ، ٢٠٠٧، :١٣١).

وينظر للتنويع الاقتصادي على أنه التقليص التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في مقابل الرفع التدريجي لمساهمة القطاعات غير النفطية فيه، على أن يكون هذا الهبوط غير ناجم عن تراجع الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منها وإنما يكون ذلك بزيادة الناتج المحلي في القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية (الحافظ، ٢٠٠٧ :٢) و يعرف أيضا بأنه عملية تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية وتقليل التبعية المالية للنفط، (أي تنويع الإيرادات الحكومية والقاعدة الإنتاجية والصادرات) وتكوين اقتصاد قابل للحياة الجديدة يمكن من خلاله أن نحافظ على مستوى مرتفع نسبيا من الدخل (UgoFasana , ٢٠٠٣ :P٣).

ويعني بالتنويع الاقتصادي أيضا زيادة حصة وإنتاجية القطاع الصناعي والزيادة في مستوى إنتاجية القطاع الزراعي، ويعد إحياء القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد أمر غاية في الأهمية لآنه يغطي على غالبية إخفاقات التنمية وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالضعف الهيكلي، الفقر، التشغيل، والأمن الغذائي (جامعة الدول العربية ،٢٠٠٨: ١٥.)

وأيضا يعرف التنويع الاقتصادي (منظورا إليه من زاوية الاقتصاد العراقي) بأنه التخلص من الاعتماد المفرط على إيرادات تصدير النفط، وزيادة موارد الدخل عن طريق تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية كالزراعة والصناعة والسياحة في سبيل خلق اقتصاد متنوع ومتوازن يكون كفيل بتغطية حاجات الأسواق المحلية من المنتجات المختلفة، وتأمين زيادة الصادرات غير النفطية عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبعد ذلك توجيه الاقتصاد نحو التصدير (الحافظ ،مصدر سبق ذكره :١).

وتستلزم عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصادات الريعية تكوين برامج استثمارية مركزة لاستخدام المزايا المتاحة لتحقيق هذا التنويع و لتحقيق تنمية مستقرة على المدى الطويل والخلاص من المخاطر التي يفرضها الركون شبه التام الى قطاع واحد (الشبيبي، مصدر سبق ذكره: ١٥).

وكذلك يعرف التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات النفطية بانه المساهمة في تقليص دور قطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في زيادة دور القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية ، وحصول تحول كبير في المزيج الهيكلي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد، من خلال وضع آليات واستراتيجيات واضحة تقوم على مجموعة أبعاد وسياسات مرنة وواقعية تهدف إلى معالجة التحديات

القائمة ومن ثم الوصول للتنويع المرجو في الاقتصاد الوطني ، والذي يقوم على أساس الموارد المتجددة التي تمتلك كفاءة عالية وتكون متكاملة مع الاقتصاد العالمي (The diversification Strategy , ٢٠٢٠ ,٢٠٠٩ ,P١) وأيضا يعرف التنويع بأنه عملية الهدف منها هو التحول نحو أقتصاد قائم على مصدر أحادي يتأثر بشكل متواصل بالعوامل الخارجية سواء الاقتصادية منها او السياسية إلى اقتصاد ذي مصادر متنوعة ومتعددة، عن طريق اتباع أساليب مناسبة من السياسات والآليات التي تتفق مع الابعاد الاستراتيجية للتنويع (Ibid : P٤).

ثانياً: اسباب التنويع الاقتصادي

تتضح أهمية التنويع الاقتصادي من خطورة الاعتماد المتواصل وشبه الكامل على واردات القطاع النفطي إذ إن هذا الاعتماد يضاعف من مشكلة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي بسبب زيادة الكبيرة في حجم الاستيرادات من مختلف أنواع السلع كنتيجة لاختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد مما يؤدي إلى أن الاقتصاد سيكون هدفا للتقلبات الاقتصادية الدولية هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن النفط كمورد طبيعي لايُعد موردا غير ناضب أي غير متجدد أيا من الضروري إيجاد مصادر جديدة للإيرادات، ولذا يتوجب على الحكومات أن تبذل قصارى جهدها من اجل تأمين تراكم أصول مالية كبيرة في فترة زيادة الإنتاج النفط أوفي فترات التي تحصل فيها الطفرات النفطية من اجل المحافظة على مستويات ملاءمة من الدخل في فترات نفاد الثروة النفطية.

فالتنويع هو هدف أساس تسعى لتحقيقه معظم الدول فهو يأمن الاقتصاد ويمنحه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يعمل على خلق فرص عمل متنوعة وهائلة لتستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، وبالتالي تقليل دائرة البطالة، كذلك يهدف التنويع إلى رفع القيمة المضافة المحلية، والناتج المحلي الإجمالي عن طريق تكوين المشاريع الجديدة أوعبر مشاركة الكثير من الأيدي العاملة الوطنية في تكوين تلك السلع والخدمات (Babiker ,٢٠٠٤ ,P٩).

وزيادة على ذلك أن عدم الاستقرار في أسعار النفط و (عائدات النفط) له تأثير كبير على معدلات النمو العام (لاسيما من خلال التغيرات في الإنفاق الحكومي) مما يؤثر على الموقف المالي العام للبلد، ويؤثر أيضا على مسار التنمية الاقتصادية فيه (Fasano: P٣) .

كذلك فإن بيئة الأعمال يحصل فيها تغيرات مستمرة وتقلبات في أسعار النفط تؤدي الى هبوط الطلب عليه لذلك فقد سجّلت أسعار النفط مستويات مرتفعة من التذبذب (Expert Meeting on Economic Diversification , ٢٠٠٦ :P٤) ويتبين أن الاعتماد على منتج واحد هو الامر الذي أدى إلى أن يكون هنالك حاجة إلى التنويع لان الاعتماد على مصدر واحد يجعل البلد عرضة إلى (التركيز السلعي) أي الزيادة في الاعتماد على مجموعة قليلة من الصادرات وعلى مصدر دخل واحد مما يؤدي إلى ضعف اقتصاد البلد، ويقاس التركز السلعي من خلال تحليل هيكل صادرات البلد (Aaron Cosbey , ٢٠٠٦ :٧).

ويشير الكثير من الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يوفر نوع من التأمين على التشغيل، بسبب أن وجود العديد من الصناعات يؤدي إلى خلق الكثير من فرص العمل، إذ أن الاقتصادات الأكثر تنوعا تكون أكثر طواعية للأحداث والتطورات الخارجية، وان التنويع في أغلب الأحيان يتم الترويج له باعتباره سبيلا لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج وهذا الهدف هو (الاستقرار والنمو)، وذلك عن طريق استخدام الميزة النسبية، والموارد الطبيعية التي تنعم بها المنطقة، لذا فإن التنويع الاقتصادي يسعى إلى تدعيم النمو الاقتصادي للبلدان (Sharma, ٢٠٠٨ :٢).

وزيادة على ذلك إن توافر الثروات النفطية الهائلة يولد شعورا غير حقيقي بالأمان، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص دائرة الأسباب الهادفة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وسياسات النمو الاقتصادي وطريقة الإدارة، ويعتقد أن مثل هذا الشعور موجود بكثرة في الاقتصادات النفطية.

وإن الأداء الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط هو في أغلب الأحيان أقل مما هو عليه في البلدان الفقيرة بالموارد، وكثيرا ما يعلل ذلك الى الثروة النفطية الموجودة فيه، وأيضاً في طريقة الحكم وكذلك الآثار السلبية لسعر الصرف الحقيقي في القطاع غير النفطي، والواضح إن تقلب إيرادات تصدير النفط يمكنه أن يمنع برنامج إعادة البناء في العراق، لأن تذبذب الأسعار يضاعف من حالة عدم اليقين ويؤدي إلى ضياع في الاستثمار العام في فترات الازدهار وارتفاع الأسعار، الذي يعمل على خفض الاستثمار عند إنخفاض أسعار النفط دوليا، ومن الممكن أيضا لهذه الآثار مجتمعه أن تحجم إلى حد بعيد من نمو الاقتصاد وعملية تطويره (البنك الدولي ، ٢٠٠٥ : ١٢).

وهناك عدد كبير من الباحثين الذين درسوا واقع الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية واتضح أن هذه البلدان التي تعول على صادرات الموارد الأولية لديها تاريخ متأصل في ضعف وعدم التوازن النمو خصوصا في حالة وجود مشكلات في نوعية المؤسسات الموجودة وسيادة القانون، كذلك تميل هذه الاقتصادات إلى إنفاق متساهل تقل فيه الحكمة والرقابة (السلطان، ٢٠١٠، من الموقع الإلكتروني: www.alaswaq.net\view).

وهنا يمكن الإشارة إلى أن الاعتماد على الموارد النفطية وحدها لن يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة، التي أصبحت هدفا تسعى إلى تحقيقه جميع البلدان، بل على العكس سيخلق ظروف اقتصادية واجتماعية غير ملاءمة تؤدي بالنتيجة إلى تراجع اقتصاد البلد، إذ إن إنخفاض التنويع الاقتصادي يساهم في جعل الاقتصاد الكلي سريع التأثر بالارتباكات التي تحدث في البلدان الخارجية (EU perspectives on Economic Diversification :١٠).

ولهذا من الضروري على الدول النفطية ان تعمل على للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط واستغلال الموارد المالية الضخمة وأن تستثمر تلك الموارد في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن ثم إنشاء اقتصاد متنوع ومتوازن تختفي فيه الأزمات الناجمة عن هبوط أسعار النفط .

وكما هو معروف فإن تقليص الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي من الممكن أن تخضع للتقلبات الدورية أو الصدمات الخارجية، يخفض من حالة عدم اليقين لدى صناع السياسية وايضاً تحجيم المخاطر التي يمكن أن يخضع لها الاقتصاد بشكل عام، لذا فإن التنويع سيؤدي إلى تحقيق النتائج الإيجابية مثل تخفيض الاعتماد على هذه الأنشطة بشكل خاص إذا ما توافرت أنشطة اقتصادية تساهم في زيادة وفورات الحجم والنطاق، التي لديها روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية الأخرى، وهذا يهدف إلى تعزيز التجارة ونشر التقنية والرفع من المهارات التنظيمية والإدارية، ويؤدي أيضا إلى زيادة عامل المرونة في سوق العمل وسوق رأس المال بشكل كبير (Gelb,٢٠١٠ :P٥).

وانَّ هناك عدة مسوغات للتنويع الاقتصادي منها :

١- إن اعتماد البلدان النفطية بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية من أجل تغطية نفقاتها من الموازنة العامة ومن أهم ما تتضمنه هذه الميزانية هو المناهج الاستثمارية، والذي أدى إلى جعل

عملية التخطيط في تلك الدول شاقة للغاية وغير مستقرة بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية غير الثابتة والمستقرة بسبب عدم استقرار أسعار هذه المادة عالميا (ورنش،٢٠٠٤ : ٣٥).

٢- تتميز الموارد المستخرجة من جوف الأرض بانعدام التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، وهذا يتطلب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية احتياطية للإنتاج، وفي ظروف عدم وجود مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تقل مع توالي استهلاك النفط ، مما يؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي (المصدر نفسه : ٣٦).

٣- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا حيويا لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ يتّبين أن قطاع النفط الذي يتصل بالدولة بصورة مباشرة لا يكون قادر على أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات إلى استخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول لم توفق على تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلا عن ذلك يساهم التنويع الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصادي ثنائي شجعته التقنية المتقدمة وقطاع النفط ذي الأجور المرتفعة (التمار، ٢٠٠٥ :٤٣).

٤- لعنة الموارد ((لعنة النفط)) ((Oil Curse)): هي قضية ذات علاقة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، إذ إن هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط ويتضح ذلك من خلال محدودية نطاق تنويع الصادرات وتراجع مساهمة التصنيع فيها وتقلص درجة تطور المنتوج، وعادة ما يكون في البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في هبوط النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية والتي ينتج عنها ركود طويل الأمد ويؤدي إلى هبوط دخل لدى الأفراد في هذه البلدان، إذ يتحول هذا التأثير ايضا إلى الاقتصادات غير النفطية عن طريق قنوات الاستثمار وقنوات سوق العمل والتجارة والتي تربط بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية (A.Elbadawi , ٢٠٠٩ :١).

إلا أن التجارب السابقة والدراسات بينت أن لعنة النفط مشروطة بجودة الإدارة ومستوى الحكم الرشيد (الصالح) والوضوح والمساءلة، وان الاقتصادات التي تحصل فيها هذه اللعنة هي نفسها التي

يتفشى فيها الفساد الإداري والصراع السياسي وعدم المساواة، وتراجع مستوى المؤسسات الاقتصادية ورأس المال البشري (Eric, ٢٠٠٤ : ١٩٢٨).

إن هذا الشرط يكون موجودا بوضوح في الاقتصادات النفطية ولكن في فترة أوائل الثمانينيات عندما باتت تقلبات النفط الحادة تحدث بصورة مستمرة نسبيا، كانت قد تعينت للتنويع الاقتصادي غاية مهمة وهي تقليل الاعتماد على النفط قبل أن تنضب موارده بمدة طويلة، بغية الحد من أثر تقلبات أسعاره على إيرادات الصادرات والحسابات الجارية والمداخيل الحكومية، وفي نهاية المطاف على مجموع الإيرادات والتشغيل (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا) ، مصدر سبق ذكره : ١١)

وفي ورقة عمل صدرت عن البنك الدولي عام ١٩٨١ أضهرت أنه في حالة افتراضية تدوم فيها احتياطيات النفط إلى ما لا نهاية، وعندئذ يكون التنويع الاقتصادي في هذه الحالة بلا فائدة وأن هدف الحكومات سيكون هو تكوين طرق لتمرير إيرادات النفط بطريقة متسلسلة وبفاعلية عالية لتستمر في التدفق الى جيوب سكانها(Hablutzel , ١٩٨١).

مما تقدم يتّبين أن الغاية من التنويع هي التقليل المخاطر ووضع عدم اليقين الذي يكون فيه الاقتصاد عندما يزيد اعتماده على إنتاج وتصدير السلع الرئيسة (سلعة واحدة)، والوصول إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي والحد من الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تكون عرضة للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية.

وزيادة على ذلك إن التنويع يوفر أنواع متباينة من الأنشطة الاقتصادية ،مما يشكل وفورات في الحجم والنطاق، كذلك يحقق أقصى الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين الأنشطة والصناعات ونشر التقنية وتطوير المهارات التنظيمية والإدارية، كذلك تهدف إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال (Rahman , ,٢٠٠٧ :٥)

وهذا يحتاج إلى الارتقاء المتواصل بالموارد البشرية والمادية وتطوير وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وهذا كله يتطلب مستوى رقابة عالي وإجراءات حكومية فعالة لتعزيز وصيانة ورفع الإنتاجية على أساس مستدام، وللحكومة دورا مهما في تسهيل هذه العملية عن طريق معالجة بعض

المسائل التنظيمية مثل تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية وتأمين البنية التحتية بكفاءة وغيرها العديد من الخدمات التجارية الداعمة.

ثالثا: مقاييس التنويع الاقتصادي

يوجد العديد من المعايير الكمية التي من خلالها تتم معرفة وتوضيح فيما إذا كانت اقتصادات البلدان متنوعة اقتصادي أو اقتصادات أحادية الجانب وغير متنوعة، وسيتم التعرف على هذه المقاييس وكالآتي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكوا ، ٢٠٠١ : ١٢)

١- نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (معدل ومستوى التغير الهيكلي): ويستدل على هذا المعيار عن طريق النسبة المئوية لمدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء النفطية ام غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فإن حجم الناتج ومعدل النمو السنوي والمساهمة القطاعية في تكوين الناتج وغيرها من المعايير الدالة على مستوى الكفاءة التي يتسم بها الاقتصاد بشرط ان لا يكون ذلك ناتج عن انخفاض الناتج المحلي، والحصيلة فإن هذا المؤشر يوضح مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، إذ نستطيع حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي بواسطة الصيغة الآتية (Victor ,١٩٧٠: ٧٣-٨٥, p٧٤)

$$Ri = \sqrt{\left(\frac{pi}{pt}\right)^{٢}} \times ١٠٠ \qquad .....(١-١)$$

إذ إن:

(Ri) تمثل نسبة مساهمة القطاع(i) في الناتج المحلي الإجمالي (pi) تمثل الناتج في القطاع (i)، (pt) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).

٢- تنوع نسبة الصادرات: يعد هذا المؤشر من المعايير المهمة التي تبيّن مستوى التنويع الاقتصادي، اي تقيس الزيادة في نسبة مشاركة الصادرات النفطية قياسا بمجموع الصادرات الحكومية الكلية، وبالنسبة للبلدان النفطية يبين هذا المقياس وجود أو عدم وجود تراجع في درجة التنويع الاقتصادي، وفي الحالة التي تكون فيها الصادرات غير النفطية ذات مساهمة الأكبر في مجموع

الصادرات الكلية فإن هذا يبيّن مدى الانخفاض في درجة التنويع الاقتصادي في ذلك البلد والعكس صحيح (خضر ، ٢٠٠٥: ١٠).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة الآتية

$$RXO = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}(\frac{xi}{Xi})^2}}{1} \times 100 \quad .....(1-2)$$

إن: (RXO) تمثل نسبة الصادرات النفطية ، (xi) تمثل الصادرات النفطية ، (Xi) إجمالي الصادرات.

٣- **توزيع إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:** يُعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس مدى مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استضافة الأيدي العاملة، إذ إنه كلما أصبحت القوى العاملة موزعة بنسب متساوية و ملائمة على عدد القطاعات الاقتصادية فإن ذلك يعكس درجة عالية ومتقدمة من التنويع الاقتصادي في البلد، فعادة ما نلحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون هائلة في البلدان النامية على الرغم من تراجع المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أماّ في القطاع النفطي فنشاهد أن نسبة الأيدي العاملة فيه تكون محدودة عند الموازنة مع بقية القطاعات وذلك يعود إلى استخدام هذا القطاع التقنية المتطورة على الرغم من أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون كبيرة ولا تحتاج إلى تشغيل اعداد كبيرة (المقداد ، ٢٠٠٨: ٣٤٤) ويمكن احتساب مساهمة كل قطاع في تشغيل الأيدي العاملة وفق الصيغة التالية (بدن ، ٢٠١٥: ٧٣).

$$Ri = \sqrt{(\frac{li}{lt})^2} \times 100 \quad .....(1-3)$$

إذ إن (Ri) تمثل نسبة مساهمة القطاع(i) في الأيدي العاملة ،(li) تمثل العاملين في القطاع (i)،(lt) تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t).

٤- **مؤشر درجة أهمية الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي:** ويوضح هذا المؤشر المساهمة النسبية التي تقوم بها الاستيرادات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والهدف منة معرفة أسباب الاعتماد المتزايد على الخارج من أجل الحصول على الموارد، ويتم توضيح هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية (نفس المصدر السابق اعلاه : ٩٨).

$$DM = \frac{Mi}{GDP} \times ١٠٠ \qquad .....(١-٤)$$

إذ إن: (DM) تمثل درجة أهمية الواردات،(Mi) تمثل الواردات ، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي

٥- **تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات العامة:** من المقاييس التي يمكن عن طريقها توضيح مستوى التنويع الاقتصادي وذلك بواسطة التوسع في الإيرادات غير النفطية كنسبة معينة من مجموع إيرادات الحكومة، فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في تدهور فهذا يدل على إنخفاض درجة التنويع الاقتصادي للبلد(اللجنة الاقتصادية لدول غربي آسيا (الاسكوا)، مصدر سابق : ١٢)

ويمكن بيان ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$Rro = \sqrt{\sum_i = ١ \left(\frac{re}{RE}\right)^{٢}} \times ١٠٠ \qquad .....(١-٥)$$

إذ أن: (Rro) تمثل نسبة الإيرادات غير النفطية ،(re) تمثل الإيرادات غير النفطية (RE) إجمالي الإيرادات العامة.

٥- **دور القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبيّن مستوى التنويع الاقتصادي للبلد، إذ يبينّ المؤشر المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص مقارنة مع الإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومدى تغير هذه المساهمة لكل قطاع، فعندما تّزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل هذا على مستوى الكبير من التنوع في الاقتصاد، بينما إذا زادت نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت فهذا يعني ان هنالك تراجع في مستوى التنويع الاقتصادي في البلد.

رابعاً: سياسات التنويع الاقتصادي

تُعد سياسات التنويع الاقتصادي واحدة من السياسات المهمة التي تتبناها الكثير من البلدان من أجل تنويع مصادر الدخل المحلي والتخفيف من التقلبات التي تحصل في أسعار السلع الرئيسة للتصدير، ومن هذه السياسات ما يلي:-

١- السياسات الاستثمارية

تُعد السياسات الاستثمارية من أهم سياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وقاعدة الإنتاج، باعتبارها اداة تسعى لتطوير استثمارات القطاع الخاص وتدعيم مبادراته الإنمائية في سبيل رفع معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تطوير حجم الصادرات المتنوعة من السلع الأساسية، فضلا عن المساهمة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق توفير التسهيلات الاستثمارية والحوافز والإعفاءات المتنوعة للمستثمرين، ومثالا على ذلك هو تكوين مناطق الحرة ملائمة في الدولة بلأضافة الى يتم توفيره من مزايا للمستثمرين فيها بواسطة تسهيل الإجراءات بمختلف أشكالها ومن أبرزها الكمارك و توفير رؤوس الأموال و تسهيل عمل المستثمرين من خلال تقليص السلاسل التي يجب المرور من خلالها لإنجاز معاملاتهم المطلوبة، فظلاً عن توفير حق تملك مساحات محدودة من الأراضي في المناطق الحرة للمستثمرين الصناعيين بوجه خاص من اجل تشجيع على هذه الاستثمارات، وهناك امثلة أخرى على هذه السياسات الاستثمارية منها تشجيع دور القطاع الخاص في الدخول الى القطاع السياحي والعمل على تطويرها، وذلك لآثاره وانعكاساته التي تظهر بشكل كبير في معظم اجزاء الاقتصاد الوطني التي تتمثل بزيادة تنوع الوعاء الضريبي وزيادة عدد القنوات الضريبية التي تساهم في زيادة خزينة الدولة، وتعزيز الصناعات الصغيرة والحرفية ، وتفعيل وتوسيع خدمات البناء والتشييد ، و خدمات الدعاية والإعلان ، وتوسيع حجم التجارة الداخلية والخارجية لتلبية الزيادة في السياح، إن الزيادة والتوسع في الأنشطة السابقة امر بالغ الاهمية في التخفيف مستوى البطالة (وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩: ٢٨) بالتالي فإن السياسة الاستثمارية للدولة تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص وآليات السوق وزيادة هامش الربح، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية والاهتمام بالمنتج المحلى من حيث الجودة والسعر وهما أساس السوق الحر (عميرة ، ٢٠٠٢: ١٣)، من اجل توفير المنتجات الجيدة وطرح الرديئة منها وإعطاء المستثمر المحلي الثقة بوجود فرص حقيقة ومهمة للاستثمار في داخل البلد، والأهم من هذا كله تأمين البنى التحتية الرصينة والمتقدمة والتي تودي إلى تشجيع الاستثمار الخاص كونها تهدف إلى التخفيف من التكاليف الإنتاجية.

وينبغي أن تحتوي السياسات الاستثمارية على آلية لدراسات الجدوى الاقتصادية للفرص المتوفرة للاستثمار، وتوضيح كيفية المشاركة والاستثمار في المشاريع القائمة والجديدة في سبيل تحقيق التنمية

الاقتصادية وبعد ذلك التنويع الاقتصادي، ومن أبرز هذه السياسات الاستثمارية التي يجب أن تتخذها الدولة بنضر الاعتبار هو تطوير القطاع الخاص هي كالآتي:-

أ- إنشاء شراكة والعمل على أحداث تواصل بين القطاع الخاص والقطاع العام بطرق وأشكال وأساليب مختلفة وتكوين عقود متياز متعددة، لأنه يعد شرطا ضروريا في السياسات الاستثمارية وذلك من اجل تقليل من النفقات المالية التي كانت تسهم بها الدولة سابقا، إذ لا بد من أن تكون هذه الشراكة مبنية على حسب درجة التطور والتأهيل وتقدم القطاع الخاص في البيئة الجديدة من أجل أن تكون السياسة الاستثمارية وعملية التحول الاقتصادي ذات جدوى اقتصادية.

ب- تطوير وتوسيع البنى التحتية والخدمات الارتكازية و خصوصا في قطاعي الكهرباء والنقل بمختلف أنواعه بالشكل الذي يسهل على القطاعات الإنتاجية نقل منتجاتها ومستلزماتها الإنتاجية بانسيابية وبكلف منخفضة.

ت- تطوير القطاع المالي ومعالجة مشكلاته والعمل على زيادة فاعلية النظام المصرفي وزيادة مجالات الإقراض بشروط تفضيلية من اجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ث- إصلاح وتغيير الشركات العامة إلى شركات خاصة أو مختلطة.

ج- تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر عن طريق توفير التسهيلات والتشريعات والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين الأمر الذي يساهم إلى حد بعيد في نقل التقنية المتطورة والخبرة الفنية العالية في سبيل المساهمة في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي وفي الرفع من قدرات وتأهيل العمال المحليين.

ومما يجيب الاهتمام به هو أن السياسة الاستثمارية الفعّالة تسعى باستمرار إلى توفير الانسجام بين القطاع العام والخاص وذلك من خلال جوانب عدة منها الخطط والبرامج الاستثمارية الوطنية والتي يجب الإشراف على تنفيذها بشكل مناسب بما يكفل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الاقتصادية المتوفرة وتقوية القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بواسطة تقديم الدعم الفني والتمويلي لتمكينها من تطوير قاعدة الإنتاج وتحسين الجودة الصادرات الوطنية وزيادتها من خلال توفير قدرة للمنتجات الوطنية للمنافسة في الأسواق العالمية (جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الائماني ، ٢٠٠٩ : ٢٨).

٢- سياسة الخصخصة

ظهر مفهوم الخصخصة لأول مرة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في بريطانيا، مع بداية ظهور حكومة المحافظين والبداء بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي أسهمت بها مارغريت تاتشر، والتي تباينت فيها الأفكار المتعلقة بتعريف الخصخصة، والتي تشمل أشكالا وأساليب متباينة، ويعتقد الكثير من الكتاب والباحثين أن الخصخصة الفعالة والتي تتضمن أغلب أساليب الخصخصة والتي تهتم بنقل أصول الدولة بصورة كلية أو جزئية إلى القطاع الخاص، أو التي لا تحتاج إلى نقل أصول الدولة بل يتم النقل في إطار إدارة المؤسسات القطاع العام، (العقيدي، ١:٢٠٠٥) وهناك الكثير من الكتاب من يراها على أنها عملية تحول من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق الحر في مجال إنتاج السلع والخدمات (الجبوري ، ٢٠٠٩: ١٣٥) أماّ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فعرفها على أنها آلية لبيع أنشطة القطاع العام وتحويل أصولها للقطاع الخاص، وفسح المجال للنشاط الاقتصادي ليتحدد وفق آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل حكومي(عبد الله ، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.iasi.net/ias?func). ويمكن تلخيصها بأنها عملية تقليص الدور الحكومي وزيادة دور المؤسسات الخاصة في المجتمع من أجل تلبية احتياجات الناس، وهذا الامر يهدف إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص بدرجة كبيرة مع بقاء الدور الحكومي ولكن بدرجة منخفضة (Savas, ٢٠٠٠: ٢).

إن عملية التحول من الملكية العامة للدولة إلى القطاع الخاص تتم بأشكال عدة هي:

أ- **أساليب تنهي ملكية الدولة وتتضمن عدة طرق منها**

- **طريقة البيع المباشر:** وتعد من أهم الوسائل المستخدمة على الصعيد الدولي، وتودي العروض واختيار المشتري الذي يطرح سعرا مرتفعا، ومن أبرز طرائق هذا الأسلوب هو خصخصة البعض من الشركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وبيع الشركة بشكل كلي وهي في اثناء ممارسة نشاطها وفي الاخير تحويل اسهم الشركات بالكامل الى القطاع الخاص بعد توقفها عن العمل وتصفيتها.
- **طريقة البيع لمديري الشركة أو العاملين:** بحسب هذه الطريقة يستطيع الإداريون والعاملون كسب حصص أو الحصول على نسبة كلية أو جزئية من المشاريع، وتوفر هذه الطريقة مزايا عديدة أبرزها زيادة الرغبة في الحصول على مزيد من الأرباح التي تعود على العاملين بفوائد مادية جيدة وتساهم ايضاً في زيادة الإنتاج.

- **طريقة البيع في الأسواق المالية:** وتتم هذه الطريقة بواسطة بيع جميع الأسهم التي تحوزها الشركة أو البعض منها إلى الجمهور بسعر محدد مسبقا عن طريق طرح الأسهم في سوق الأوراق المالية.
- **طريقة البيع من خلال نظام القسائم:** وشاعت هذه الطريقة بشكل واسع في فترة التسعينيات من القرن الماضي و خصوصا في منطقة أوربا الشرقية، وتتم هذه الطريقة بواسطة توزيع قسائم البيع مجانا أو مقابل أسعار محددة على الجمهور الذين يتاح لهم استبدالها باسماهم في الشركات التي حصل فيها الخصخصة أو بيعها في السوق عن طريق مزاد علني، ومن خصائص هذه الطريقة أنها لا تكون محدودة على عدد معين من المستثمرين بل متاحة للجمهور (حسان، ٢٠١٦: ٢٦٣).

ب- **أساليب لا تنهي ملكية الدولة وتتضمن الآتي :**

- **خصخصة الإدارة:** إذ تسعى هذه الطريقة إلى المساهمة في زيادة كفاءة الأداء للشركات العامة وذلك عن طريق تطوير تلك الشركات بواسطة إدخال نظريات وتقنيات إدارة القطاع الخاص مع إبقاء دور الدولة مستمر ولكن مهمتها تبقى في حدود الرقابة والإشراف على طريقة عمل القطاع الخاص، وتتم هذه الطريقة بأشكال وأساليب متنوعة منها (التأجير ، الإدارة).
- **الخصخصة التنظيمية:** تُعد هذه من الطرائق التي يشجع عليها المختصون بسب أنها تعيد تنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، إذ يتم ذلك عن طريق قيام الدولة بإطلاق وتحرير الاقتصاد من القوانين والإجراءات التقليدية لإدارة الملكية، بواسطة التخلص من القيود القانونية التي تفرضها الدولة على القطاع الخاص، ويكون متاحا لهذا القطاع إنتاج سلع وخدمات تكون مقتصرة على القطاع العام في السابق من اجل خلق منافسة بين القطاعين (ماهر ، ٢٠٠٣: ١١٤-١١٥).

إن الهدف النهائي من تبني استراتيجيات الخصخصة والاندفاع باتجاهها هو من أجل تحقيق جملة من الأهداف أبزها:-

- تطوير مؤسسات الاقتصاد الوطني وزيادة قدراتها التنافسية من أجل تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار والمشاركة الفاعلة ضمن عملية التنمية الاقتصادية.
- العمل على زيادة الموارد الاقتصادية الضئيلة وذلك عن طريق تحديد السعر الملائم لتلك الموارد وعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال والنقد الأجنبي ومصادر الطاقة.

- علاج حالات العجز المتواصلة في الميزانيات الحكومية وإيقاف تأييدها للشركات التي تتكبد الخسائر.
- الرفع من عائدات الدولة عن طريق إيراد المساهمة في النشاط الذي يتم تحويله من القطاع الخاص بواسطة ما يتم الحصول عليه من مقابل مالي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو منح الامتيازات (الربيعي، ٢٠٠٨ :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid).
- توسيع الهياكل الاقتصادية والمالية والإدارية والفنية والسعي من اجل تكوين جهاز إداري كفء وناجح، والعمل على تطوير الآيات الأسواق للوصول الى تحجيم ومكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن في توزيع المخاطر المالية بين القطاعين الحكومي والخاص، وإتاحة موارد جديدة تساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة(البنان ، ٢٠١٦، متاح على الموقع: http://www.alamerja.com).

إن هناك صعوبات تواجه عملية الخصخصة لأنها ليست عملية سهلة، إذ إن آلية الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص تعترضها العديد من الصعوبات من ابرزها :- (عبود، ٢٠١٠: ١١٥).

- **صعوبات سياسية:** إذ إن الطبقة الحاكمة قد تؤيد برنامجاً اقتصادياً ما بينما على العكس فإن المعارضة قد تعتقد في الخصخصة شيئا آخر، إذ تدور الخلافات حول (السرعة في تنفيذ المشاريع و الأسعار التي تباع فيها الملكيات العامة و الأطراف التي يكون لها النصيب الأكبر من عمليات البيع).
- **صعوبات ادارية:** إن معظم المسؤولين الإداريين لا يوافقون على فكرة الخصخصة كونها تؤثر على مراكزهم (عبود، ٢٠١٠، : ١١٥).
- **المعوقات اقتصادية** : من أبرزها ترميم الأصول الثابتة للمصانع المؤممة وفق الأسعار الحالية، كذلك بيان الصيغ القانونية التي ينبغي إتباعها من أجل اعادة هيكلة القطاع العام (نفس المرجع السابق اعلاه : ١١٦).

٣- وسائل الاستثمار الأجنبي المباشر

إن موضوع الاستثمار يعد أحد الفروع الإدارية والاقتصادية الحديثة الذي له أهمية كبيرة في أي مشروع استثماري في حال كان هذا المشروع قائما بالفعل أو مجرد فكرة، إذ تطورت العمليات الاستثمارية خلال مدة الخمسينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي (الطعان ، ٢٠٠٦، متاح

على الرابط https://www.insj.net/iasj?fune) و معظم الدول كانت ذاهبة في اتجاه النمو فقد سعت البلدان الصناعية في سبيل الحصول على امتيازات استثمارية في التنقيب والبحث عن الثروة الامر الذي أدى إلى نمو وتطور نوعية الاستثمارات بالشكل الذي نراه اليوم(الغزالي ، ٢٠٠٤: ٣)، وبالتالي يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أي عمل تقوم به منشأة أو شركة معينة في سبيل الاستثمار في مشروعات عبر الحدود الدولية للدولة الأم والغاية منه تطوير عمليات تلك المشروعات، كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مهمة وسيطرة مع كيان موجود في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) وذلك يعني مؤسسة موجودة في اقتصاد آخر اي مؤسسة الاستثمار المباشر أو مؤسسة تابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية (بيري و زريقن، ٢٠١٤ : ١٥٥) إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي يساهم إلى حد بعيد في تحقيق التنويع الاقتصادي بواسطة جملة من الوسائل أهمها (صالح ، ٢٠١٣ : ٣٦٠) العمل على زيادة معدل التراكم الرأسمالي للدولة وامتصاص اعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتقليل مستوى البطالة وزيادة معدلات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتكون نتيجة ذلك هي رفع متوسط دخل الفرد وتحقيق زيادة في العملات الأجنبية، الأمر الذي يخلف اثأر إيجابية على ميزان المدفوعات.

أماّ أهم العوامل المساهمة في تحقيق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية (الدولة المضيفة) فتتمثل بالمناخ الاستثماري الجاذب وهو عبارة عن جملة من الظروف الاقتصادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية والقانونية التي تظهر بصور مختلفة منها حجم الإيرادات المتحققة ومستوى المخاطر المتعلقة بالاستثمار. (الربيعي ، ٢٠١٥ ،متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيتhttp://www.m.ahewar.org/). أماّ البنك الدولي فقد عرّف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة من الظروف التي تسهم في صياغة شكل الفرص والحوافز أمام الشركات في سبيل العمل بطريقة محفزة ومنتجة في البلد المضيف، ومن أهم هذه المحددات المتعلقة بالمناخ الاستثماري هي:

أ- **المحددات الاقتصادية:** هذه المحددات تتكون من مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ومن ابرز هذه المؤشرات ما يتعلق بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي ، فكلما تطورت هذه القوة كلما أصبح الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار والعكس من ذلك عندما تكون القوة واهنة فإن الامر ينعكس سلبا

على الاقتصاد، ويمكن قياس هذه القوة ايضا بمستوى نمو الصادرات، فظلاً عن مؤشر كفاءة إدارة الاقتصاد القومي ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال مستوى الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومدى تغطية هذه الاحتياطيات لحصيلة الصادرات.

ب. **الشروط الخاصة بالنظام السياسي والاقتصادي والبيئي:** فعندما يتسم النظام السياسي بالديمقراطية فهذا يعني ان هناك حالة من الاستقرار وبالتالي تكون هنالك بيئة ملاءمة للاستثمار، و ايضاً عندما يكون النظام الاقتصادي يعمل وفق آلية السوق فإن ذلك ينعكس إيجاب على للاستثمار، لأضافة الى انه عندما يكون المجتمع ميالا إلى مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الحسنة فانه يولد أرض خصبة للاستثمار وللشركات العالمية من اجل الاستثمار، وزيادة على ذلك توجد شروط خاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية والمحددات القانونية والتشريعية والتي لها تأثير بالغ على الاستثمار وهي:

- **العوامل المتعلقة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة:** ومن أبرزها مشروعات البنية التحتية وكلف الاتصالات والنقل والطاقة والكهرباء وكذلك نفقة عنصر العمل والأرض ومدى توفرهما.
- **العائد على الاستثمار:** إذ تُعد العامل الأهم في جذب الاستثمارات، لأن الشركات الاستثمارية لا تفكر بالاستثمار إلا في حالة التي تتوقع فيها ان يكون الإيراد الذي تحصل عليه عاليا و مرتفعا مقارنة بمستوى المخاطر التجارية وغير التجارية التي ستتعرض لها (عوض الله ، ٢٠٠٤ : ١٧٧٧-١٧٨١).

وهناك العديد من العقبات في طريق الاستثمار وبالتالي فقد قسمت هذه العقبات إلى مجاميع مختلفة نذكر البعض منها.

- **العوائق البنيوية:** وابرز هذه العوائق هي الخلل في البنية التحتية الأساسية في الكثير من القطاعات مثل (المطارات والطرق والمواصلات والموانئ.. إلخ)، والتثاقل في الأسواق المحلية نتيجة تدني مستوى دخل الفرد وهبوط التعداد السكاني في هذه البلدان، وهذا بالنتيجة يؤثر على الطاقة الاستيعابية لأغلب الأسواق وبلنتيجة تظهر مشكلة تؤثر على المستثمر في توزيع منتجاته.

- **العوائق الاقتصادية والمالية:** منها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم أنسجام السياسات الاستثمارية والاقتصادية في الكثير من البلدان الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة إيمان المستثمر في نجاح أي نشاط اقتصادي يقوم به في ذلك البلد، وايضا عدم وجود البيانات والدقة في المعلومات المعلنة عن الأوضاع الاقتصادية وشروط الاستثمار في معظم المجالات الاستثمارية، وتنوع أسعار الصرف وتراجع قيمة العملات المحلية التي تظهر أثارها على المستثمر إذ انه كلما تراجع سعر صرف العملة المحلية تكون نتيجة ذلك هي إنخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار، والذي يضهر في العجز الذي نراه في العديد من البلدان النامية في تمويل مشاريعها الاستثمارية.
- **الصعوبات التنظيمية:** منها كثرة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالتراخيص، وعدم الاهتمام بعملية التنفيذ والتأجيل المستمر والمتعمد للمشاريع، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى ضياع الكثير من الوقت بالنسبة للمستثمر، يضاف إلى ذلك عدم وجود الكوادر البشرية تتمتع بخبرات مهنية عالية في إدارة مؤسسات الاستثمار بشكل كاف.
- **الصعوبات القانونية:** لا يوجد في البلدان النامية تشريع قانوني واحد يوضح آلية عمل الاستثمارات، الأمر الذي يجعل من المستثمر الأجنبي يواجه حالة من عدم التنظيم والتخبط بين أكثر من تشريع قانوني.

ومع ما ذكر يظهر العديد من العقبات الأخرى منها ما يتعلق بالسياسية ومنها ما هو متعلق بالأمور الاجتماعية كل هذه العقبات تعتبر وسائل غير مساعدة في تطور الاستثمار في البلدان النامية.

وبناء على ما تقدم فأننا نستدل على أن للاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد في الدول النامية بشكل عام والبلدان العربية بصورة خاصة، وذلك نتيجة المشكلات التي تعيشها هذه البلدان في مجال تعبئة الأموال والتي أصبحت بعضها لا تستطيع دفع ديونها، وبالعودة إلى الدراسات السابقة في هذا المجال نجد أن هناك شحة في بعض البلدان العربية من جانب الاستثمارات الأجنبية حتى نجد الاستثمارات تتمركز في القطاع النفطي وهذا يبين مدى قدرة البلدان العربية على جذب الاستثمارات الاجنبية للقطاعات المختلفة(عريقات ، ٢٠٠٧ : ١١-١٢).

المبحث الثالث

العلاقة بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي

إن الإنفاق العام في الاقتصادات الريعية خصوصية تميزها عن نظيراتها من الاقتصادات غير الريعية، وعند مراقبة موازنات الدول الريعية نرى وبوضوح أن هنالك علاقة بين حجم الإنفاق العام في هذه الموازنات و الية تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب والذي يتناسب مع طبيعتها الاستهلاكية .

أولاً: الارتباط السلبي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

بيّن كنوب عام ١٩٩٠ في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٥ إلى أن التراجع في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بإنخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية و هذا ما أكده أيضا فولستر و هنركسون عام (٢٠٠١ ، ١٩٩٩) في دراسة أمتدت في نفس الفترة(Alexiou, ٢٠٠٩: p٢) والنتيجة نفسها توصل إليها بارو عام ١٩٩١ في دراسة له ضمت ٩٨ دولة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٨٥، مستخدم متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لبيان علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، و بيّن من خلالها وجود علاقة سلبية مؤثرة توبد إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل كبير، ومن جهته يشدد قوساه من خلال دراسته التي شمل ٥٩ دولة من الدول النامية متوسطة الدخل خلال الفترة من عام ١٩٦٠إلى عام ١٩٨٥، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر بشكل عكسي على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول غير الديمقراطية أي ذات النظام الاشتراكي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي(Ibid: p٤).

وعموما فإن أهم العوامل المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي:

١. **تكلفة التمويل:** إن زيادة الإنفاق العام يحتاج الى وجود مصادر لتمويل ذلك ، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار عكسية على الاقتصاد المحلي فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى إنخفاض الادخار و

من ثم تراجع الاستثمار بشكل يعطي اشارة واضحة إلى إنخفاض الإنتاجية في الاقتصاد ، كما أن اللجوء إلى الاقتراض يساهم في أرتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص، أماّ اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس أصابة الاقتصاد بحالة من تضخم، وبالتالي فإن أول حاجز تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل هذا الإنفاق والذي يتسبب بأثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

٢. **أثـر الإزاحـة:** إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد هو تقليص مساحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، و ذلك بحكم ندرة الموارد وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي وذلك نتيجة لإنخفاض فعّالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

٣. **تكاليف الإعانات:** تساهم الكثير من البرامج وخطط الإنفاق والتي تضم بالخصوص الاعانات الحكومية المختلفة بأثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ إن إعانات الفيضانات و الزلازل تحد من مساهمة أرباب العمل في توسعة وتطوير نوعية البنايات و الطرق، إذ إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه وبسبب تلك الإعانات التي تؤثر فيه فيقل أنفاقه، وهذا ما يؤدي إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي.

٤. **عدم الكفاءة:** يُعد الإنفاق العام الوسيلة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد ، إذ أن الدولة و رغم توفيرها لخدمات الصحة و التعليم و النقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه تلبية هذه الاحتياجات بجودة وكفاءة أعلى و بتكلفة أقل، إذ أن القطاع الخاص لديه الرغبة في التطور و المنافسة وهذا يودي الى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل اكبر من ما يقدمه القطاع العام.

ح- **غياب الإبداع والابتكار:** إن ابرز عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو غياب الإبداع والابتكار سواء كان ذلك بأساليب الإنتاج أم بنوعية المنتجات، وذلك بسبب غياب حافز للمنافسة والذي يساهم في الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا على التنويع الاقتصادي (Mitchel,٢٠٠٥: p٤,٥).

ثانيا : الارتباط الايجابي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يؤكد الاقتصادي رام عام ١٩٨٦ بأن القطاع العام له تأثير إيجابي و هام على النمو والتنويع الاقتصادي، إذ أنه يعرف الناتج المحلي على أنه مجموع الناتج من القطاع العام و الناتج من القطاع الخاص(Engen: ١٩٩٢, p٧) كما أن أشاور في عام ١٩٩٠ بينّ أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بشكل كبير على حجم الناتج المحلي، وكذلك بين اليكسيو عام ٢٠٠٩ في دراسة له حول ٧ دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة ١٩٩٥إلى سنة ٢٠٠٥، فقد اشار الى أن الإنفاق العام يساهم في تكوين رأس المال الامر الذي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور ١٩٩٠ ومن جهة أخرى فإن الكثير من الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو والتنويع الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام إذ يبين شيهي عام ١٩٩٣ إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقارنة بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز ١٥% أماّ إذا تتجاوز ١٥% فإن ذلك الأثر يتغير إلى أثر سلبي (Garcia :٢٠٠٩, p٢) ويتضح انه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون قليل جدا و غير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تساعد في حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات لحماية الملكية والدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتطوير السوق حسب قوانين وأنظمة محددة (Constantinos Alexion : op-cit, p٥) وبالتالي فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة و منها : الكفاءة التكنولوجية و المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام(Martha Pascual, Santiago Garcia: op-cit, p٦).

ثالثا: سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية

تظهر سياسة الإنفاق العام في التحليل الكينزي على أنها السياسة الأكثر اهمية في تحفيز النشاط الاقتصادي ومن ثم في زيادة معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة الضريبية، وذلك يعود بالأساس إلى ارتفاع مضاعف الإنفاق العام عن مضاعف السياسة الضريبية، والسبب في ذلك هو أن الزيادة في الإنفاق العام توجه مباشرة إلى استهلاك بالكامل، في حين أن خفض الضرائب ينتج عنها زيادة

في الدخل ولا توجه بالكامل إلى الاستهلاك وإنما يقتطع جزء منها كادخار مشكلا جزء من الدخل خارج دائرة الطلب الكلي و هذا ما يقلل من أثر خفض الضرائب على النمو الاقتصادي.

و كما ذكرنا في السابق فإن الإنفاق العام من حيث الاستثمار العام يعد ذو آثار خارجية إيجابية على توسع في القطاع الخاص، كما أن الاستهلاك العام قد يدفع بالأفراد إلى استغلال كامل دخولهم في ادخار و من ثم زيادة الاستثمار وبالتالي دعم العملية الإنتاجية، لكن بمقابل هذه الفوائد هناك جوانب أخرى تؤدي إلى تقليص من فعّالية سياسة الإنفاق العام وتؤدي في كثير من الحالات إلى تجاوزه الفوائد وهذا ما يجعل من سياسة الإنفاق العام سياسة عديمة الجدوى وأكثر تلك الأسباب هي التكاليف المؤثرة سلبا على النشاط الاقتصادي والتي تقليص من مساحة القطاع الخاص الذي يعد الركيزة الجوهرية لأي اقتصاد.

ومن هذا الجانب قد تبرز سياسة خفض الضرائب كسياسة أكثر تأثير مقارنة بسياسة الإنفاق العام، لأنه لا يمكن الاستمرار طول الوقت في بناء الجسور والإنفاق أو كما يشير كينز إلى هدم الجسور وإعادة بناءها إذ لم يكن هناك عمل ضروري في الاقتصاد، إذ أن الإنفاق العام له مبرر إذا كان الاقتصاد فعلا بحاجة إلى مشاريع مهمة مثل البنى التحتية لتوسيع النشاط الاقتصادي ، أماّ غير ذلك فهذا يؤدي إلى عدم استغلال الموارد و نقلها من قطاع خاص كفء إلى قطاع عام غير كفء ، ومن هذا المنطلق فإن سياسة خفض الضرائب في هذه الحالة تكون أكثر أهمية وفعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام وذلك لأن خفض الضرائب يؤدي الى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات الامر الذي يساهم في جعل قراراتهم صحيحة وأكثر كفاءة في إدارة تلك الموارد مقارنة مع الحكومة و السلطة التشريعية التي تتولى تشريع وإقرار الزيادة في الإنفاق العام، والتي لا يكون في الغالب من ورائها إلا اسراف وهدر الموارد الاقتصادية، ومما سبق ينصح انه لا يمكن الإقرار بصفة تامة بسياسة الإنفاق العام بحكم أن مضاعف الإنفاق العام نظريا هو الأكثر تأثير من السياسة الضريبية ، بل أن ذلك يكون وفق حدود مرسومة تبين ما ينتج عن هذه السياسة من فوائد و تكاليف على الاقتصاد المحلي.

رابعاً:العوامل التي توثر في كفاءة الإنفاق العام

١- **تغير قيمة النقود:** أن أنخفاض قيمة النقود تعني تراجع القوة الشرائية للوحدة النقدية ، وذلك يودي الى الأرتفاع في المستوى العام للأسعار، ويشير الإنخفاض في قيمة النقود إلى أن الارتفاع في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها وهذا الجزء يعتمد على مستوى الإنخفاض في القوة الشرائية، وهذا يبين أن جزء من هذه الزيادة في النفقات العامة يكون سبب الارتفاع في مستويات الأسعار وليس بسبب الزيادة في مقدار السلع والخدمات التي توفرها هذه النفقات، الامر الذي يتطلب من الحكومة أن توافر مبالغ أكبر من اجل المحافظة على الكمية نفسها من السلع والخدمات التي توفرها لأفراد المجتمع (البنا ، ٢٠٠٩:٢٨٥).

٢- **توسع إقليم الدولة والتغير في عدد السكان:** ان تطور وزيادة مساحة إقليم الدولة يؤدي الى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، إذ إن استرداد الدولة لسيادتها على كثير من المناطق أو ضم مناطق جديدة سيفضي إلى زيادة في النفقات العامة لهذه الدولة وهذه الزيادة تُعد زيادة مزيفة وليست حقيقية بسبب إنشاء موازنة موحدة بين الأقاليم المتعددة، وتُعد الزيادة السكانية أيضاً من العوامل التي تفتضي زيادة في النفقات العامة بشكل ظاهري حيث إذا لم تؤدي الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة حصة الفرد من هذه النفقات فهي تعد زيادة ظاهرية، أماّ إذا حصل العكس فيعد هذا الارتفاع في النفقات العامة هو زيادة حقيقية (عوض الله ، ١٩٩٥: ٥٨).

٣- **طريقة التوزيع المالي:** تؤثر التغيرات الواقعة في التوزيع المالي عند إعداد الموازنات العامة على مقدار النفقات العامة، فقد كانت الموازنات تعد سابقاً على طريقة قاعدة الموازنات الصافية، أي تحديد جزاء من الإيرادات العامة بما يتيح للهيئات العامة بالقيام بمقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالنتيجة لا يتضح في الموازنة العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات وهذا يتيح المقارنة بين تطور النفقات العامة عبر الزمن وبالتالي يبين مدى أمكانية حدوث زيادة ظاهرية(بوعاز ، ٢٠١٥:٦٤).

خامسا : العوامل التي تساهم في زيادة الإنفاق العام

١- **العوامل الاقتصادية:** إن من ابرز الأسباب الاقتصادية الداعية لزيادة النفقات العامة هو ارتفاع الدخل القومي، والتوسع الكبير في المشروعات العامة والحاجة الى معالجة التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي وبشكل خاص في فترة الكساد، فارتفاع الدخل القومي يسمح للدولة بالزيادة ما تقطعه من المواطنين في شكل تكاليف أو أعباء عامة مثل الضرائب والرسوم وغيرها، وعادة ما تودي هذه الزيادة في الموارد المالية للدولة الى زيادة أنفقاتها على مختلف الوجوه، فالتزاحم الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يساهم في زيادة النفقات العامة والتي تتخذ صور متعددة منها الاعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لزيادة قدرتها على التصدير وبلتالي تتمكن من منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق العالمية، أو في شكل إعانات ألإنتاج لزيادة قدرة المشروعات الوطنية من الصمود ومزاحمة مشاريع المنشآت الأجنبية في الأسواق الوطنية(حشيش ، ٢٠٠٥،:١٠١).

٢- **العوامل الاجتماعية:** وأبرز هذه العوامل هي إن ضروريات سكان المدن وحاجاتهم اكبر واكثر من متطلبات سكان الريف كما هو معروف، كما إن تطور وزيادة التعليم أدى إلى تدعيم فكرة الوعي الاجتماعي والذي ادى الى ان الأفراد يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تقم بها في السنوات السابقة، مثل تامين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها العديد من أسباب عدم القدرة على الكسب الرزق، وقد ساهم توفير الدولة لهذه الإعانات بلأضافة الى تقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية في زيادة النفقات العامة وبشكل خاصة النفقات التحويلية(دويدار ، ٢٠١٠ : ٩١).

٣- **العوامل المالية:** إن بساطة الاقتراض في الوقت الحالي أدى بالدولة إلى زيادة الالتجاء إلى عقد قروض عامة في سبيل الحصول على موارد للخزينة العامة، مما يعطي الحكومة امكانية اكبر في زيادة الإنفاق وخاصة على المجالات العسكرية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من تسديد لأقساطه وفوائده، وان الزيادة في النفقات العامة في حالة وجود فائض في الإيرادات تساهم في تحفيز الحكومة من أجل زيادة نفقاتها في مجالات غير مهمة وبذلك ترتفع النفقات العامة، وهنا تكمن مشكلة هذه السياسة ففي الوقت الذي تحتم فيها السياسة المالية الصحيحة على الحكومة العمل على تقليص نفقاتها تكون النفقات مرتفعة، وذلك يبين مدى الصعوبة في خفض الكثير من بنود الإنفاق العام بعد ذلك(خالد ، ٢٠١٥: ٧٨).

٤- **العوامل الإداريـة:** كما هو معروف إن عدم التنظيم الإداري وعدم قدرته على مسايرة للتقدم الحاصل في المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والزيادة المفرطة في عدد الموظفين وعدم تلبيتهم لحاجة العمل، والإفراط في الإضافات والملحقات المخصصة للوظائف العامة من أثاث وسيارات... الخ، فان نتيجة ذلك تكون زيادة في الإنفاق العام، وهذه الزيادة في النفقات العامة الحقيقية تودي إلى زيادة حجم التكاليف العامة على المواطنين، وان كانت زيادة غير منتجة انتاجاً مباشراً ألا أنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقة للنفع العام ، وهي في حقيقتها اقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعّلية (الحقيقة) (شهاب ، ٢٠٠٤:٢٢٣).

٥- **العوامل العسكرية:** يكون لهذه النفقات أهمية بالغة في الوقت الحاضر، نتيجة التوتر الدولي وكثرة الحروب وفشل المحاولات المتواصلة لحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، الامر الذي تظهر نتيجته في زيادة النفقات العامة بصورة هائلة في غالبية الدول، إذ تشتمل النفقات العسكرية (الدفاع) على جزء ضخم من الموازنة العامة، إذ أن استعمال الأسلحة الحديثة ذات التكلفة العالية وتطور الاستراتيجيات الحديثة للدفاع يحتاج الى نفقات ضخمة، يضاف الى ذلك حدوث النكبات والكوارث الطبيعية المختلفة في أي بلد تساهم في تكبد الموازنة العامة لنفقات ضخمة (طاقة والعذاري ، ٢٠٠٧ :٤٨).

٦- **العوامل السياسية:** أن بعض عوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وابرز تلك العوامل هو شيوع وانتشار المبادئ الديمقراطية وارتفاع نفقات التمثيل الخارجي، وبناء على ذلك ونتيجة لنتشار هذه المبادئ زاد اهتمام الدولة بحالة الطبقات الفقيرة والسعي لتوفير العديد من الخدمات الاساسية لهم، كما يتضح أن التعددية الحزبية تتطلب عادة من الحزب الحاكم توفر العديد من المشروعات الاجتماعية في سبيل إرضاء الناخبين والى زيادة الوظائف الحكومية لأنصاره، الأمر الذي يعمل على زيادة النفقات العامة كذلك يؤدي تنامي مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء وزيادة الاجراءات الرقابية وهذا يودي بكل تأكيد الى زيادة الإنفاق العام الحكومي لمواجهة ما يحكم به على الدولة من مقابل للأفراد جراء ما يلحق بهم من ضرر نتيجة للقيام بالأعمال العامة.

سادسا : اثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي

١- اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي

ويتضح دور سياسة الإنفاق العام للإنتاج القومي عن طريق الدور الذي يؤديه الإنفاق في زيادة مستوى الموارد الاقتصادية التي ترسم معالم القابلية الإنتاجية لأي مجتمع، إذ يساهم الإنفاق الاستثماري في زيادة تكوين رأس المال عن طريق المشاريع التي تضعها الدولة الامر الذي ينعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وكما بينّا يتكون الإنفاق العام من إنفاق رأسمالي عام (استثمار إنتاجي) وأنفاق استهلاكي عام (إنفاق جاري)، ويهدف الإنفاق الاستثماري العام إلى المضاعفة مباشرة في الدخل القومي الجاري في الفترة الحالية بواسطة الحوافز والاجور، و يتم خلق الأجور بواسطة عوامل الإنتاج المساهمة في توليد الدخل والمساهمة ايضا بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، وان الإنفاق الاستهلاكي على التعليم والصحة والخدمات الثقافية والتدريب الفني للعمال يساهم كذلك في تطوير مستوى العمالة، وبالنتيجة يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية والمساعدة ايضا في مضاعفة الناتج القومي الجاري، كما تساهم الاعانات الاقتصادية العامة في مضاعفة الارباح المشاريع وتطوير قدراتها الانتاجية، ويؤدي الإنفاق العام التقليدي على الدفاع والأمن والخدمات القضائية إلى تحقيق الاستقرار الضروري لعمليات الإنتاج(محمود، ٢٠١٣ :٢٦-٢٧).

ويتضح كذلك إن للإنفاق الحكومي الاستثماري في البلدان النامية دور هام في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعية بسبب ان القطاع الخاص لا يمكنه أن يقدم على الاستثمارات في بعض القطاعات بسب إنخفاض عائداتها او لأنها تتطلب رؤوس الأموال ضخمة أو أن مخاطرها تكون مرتفعة(سويد، ٢٠١٩ : ٢٢٠).

٢- أثر الإنفاق العام في الاستثمار الكلي

يستطيع الإنفاق الاستثماري الحكومي أن يؤثر على الاستثمار الإجمالي بصورة مباشرة عندما يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الأصول المملوكة للمجتمع الامر الذي ينعكس في بشكل أيجابي على الاستثمار الإجمالي، كما يمكن أن يكون سلاحا فعّالا ضد الركود الاقتصادي والتخفيضات في حجم رأس المال الخاص، ويضاف الى ذلك أن سياسات الإنفاق الاستثماري تودي الى الرفع من مرونة النظام وإنتاجيته واستخدامه كسلاح لزيادة متوسط الدخل الشخصي، وبالتالي المساهمة في زيادة قدرة الأفراد على الادخار.

ففي حالة تطور كفاءة الإنتاج والتي تتجسد في مرونة وسائل الإنتاج، فإن ارتفاع الإنفاق الاستثماري الحكومي سيساهم في الرفع من معدلات الاستثمار الوطني سواء العام أو الخاص، فهو يعطي حافز لزيادة الاستثمار الخاص ويعمل ايضا على سد الفجوة الاستثمارية الهائلة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري ، ونظرا لتعدد أدوات الاستثمار في البلاد فإن هذه الأدوات او الطرق تحتاج الى التنسيق وتحقيق التوافق بينها وبين مستوى الركود الاقتصادي، حيث في حالة الركود الخفيف يجب أن يتجه الاهتمام إلى المخزون الذي يزيد في فترات الرواج و يتراكم نتيجة إلى عدم وجود طلبات كافية في معضم فروع النشاط اقتصادي، حيث يجب القيام باستثمارات عامة ذات كثافة رأسمالية متواضعة، اما في حالة الركود الحاد والتي ينخفض فيها الاستثمار في رأس المال الثابت في الوقت توجد فرص استثمارية، هنا ينبغي على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات الموجودة وتشجيع الاستثمارات الأخرى والقيام باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية عالية ، أما في حالة الركود العام وذلك عندما تتقلص الفرص استثمارية في فروع كثيرة من النشاط الاقتصادي وفي هذه الحالة لا يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى أية نتيجة ، ولهذا ينبغي على الدولة القيام بمجهود استثماري كبير يؤدي إلى تنمية اقتصادية كبيرة(هاجر سلطاني ، مرجع سابق : ٥٠).

٣- اثر الإنفاق العام في نسبة الصادرات إلى الواردات (الانفتاح التجاري):

تسعى الدول النامية على تنفيذ سياسات الانفتاح التجاري وذلك عن طريق وضع مجموعة من التدابير من اجل النهوض باقتصادها الوطني لتوفير معدلات نمو أقتصادية ملائمة، وذلك بواسطة الإنفاق الاستثماري الحكومي والذي يقدم حزمة من التسهيلات (الضرائب و الجمارك) والتحفيزات المالية وايضا يعمل على تطوير العديد من الهيئات التي تعني بالاهتمام بمجال توسعة التبادل التجاري من جهة وتعزيز قطاع الصادرات النفطية ويتم ذلك بواسطة تخفيض العملة الوطنية من أجل تشجيع رؤوس أموال اجنبية على الاستثمار(وهية ، ٢٠١٥: ٥)

٤- أثر الإنفاق العام على البنية التحتية

ارتفعت أهمية الاستثمارات الحكومية في قطاع البنية التحتية بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية إذ قامت الحكومات على مستوى العالم برفع نفقاتها على المشروعات العامة، كأسلوب من الاساليب التحفيزات المالية المقومة لأسناد النمو الاقتصادي، الذي بدوره يعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وبما ان النظرية النمو الحديثة شددت على العلاقة الموجبة بين الإنفاق

العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وذلك بواسطة تراكم أصول البنية التحتية الذي يمكن أن يؤدي أيضا إلى رفع معدل النمو طويل الآجل بشكل مستمر من خلال العمل على مضاعفة العوائد على عناصر الانتاج المختلفة الاخر، كما بيّنت الدراسات السابقة أن العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي لا تؤثر على الإنتاج والاستهلاك بشكل مباشر فقط وانما تؤثر على مستوى انتاجية الاقتصاد و قدرته على النمو، وذلك يكون أماّ بشكل مباشر باعتبار الاستثمار في البنية التحتية عنصر مساعد من عناصر الإنتاج أو بشكل غير مباشر عن طريق الزيادة الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص وعناصر الانتاج الاخرى، ويساهم ايضا في تحفيز الاستثمار الخاص وتخفيض رسوم المعاملات وتكاليف التجارة والمساهمة في زيادة التنافسية فظلاً عن تأمين فرص العمل وتشغيل الموارد في حالة وجود جزء غير المستغل منها(حسيني ، ٢٠١٢، : ١٩).

٥- أثر الإنفاق العام على معدل التشغيل

بيّنت النظرية الكينزية أن سبب وجود البطالة في فترة الكساد يرجع إلى عدم توفر الطلب الكلي، وإن مستوى التشغيل لا يكون في سوق العمل إنما في سوق السلع والخدمات بسبب أن تحقيق مناصب العمل و تحجيم البطالة من اهم العوامل التي تودي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك يجب على الدولة أن تتدخل من أجل تفعيل الطلب الفعال واتخاذ سياسة الإنفاق الأستثمارية التوسعية من أجل زيادة الاستثمار الحكومي الذي يهدف الى زيادة في معدلات التشغيل وهذا يكون وفق الآلية الآتية:-

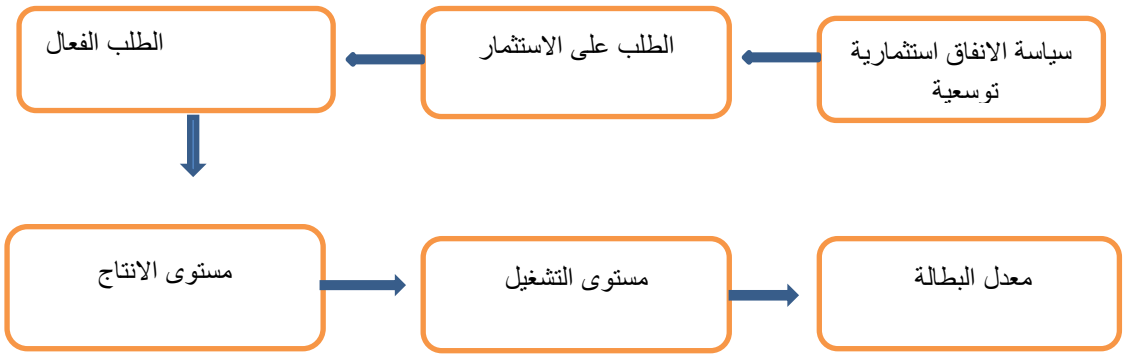

المصدر: وليد خايب ، وليد عبد الحميد العايب الاثار الاقتصادية لسياسة الاتفاق الحكومي ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ٢٠١٠

سابعا: الإصلاح الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنويع

يعرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي على انه جمله من السياسات والتدابير التامة التي ترمي الى تحقيق تعديل عام في بنية الاقتصاد عن طريق صياغة حلول فعّالة للمشكلات الاقتصادية كافة والتي يعاني منها الاقتصاد، أي تشكيلة الخيارات التي تختارها الدولة والتي تتلأم مع طبيعة مصادرها الاقتصادية من اجل إزالة التشوهات الموجودة في هيكلها الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي سواء كان ذلك في الجوانب المتعلقة بالجهاز الإنتاجي أم على مستوى الاقتصاد ككل(النجفي ، ٢٠٠٢: ١٥) والتي تتلاءم مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية، كما عرف الاقتصادي (Guitain Manuel) الإصلاح الاقتصادي بأنه يمثل السياسات التي تسعى الى جعل النفقات العامة متلائمة مع ما هو متوفر من موارد، أي عن طريق إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية من أجل تائمين وجود طلب فعّال يتلائم مع تركيبة العرض الكلي، باعتماد تدابير تعمل على تطوير قطاعات السلع والخدمات، وزيادة على ذلك اعتماد سياسات اقتصاد جزئي التي تهدف إلى تحسين الكفاءة في أستخدام الموارد بواسطة التقليل من تشوهات في الأسعار وزيادة المنافسة(عبد العزيز ، ٢٠٠١: ١٦) مما يفضي إلى أعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي والتخلص من الضغوط التضخمية وايضا لتحسين وضع ميزان المدفوعات واسترجاع الجدارة الائتمانية التي تقتضي إجراءات لتحقيق النمو القابل للاستمرار، فضلا عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحقيق التخصيص في الموارد وزيادة كفاءتها على المدى المتوسط والطويل، وبمعنى آخر تكوين علاقة متوازنة بين الموارد المتوافرة للمجتمع ومتطلبات ذلك المجتمع، الامر الذي يساهم في تصحيح الاختلالات الأساسية في الاقتصاد واسترجاع التوازن الاقتصادي العام.

ومما سبق يتبّين أن الإصلاح الاقتصادي هو عملية أقتصادية وأجتماعية وسياسية وحضارية كاملة ومتواصلة تهدف الى فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وإعادة تشكيلها من جديد مما يفضي إلى ظهور أفكار وقيم وممارسات وعلاقات اقتصادية و اجتماعية جديدة ينتج عنها الرفع من معدلات النمو للقطاعات الاقتصادي المختلفة ورفع مستوى معيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة والحد من الفقر وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي(علي ، www.almadapaper.com) وشكلت العديد من العوامل التي وأجهت الدول سواء كانت النفطية

منها أم غير النفطية في عقد التسعينات مبرر للجوء إلى ما يسمى بسياسات الإصلاح ومنها التنويع الاقتصادي ومن أبرز هذه العوامل هي:-

١- مستوى الاختلالات الهيكلية والعجز في الاقتصاد.

٢- الكساد والتذبذب في معدلات النمو وعجز القاعدة الإنتاجية التي تبّين مستوى الاختلالات الهيكلية والعجز في الاقتصاد .

٣- العيوب المالية الكبيرة والزيادة في معدلات نمو السيولة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات.

٤- ضعف الأداء وقصور الإنتاج اللذان يمهدان الى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على النمو المتوازن المستمر، الأمر الذي يفضي إلى تراجع المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمار الضروري لتحقيق النمو، وهي تُعد أحد العيوب المزمنة التي تعاني منها معظم الدول بما فيها العراق.

٥- مضاعفة الديون الخارجية مع الزيادة في أسعار الفوائد الدولية الحقيقية الامر الذي فاقم من أعباء خدمة الدين، ومن ناحية اخرى إنخفاض الموارد من النقد الأجنبي للعديد من الدول بسبب التدهور في مطالب التبادل التجاري الناشئ عن إنخفاض الأسعار العالمية للسلع المصدرة لأعتماد معظم صادرات الدول على سلعة واحدة مما يجعلها عرضه للتقلبات في الأسعار الدولية.

٦- زيادة الواردات السلعية وبالمقابل هبوط الصادرات وهذا ينتج كذلك عجزاً متواصلا في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات.

٧- سيادة القطاع العام على الموارد الاقتصادية والنشاط الاقتصادي وإقصاء القطاع الخاص عنهما، ويكون ذلك على حساب المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية وإنخفاض الكفاءة الإنتاجية، ومن أجل مواجهة تلك الاختلالات قامت الكثير من الدول في البحث عن وسائل فعّالة لمعالجة ذلك، وكانت من جملة الحلول المقترحة هو ما طرحه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إذ تعمل جهود الإصلاح في هذه السياسات بشكل عام على هدفين هما:

أ- تطوير سياسة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والتطلع لتطوير وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمالة المنتجة وتحسين مستويات الدخل للسكان.

ب- استرجاع التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الأمر الذي يمكن معه القضاء او على الاقل تحجيم التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بسبب توفير الموارد التي تساهم في جعل البلد قادراً في المستقبل على تسديد ديونه المتراكمة، ومن ثم استرجاع جدارته الائتمانية(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، ١٩٩٢ : ٤).

ولتأمين تلك الأهداف اعتمد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نوعين من البرامج التي توزعت فيما بينهما حسب الطبيعة الوظيفية لكل منهما ، إذ اعتمد الأول على برامج الترسيخ الاقتصادي التي ترمي إلى توفير نوع من الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير بواسطة استخدام جملة من الإجراءات المالية والنقدية التي تتعلق بجانب الطلب على السلع والخدمات وتخفيض قيمة العملة الوطنية التي تشارك بدورها في تشجيع الصادرات والتقليل من مستوى الواردات، أي أنها تعمل على تعديل الاختلال ما بين العرض الكلي والطلب الكلي في سبيل المحافظة على مستوى معين من الأداء الاقتصادي، وتطوير ذلك المستوى من خلال إعادة ترتيب عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام اقتصاد السوق.

في حين اعتمد الثاني على برنامج التكيف الهيكلي الذي يسعى لمعالجة الاختلالات الهيكلية المزمنة نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الدول سواء كانت الداخلية منها آم الخارجية ، عن طريق تكيف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد على وفق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وبما يسهم في استثمار الموارد المتاحة على نحو أمثل وبما يساعد على خلق موارد جديدة في المدى الطويل (أي تراكم عوامل الإنتاج اللازمة) لضمان نمو اقتصادي من خلال إجراء تغيرات في السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة العرض الكلي(العاني: ٥,٢٠٠٠).

الفصل الثاني

و تحليل واقع الإنفاق العام و التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٢)

المبحث الاول : الإنفاق العام في العراق

المبحث الثاني:التنويع الاقتصادي في العراق

المبحث الثالث : وسائل تحقيق الإنفاق العام للتنويع الاقتصادي

الفصل الثاني
تحليل واقع الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي في للعراق للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٢٢)

تمهيد

العراق واحد من البلدان التي تقع في غرب اسيا ويصل اجمالي عدد سكانه ما يفوق ٤٣ مليون نسمة ، ويبلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٢٢حوالي ٢٩٧,٣ تريليون دينار والاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي ، فهو المصدر الاساس للإيرادات إذ يشكل حوالي ٩٥ %من اجمالي دخل العراق من العملة الصعبة، بعد وضع الإطار النظري الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي علينا الوقوف على واقع الإقتصاد العراقي لغرض تشخيص الاخطاء التي يعاني منها الإقتصاد، ومن ثم تحليل الواقع الحالي الذي وصل إليه الإقتصاد العراقي و معرفة التحديات التي تواجه قطاعاته الإنتاجية وتقف أمام تحقيق التنويع الإقتصادي فيه وكالاتي.

المبحث الأول : الإنفاق العام في العراق.

المبحث الثاني : التنويع الاقتصادي في العراق.

المبحث الثالث : وسائل تحقيق الإنفاق العام للتنويع الاقتصادي .

المبحث الاول : الإنفاق العام في العراق

ان الحروب المتتالية قد قضت على البنية التحتية والقطاعات الانتاجية وساهمت في خروج العديد من المصانع والمعامل عن الخدمة ،فظلاً عن النتائج المترتبة على هذه الحروب من عقوبات اقتصادية وصراعات طائفية ساهمت بشكل كبير في الاعتماد على القطاع العام في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية.

اولا: تحليل الإنفاق العام في العراق

شهد الإنفاق العام في العراق تطورات عدةّ ، كانت نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي عاشها البلد، فقد خضعت السياسة الإنفاق إلى تحديثات مستمرة بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي (عبيده ، ٢٠١٣: ٧٩) وغالباً ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى أحباط الجهود و فشل برامج توجيه الإنفاق العام بشكل عقلاني ورشيد، لهذا يفقد الإنفاق العام دلالته الإيجابية الامر الذي يؤثر سلبا على النمو والاستقرار الاقتصادي (ابوهات ، ٢٠٠٥ :٢).

من خلال بيانات جدول (١) يتبّين أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي تتراوح من ٧٠%الى ٩٥% من مجموع الإنفاق العام، وفي بعض السنوات اتسم بالزيادة و اخرى يتضح بها النقصان عن هذه النسبة، ويرجع سبب التباين في النسب الى أن الاقتصاد العراق يسيطر عليه القطاع النفطي بنسبة كبيرة اذ ساهم الأرتفاع في أسعار النفط الى زيادة أعتماد الدولة على القطاع النفطي من أجل القيام بتوفير الإنفاق الاستهلاكي وايضا من اجل تطوير وتوسيع قاعدة الجهاز الاداري، وهذا كجزء من اهدافها الاقتصادية (المشهداني، ٢٠١٩ www.radionawa.com:from the website) وتبّين ايضا أن الإنفاق الاستثماري في العراق خلال مدة الدراسة لم يكن كبير في ظل هيمنة الإنفاق الاستهلاكي بشكل اكبر، والسبب في ذلك يعود الى المناخ الاستثماري المتواضع إذ يحتاج البلد إلى تحسين هذا المناخ وذلك عبر وسائل تعمل على تشجيع المستثمرين المحليين وكذلك جذب المستثمرين الأجانب، والعمل بشكل كبير على تذليل المخاطر والصعاب التي تقف عقبة في وجه المستثمرين، ويكون ذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات و أنشاء المحاكم الخاصة بالقضايا التجارية، لذلك فإن الاقتصاد العراقي بحاجة الى العديد من التشريعات والاجراءات التي يكون الهدف منها هو زيادة الإنفاق الاستثماري(السالم ، ٢٠١٥ : ١٤٥) ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (١)

الجدول (١)

مكونات الإنفاق العام في العراق بالأسعار الجارية ونسبتها الى الإنفاق العام في المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنوات	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام%	الإنفاق العام الاستهلاكي	الإنفاق العام الاستثماري	نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي /الإنفاق العام%	الإنفاق العام الاستثماري /الإنفاق العام%
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨		١٧٨٢٢٢٩	١٩٨٢٥٨	٨٩.٩٩	٩.٩٩
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٤٠.٦	٢٩١٠٢٧٥٨	٣٠١٤٧٣٣	٩٠.٦	٩.٣٨
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	(١٨.٧)	٢١٨٠٣١٧٥	٤٥٧٢٠١٨	٨٢.٦٦	١٧.٣٣
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧٨٧٧	٢٨.٤	٢٧٤٦٠١٩٧	٦٠٢٧٦٨٠	٨٢	١٧.٩٩
٢٠٠٧	٣٣٥٤٥١٤٤	٠	٢٥٨٢٢١٠٠	٧٧٢٣٠٤٤	٧٦.٦٣	٢٣.٠٢
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٧٨.٧	٤٥٥٢٢٧٠٠	١١٨٨٠٦٧٥	٨٠	٢٠
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	(١١)	٤٢٠٥٣٦٢٠	١٠٥١٣٤٠٥	٦٩.٧٤	٢٠
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	٢٣	٤٤٨٧٩٩٨٤	١٩٤٧٢٣٠٠	٨٠.٤٣	٣٠.٢٥
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٣	٠.٧	٥٦٠١٦٥٢٣	١٣٦٢٣٠٠٠	٧٧.٠٣	١٩.٥٦
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٣	٣٠.٤	٦٩٦١٨٧٨٣	٢٠٧٥٦٠٠٠	٦٧.٥٨	٢٢.٩٦
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٧	١٧.٧	٧٢٢٦٠٢٤٧	٣٤٦٤٧٠٠٠	٧٠.١٦	٣٢.٤١
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٦	(٢١.٦)	٥٨٦٢٥٢٢٦	٢٤٩٣١٠٠٠	٧٣.٦٢	٢٩.٨٣
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	(١٥)	٥١٨٣٢٨٤٥	١٨٥٦٤٦٧٠	٧٦.٣	٢٦.٣٧
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧	(٤.١)	٥١١٧٣٣٣٧	١٥٨٩٤٠٠٠	٧٨.٨١	٢٣.٦٩
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	١٢.٦	٥٩٠٢٥٦٥٤	١٦٤٦٤٤٦١	٧٢.٩٣	٢١.٨١
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٨	٧.١	٦٧٠٢٥٨٥٦	١٣٨٢٠٣٣٣	٨٢.٩٠	١٧.١٠
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٣٨.١	٨٧٣٠١٠٠٠	٢٤٤٢٢٦٠٠	٧٨.١٠	٢١.٨٠
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٣	(٣١.٩)	٧٢٨٧٣٥٠٠	٣٣٠٨٩٠٠	٩٥.٨٠	٤.٣٠
٢٠٢١	١٠٢٨٤٩٦٥٩	٣٥.١	٨٩٥٢٦٧٠٠	١٣٣٢٢٧٠٠	٨٧.٠٤	١٣.٠٦
٢٠٢٢	١١٦٩٤٥٤٦١	١٣.٧	١٠٥١٦٤٢٠٠	١٢٢٢٣٧٤١	٨٩.٨٠	١٠.٠٤

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوات متفرقة ، سنوات العمود (٣) و(٦) و (٧) من عمل الباحث بالاستناد إلى البيانات في الاعمدة الثلاث الأولى.

إذ بلغت قيمة الإنفاق العام لعام ٢٠٠٣ حوالي ١٩٨٢٥٥٨ مليون دينار عراقي والإنفاق الاستهلاكي بلغ ١٧٨٢٩٢٨ مليون دينار أمّا الإنفاق الاستثماري فبلغ ١٩٨٢٥٤٢ مليون دينار عراقي، إذ شكل الإنفاق الاستهلاكي نسبة ٨٩.٩٩٪ من الإنفاق العام ، بينما شكل الإنفاق الاستثماري نسبة ٩.٩٩٪ من الإنفاق العام، وأن مقدار الإنفاق العام في عام ٢٠٠٤ اخذت بالارتفاع وبشكل كبير، إذ وصل حجم الإنفاق العام الى ٣٢١١٧٤٩٥ مليون دينار، والإنفاق الاستهلاكي الى ٢٩١٠٢٧٥٨ مليون دينار و الإنفاق الاستثماري بلغ ٣٠١٤٧٣٢ مليون دينار، ويتبين لنا أرتفاع معدل نمو الإنفاق العام بنسبة ٤٠.٦٪ وتراجع الإنفاق الاستثماري، والسبب في هذا الإنخفاض للإنفاق الاستثماري خلال عامي (٢٠٠٣،٢٠٠٤) يعود الى دخول القوات التحالف الى العراق وما ترتب على ذلك من تدمير

معظم المؤسسات الاقتصادية العراقية، وفي عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة الإنفاق العام حوالي ٢٦٣٧٥١٧٠ مليون دينار عراقي أماّ الإنفاق الاستهلاكي فبلغ ٢١٨٠٣١٨ مليون دينار وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من الإنفاق العام ٨٢.٦٦٪ بينما كانت قيمة الإنفاق الاستثماري حوالي ٤٥٧٢٠١٥ مليون دينار عراقي ونسبته من الإنفاق العام بلغت ١٧.٣٣٪، و نلحظ أن قيمة الإنفاق الاستثماري ونسبته من الإنفاق العام قد أرتفعت بشكل بسيط عن السنة السابقة، وذلك بسبب توجه الحكومة إلى اعادة أعمار ما دمره الغزو الاجنبي للبلد عام ٢٠٠٣ وارتفاع صرف الدينار العراقي وتضمين موازنة أقليم كردستان في هذه الموازنة والموازنات التي تلتها (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٤ :٢٩)، أماّ في عام ٢٠٠٦ فقد أرتفعت معدل نمو الإنفاق العام ليبلغ ٢٦.٩٪ وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الإنفاق العام حوالي ٨٢.١٪ بينما كانت نسبة الإنفاق الاستثماري حوالي ١٧.٩٩٪،ويعود هذا الارتفاع في حجم الإنفاق الاستهلاكي إلى أسباب سياسية عدّة منها الاوضاع الأمنية المضطربة وبداية الحرب الطائفية (الجبوري ، ٢٠١٥: ١٥٥)، وستمر الإنفاق العام في الإرتفاع خلال عام٢٠٠٧ ليبلغ ٣٣٥٤٥١٤٦ مليون دينار عراقي والإنفاق الاستهلاكي بلغ ٢٥٨٢٢١٠٣ والإنفاق الاستثماري بلغ ٧٧٢٣٠٤٥ مليون دينار إذ نلحظ ارتفاع طفيف الإنفاق الاستثماري الذي ذهب معظمه من اجل تطوير البنى التحتية للعديد من المنشئات الخارجة عن العمل، أماّ في عام ٢٠٠٨ فقد بلغ حجم الإنفاق العام ٥٩٤٠٣٣٧١ مليون دينار عراقي أماّ الإنفاق الاستهلاكي فكانت قيمة ٤٥٥٢٢٧٠٢ مليون دينار عراقي وكنسبة من الإنفاق العام بلغت ٨٠٪ أماّ الإنفاق الاستثماري فبلغت قيمتة ١١٨٨٠٦٧٥ مليون دينار وكنسبة من الإنفاق العام فبلغة ٢٠ % ويعود سبب هذا الارتفاع الى تأثر الاقتصاد العراقي بمصادر تمويله من الموازنة العامة، وفي عام ٢٠٠٩ لم يرتفع الإنفاق العام إذ يتضح تراجع معدل نمو الإنفاق العام بنسبة ١١.٨٪ وأنخفظ تبعا لذلك كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إذ بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي حوالي ٤٢٠٥٣٦٢٣ مليون دينار وكنسبة من الإنفاق العام بلغت ٦٩.٧٤٪ فيما بلغ حجم الإنفاق الاستثماري حوالي ١٠٥١٣٤٠٢ مليون دينار وكنسبة من الإنفاق العام بلغت ٢٠٪ ويعود سبب الإنخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الازمة العالمية التي تمثلت بصدمة عرض سلبية، الامر الذي ادى الى تراجع سعر برميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس الإنفاق العام في العراق.

و في عام ٢٠١٠ قدر معدل نمو الإنفاق العام بنسبة ٢٣٪ وكان مقداره ٦٤٣٥١٩٨٦ مليون دينار والإنفاق الاستهلاكي بلغ ٤٤٨٧٩٩٨٤ مليون دينار و الإنفاق الاستثماري بلغ حوالي ١٩٤٧٢٠٠٢ مليون دينار، وبذلك كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الإنفاق العام ٨٠.٤٣٪ اما نسبة الإنفاق

الاستثماري فبلغت ٣٠.٢٥٪ ، و في عام ٢٠١١ استمر الإنفاق العام في الارتفاع وبلغ معدل النمو في الإنفاق العام حوالي ٠.٧% و سجل الإنفاق العام في عام ٢٠١٢ حجم ٩٠٣٧٤٧٨٧ مليون دينار اما مقدار الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على الترتيب ٦٩٦١٨٧٨٢ و ٢٠٧٥٦٠٠٥ مليون دينار على الترتيب، وبذلك نلحظ أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي بلغت ٦٧.,٥٨٪ أماّ الإنفاق الاستثماري فبلغت نسبته ٢٢.٩٦٪، وقد كانت هذه الزيادة نتيجة لزيادة أغلب فقرات الموازنة لهذا العام قياسا مع العام السابق إذ سجّلت فقرة المنح ضمن الموازنة أعلى نسبة ثم جاءت بعدها فقرة المصروفات الأخرى حيث كانت مرتفعة وذلك بالمقارنة مع العام السابق ثم أتت باقي الفقرات الموازنة(البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٢ : ٤٤)، وستمر الامر كذلك خلال عام ٢٠١٣ أماّ في عام ٢٠١٤ فقد شهد الإنفاق العام إنخفاض في حجم إذ بلغ مستوى إنخفاض في معدل النمو الى ٢١.٦٪ مقارنة مع العام السابق ليبلغ مقدار الإنفاق العام ٨٣٥٥٦٢٢٧ مليون دينار، وايضا بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي ٥٨٦٢٥٢٢٢ مليون دينار وقد بلغت نسبته ٧٣.٦٢٪ من الإنفاق العام اما الإنفاق الاستثماري فبلغ ٢٤٩٣١٠٠٣ مليون دينار، وبلغت نسبته حوالي ٢٩.٨٣٪، ويعود السبب في هذا أنخفاض اسعار النفط الى (٥٠) دولار للبرميل الواحد (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٤ : ٦٩) واستمرت قيمة الإنفاق العام بالإنخفاض خلال العامين٢٠١٥ و٢٠١٦ اذ بلغت قيمة الإنفاق العام خلال عام ٢٠١٥حوالي ٧٠٣٩٧٥١٧ مليون دينار وبلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي للسنة نفسها حوالي ٥١٨٣٢٨٤١ مليون دينار، وكنسبة من الإنفاق العام بلغ الإنفاق الاستهلاكي ٧٦.٣٪، أماّ الإنفاق الاستثماري فبلغت قيمته ١٨٥٦٤٦٧٤ مليون دينار وبلغت نسبته من الإنفاق العام ٢٦.٣٧٪، أماّ في سنة٢٠١٦ فبلغ حجم الإنفاق العام ٦٧٠٦٧٤٣٨ مليون دينار وبلغ الإنفاق الاستهلاكي حوالي ٥١١٧٣٤٣٣ مليون دينار، وكانت نسبته ضمن الإنفاق العام٧٨.٨١٪ بينما بلغ حجم الإنفاق الاستثماري للسنة نفسها ١٥٨٩٤٠٠٤ مليون دينار، وكانت نسبته ضمن الإنفاق العام حوالي٢٣.٦٩٪ (علاوي ، ٢٠١٩ : ١٨٤)، إن الإنخفاض الكبير في حجم الإنفاق العام طول سنوات الحرب الثلاثة تعود الى صدمتين التي أصابت الاقتصاد العراقي الامر الذي أثر بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية ، إذ تمثلت الصدمة الاولى بتدهور الأوضاع الأمنية في عام ٢٠١٤ في شهر حزيران بالتحديد عند وقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات المسلحة (الإرهابية) ، أماّ الصدمة الثانية التي تتمثل بإنخفاض أسعار النفط الخام المصدر من (٩١.٦٣) دولار للبرميل الواحد عام إلى (٤٤.٧٢٩) (٣٣.٩٧٦) دولار في عامي ٢٠١٥،٢٠١٦ وعلى الترتيب ، رغم إرتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام ٢٠١٦ إلا أنه لا

يعادل نسبة الإنخفاض في أسعاره، وما تبع هذه الأحداث من زيادة في الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين من سكان المحافظات التي استحوذت عليها الجماعات المسلحة، وزيادة الإنفاق على التجهيزات العسكرية وغيرها من تبعات الحرب الامر الذي ساهم الى حد بعيد في إنخفاض الإنفاق الاستثماري خلال تلك المدة.

أمـاّ فـي عـام ٢٠١٧ فقـد إرتفـع حجـم الإنفـاق العـام إذ بلـغ ٧٥٤٩٠١١٨ مليـون دينـار ، وبلغـت قيمـة الإنفـاق الاسـتهلاكي حـوالي ٥٩٠٢٥٦٥٣ مليـون دينـار، وكانـت نسـبته مـن الإنفـاق العـام حـوالي ٧٢.٩٣٪، بينمـا بلـغ حجـم الإنفـاق الاسـتثماري ١٦٤٦٤٤٦٦ مليـون دينـار، وكنسـبة مـن الإنفـاق العـام بلغـت ٢١.٨١٪، واسـتمر الإنفـاق العـام فـي الارتفـاع خـلال عـام ٢٠١٨ إذ بلـغ حجـم الإنفـاق العـام ٨٠٨٧٣١٨٣ مليـون دينـار والإنفـاق الاسـتهلاكي بلـغ ٦٧٠٢٥٨٥٣ مليـون دينـار ، وبلغـت نسـبة الإنفـاق الاسـتهلاكي ٨٢.٩٠٪ بينمـا حجـم الإنفـاق الاسـتثماري بلـغ ١٣٨٢٠٣٣٨٦ مليـون دينـار وبلغـت نسـبته مـن الإنفـاق العـام ١٧.١٠٪ ، وهـذا التزايـد فـي اسـعار الـنفط العالميـة سـاهم بشـكل كبيـر فـي زيـادة مقـدار الإنفـاق العـام فظـلاً عـن التحسـن فـي الاوضـاع الامنيـة خـلال تلـك الفتـرة، وفـي عـام٢٠١٩ اسـتمر الإنفـاق العـام فـي الارتفـاع ليبلـغ ١١١٧٢٣٥٢٨ مليـون دينـار وايضـا أرتفـع تبعـا لـذلك كـل مـن الإنفـاق الاسـتهلاكي الـذي بلـغ ٨٧٣٠١٠٠٣ مليـون دينـار والإنفـاق الاسـتثماري الـذي بلـغ ٢٤٤٢٢٦٠٢ مليـون دينـار، وان الزيـادة فـي الإنفـاق العـام لـم تسـتمر بسـبب إنخفـاض سـعر الـنفط عالميـا الامـر الـذي سـاهم فـي خلـق ازمـات محليـة وهـو مـا ظهـر فـي نهايـة عـام ٢٠١٩ وبدايـة عـام ٢٠٢٠ الامـر الـذي ترافـق مـع ظهـور ازمـة الوبـاء العـالمي، لـذلك شـهد الإنفـاق العـام تراجـع كبيـر فـي حجـم اذ بلغـت حصـيلته حـوالي ٧٦٠٨٢٤٤٨ مليـون دينـار عراقـي، وسـاهم ظهـور جائحـة كورونـا فـي تقلـيص حجـم الخطـط الموضـوعة مـن اجـل تحقيـق تطـور وتوسـع فـي القطاعـات الاقتصـادية وجعلهـا تسـير علـى نحـو سـيئ بدرجـة كبيـرة مقارنـة مـع بقيـة السـنوات، إذ إن قسـمي الإنفـاق العـام الاسـتهلاكي والاسـتثماري قـد سـجّلا قيمـا متباينـة بشـكل كبيـر إذ كـان حجـم الإنفـاق الاسـتهلاكي حـوالي ٧٢٨٧٣٥٠٠ مليـون دينـار، وبـذلك فقـد كانـت نسـبته الـى الإنفـاق العـام ٩٥.٨٠٪ أمـاّ الإنفـاق الاسـتثماري فقـد بلغـت قيمتـه مـا يقـارب ٣٣٠٨٩٠٢ مليـون دينـار وبـذلك حصـد نسـبة تقـدر بحـوالي٤.٣٠٪، وقـد عـاد الإنفـاق العـام الـى الأرتفـاع مـرة اخـرى

بعد انتهاء ازمة الوباء وتحسن اوضاع السياسية في البلد طول عام ٢٠٢١و٢٠٢٢، فقد بلغ متوسط الإنفاق العام للسنتين حوالي١٠٩٨٩٧٥٦٠ مليون دينار وايضا بلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي حوالي٩٧٣٤٥٤٥٠ مليون دينار اما الإنفاق الاستثماري فقد بلغ١٢٧٧٣٢٢٠٥ مليون دينار.

شكل(١)
الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري للمدة ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢

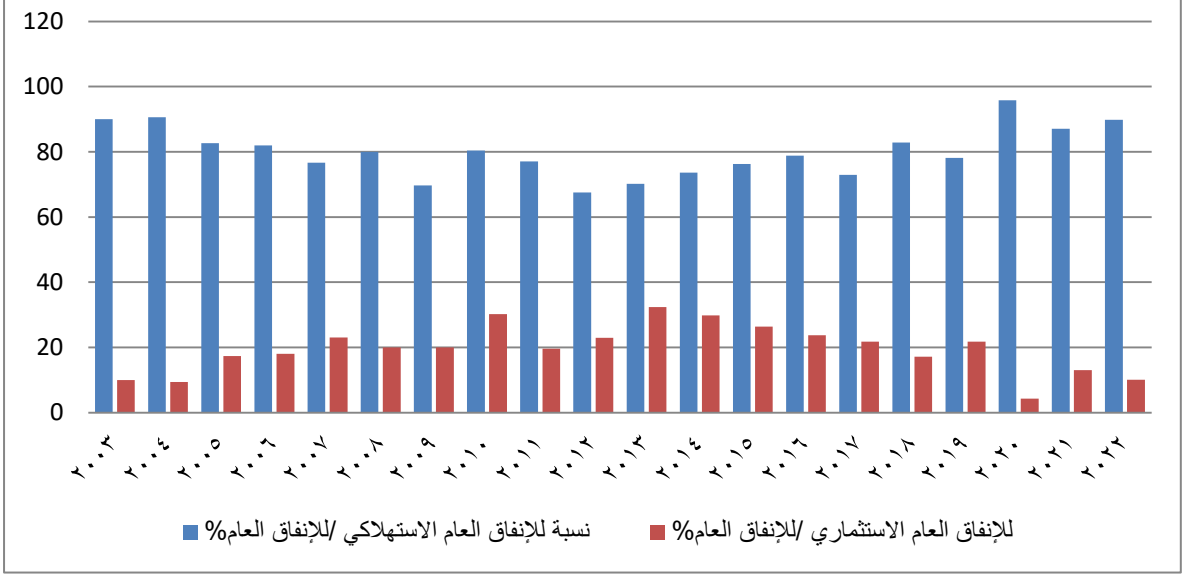

المصدر: من عمل الباحث بلعتماد على بيانات الجدول رقم ١

ويتضح من شكل (١) انه في عام ٢٠٠٩ انخفض حجم الإنفاق العام كما ذكرنا نتيجة لإنخفاض أسعار النفط العالمية وتعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل شبه كامل لتغطية الإنفاق العام ، ونلحظ كذلك انه في عام ٢٠١٣ عند زيادة أسعار النفط العالمية الامر الذي ادى بالنتيجة الى ارتفاع الصادرات من المعروض النفطي وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام، وفي عام ٢٠٢٠ انخفض حجم الإنفاق العام بشكل حاد ،وذلك نتيجة تعرض العالم والعراق أيضا الى ازمة فايروس كورونا (١٩ COVID)، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لزيادة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية لمواجهة الأزمة ، كزيادة الدعم للقطاعات الصحية والخدمية وتوفير الإعانات الحكومية والمدفوعات التحويلة وكان ذلك مترافقا مع اجراءات الحضر والغلق الدولي الامر الذي زاد الضغط على الحكومة بمزيد من النفقات ، ومما سبق يتبّين مدى تذبذب في نسب

الإنفاق العام خلال مدة الدراسة إذا ترتفع النسبة في سنة معينة وتنخفض في السنة اخرى ويعود سبب في ذلك بشكل رئيس الى أن اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية التي ترتبط بالطلب والعرض العالمي للنفط ،وهذا يجعله بلد مستورد للأزمات من الخارج.

ثانيا: نسبة الإنفاق العام ومكوناته الاساسية الى الناتج المحلي الاجمالي

يُعد العراق واحدة من الدول التي هيمن فيها القطاع العام لسنوات عديدة ، وبالاستعانة ببيانات جدول (٢) نلحظ ان نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الاجمالي بقيت طيلة المدة الدراسة هي الأكبر من نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ، وفي عام ٢٠٠٣ بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ٠.٢% وهي اقل نسبة خلال المدة المذكورة مع سنة ٢٠١٨، وهذا التراجع يعود الى تغير نظام السياسي في البلد بلأضافة الى النتائج التي ترتبت على ذلك من تدمير للمشاريع الاساسية والمهمة والبنى التحتية وتعطل التنمية(حسن ، ٢٠١٤ : ٢٨٥) في حين أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في العام نفسه بلغت ١.٧%، وتغير الوضع بعد ذلك أي في عام ٢٠٠٤ إذ بلغت نسب الإنفاق العام مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي ٣١.٦% أماّ الإنفاق الاستهلاكي العام فقد بلغت نسبته مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي ٢٨.٧% وهي نسبة عالية جدا بلمقارنة مع نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت ٢.٩%، والسبب في هذا يعود الى ان العراق يُعد واحد من البلدان الريعية التي تعتمد على الايرادات القطاع النفطي بشكل اساس في تمويل الإنفاق لديها، وبالتالي يكون معدل انفاقها مرتبط الى حد كبير بأسعار النفط في الاسواق العالمية، وهذا ادى الى تباين في مستويات الإنفاق العام ونسبها من الناتج المحلي الاجمالي، أي ترتفع في سنوات معينة وتنخفض في سنوات اخرى .

أماّ في عام ٢٠٠٥ فقد تراجعت نسب مساهمة كل من الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي العام الى الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت نسبة الإنفاق العام حوالي ٢٥.٤% لعام ٢٠٠٥، في حين كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي ٢١.٣% ، أماّ نسبة الإنفاق الاستثماري العام فقد بلغت ٤.٣% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع السنوات التي سبقتها، وإن السبب في ذلك هو سعي الحكومة الى اعادة إعمار أغلب البنى التحتية والقطاعات التي خرجت عن العمل بعد عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٦ أستمرت نسبة

الإنفاق العام في الارتفاع حتى بلغت ٣٠.٢% وإن نسبة الإنفاق الاستهلاكي بلغت حوالي ٢٤.٧% في حين ان نسبة الإنفاق الاستثماري بلغت ٥.٥% .

جدول (٢)

نسبة إسهام كل من الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الإنفاق العام / الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي /الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الإنفاق الاستثماري العام /الناتج المحلي%
٢٠٠٣	٩٦٨٥٨٧٨٨.٦	١.٩	١.٧	٠.٢
٢٠٠٤	١٠١٨٤٥٢٥٨.٧	٣١.٦	٢٨.٧	٢.٩
٢٠٠٥	١٠٣٥٥١٣٩٨.٦	٢٥.٤	٢١.٣	٤.٣
٢٠٠٦	١٠٩٣٨٩٥٥٤.٨	٣٠.٢	٢٤.٧	٥.٥
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٢٩.٤	٢٢.٥	٦.٩
٢٠٠٨	١٢٠٦٢٦٠٦١.٦	٤٧.٣	٣٧.٥	٩.٨
٢٠٠٩	١٢٤٧٠٠٢٠٠.٤	٤٢.٤	٣٣.٨	٨.٤
٢٠١٠	١٣٢٦٨٧٥٦٥.٥	٤٨.٤	٣٣.٨	١٤.٦
٢٠١١	١٤٢٧٠٠٧١٧.٤	٤٨.٩	٣٩.٤	٩.٥
٢٠١٢	١٦٢٥٨٧٤٩٠.٧	٥٥.٢	٤٢.٥	١٢.٧
٢٠١٣	١٧٤٩٠٠٥٢٩.٢	٦٠.٨٠	٤١.٣	١٩.٥
٢٠١٤	١٧٨٩٥١٤٢٤.٥	٤٥.٩	٣٢.٥	١٣.٤
٢٠١٥	١٨٣٦١٦٨٧١.٨	٣٧.٩	٢٧.٨	١٠.١
٢٠١٦	٢٠٨٩٣٢٥٥٠.٨	٣١.٧	٢٤.٥	٧.٢
٢٠١٧	٢٠٥١٣٠١٧٩.٣	٣٦.٧	٢٨.٧	٨
٢٠١٨	٢١٠٥٣٢٠٤٨.٠	٣٨.٣	٣١.٩	٦.٤
٢٠١٩	٢٢٢١٤١٠٦٥.٦	٥٠	٣٩.١	١٠.٩
٢٠٢٠	١٩٥٤٠٢٧١٠.٢	٣٨.٥	٣٦.٩	١.٦
٢٠٢١	١٩٨٤٩٦٧٥٥.٨	٥١.٦	٤٤.٩	٦.٧
٢٠٢٢	٢١٢٤٠٨١٥٢.٣	٥٥.٢	٤٩.٥	٥.٧

المصدر:

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة.

(٢) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء – الأعمدة (٣) و (٤) و (٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

ويعود السبب في ذلك الى إتجاه الحكومة الى زيادة الإنفاق من اجل تثبيت دعائم الامن والاستقرار في حكومة الائتلاف التي كانت ضعيفة في ظل جو من الاحتقان الطائفي، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت نسبة مساهمة الإنفاق العام بالناتج المحلي الاجمالي ٢٩.٤٪ ، وان نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي العام بالنسبة ناتج للمحلي الاجمالي بلغت ٢٢.٥% ، في حين ان نسبة الإنفاق الاستثماري بلغت ٦.٩%، والامر الملفت زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري الى درجة اعلى من باقي السنوات، بسبب تركيز توجه الإنفاق العام الى مجموعة كبيرة من المشايع التنموية ومشاريع البنى التحتية، وتضاعف اجمالي الإنفاق العام خلال عام ٢٠٠٨ ، لذلك بلغت نسبة مساهمته مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الى ٤٧.٣%، وايضا بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٣٧.٥%، أماّ نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري بلغت ٩.٨%، و في عام ٢٠٠٩ أستمرت نسبة أجمالي الإنفاق العام في الارتفاع ايضا لتصل الى ٤٢.٤٪ و بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي حوالي ٣٣.٨% وكذلك أستمرت نسبة الإنفاق الاستثماري في الارتفاع لتبلغ ٨.٤% كنتيجة لستثمار مبالغ كبيرة في مجالات الاعمار والتطوير، وفي عام ٢٠١٠ بلغت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٤٨.٤% يتجزأ الى ٣٣.٨% للإنفاق الاستهلاكي و ١٤.٦%مخصص الإنفاق الاستثماري، وان هذه النسبة بقيت ثابتة خلال عام ٢٠١١(البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣ : ٥٨)، وتحسن الوضع عندما ارتفاع هذه نسبة في عام ٢٠١٢ لتكون النسبة الاجمالية الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي٥٥.٢% وبلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي ٤٢.٥% ونسبة الإنفاق الاستثماري ١٢.٧%، وبذلك يتبّين ان هذه النسب قد ارتفعت مقارنة مع عام ٢٠١١ بالنسبة الإنفاق الاستثماري، وفي عام ٢٠١٣ بلغت نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ٦٠.٨% وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي حوالي ٤١.٣%ونسبة الإنفاق الاستثماري ١٩.٥% وهذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري كانت نتيجة لتزايد حجم الانتاج النفطي وزيادة اسعار النفط، إلاّ أن هذا التزايد لم يستمر طويلا بسبب الاحداث الامنية والسياسية التي حصلت في بداية عام ٢٠١٤ ودخول العصابات الارهابية الى الاراضي العراقية وبداية الحرب من اجل التخلص منه والتي استمرت حتى نهاية عام٢٠١٧، وكان متوسط الإنفاق الاستثماري طيلة سنوات الحرب ٩.٦٪ وفي المقابل بقي الإنفاق الاستهلاكي متفوق على الإنفاق الاستثماري، إذ ازدادت التكاليف العسكرية خلال السنوات الثلاثة ليبلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي حوالي ٢٨.٣٧٪ ومتوسط نسبة الإنفاق العام خلال سنوات الحرب بلغ ٤٧.٦٪، أماّ نسبة الإنفاق العام خلال عام٢٠١٨ فقد انخفضت الى ٣٨.٣٪ ونسبة الإنفاق الاستهلاكي بلغت حوالي ٣١.٩% وان هذا التراجع يعود الى التأخر في اقرار الميزانية فظلاً

عن إنخفاض اسعار النفط الذي اجبر الحكومة على تخفيض الإنفاق العام ، من خلال البيانات الجدول(٢) نلاحض انه في عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ تباين واضح بين نسب الاسهام لكل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي ، ويعود هذا التباين الواضح الى ظهور جائحة كورونا في النصف الثاني من عام ٢٠١٩ ، والتي استمرت الى ما بعد عام ٢٠٢٠ والتي اثرت بشكل سلبي على معظم القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص الخدمية والصحية منها الامر الذي ساهم في زيادة الإنفاق على هذه القطاعات من اجل مواجهة الأزمة، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام لعام ٢٠٢٠ حوالي٣٨.٥% ونسبة الإنفاق الاستهلاكي بلغت حوالي ٣٦.٩% ونسبة الإنفاق الاستثماري بلغت ١,٦%، وبلغت نسبة الإنفاق العام لعام ٢٠٢١ حوالي٥١.٦% ونسبة الإنفاق الاستهلاكي بلغت حوالي ٤٤.٩% ونسبة الإنفاق الاستثماري بلغت٦,٧٪، واستمرت الزيادة في نسبة الإنفاق العام لعام ٢٠٢٢ لتبلغ٥٥.٢٪ ونسبة الإنفاق الاستهلاكي بلغت حوالي ٤٩.٥٪ ونسبة الإنفاق الاستثماري بلغت ٥,٧% وهذا الارتفاع في نسب الإنفاق يعود الى الفوائض المالية الكبيرة وأرتفاع انتاج النفط وانتعاش الاقتصاد المحلي بعد الوباء.

ثالثا: الإنفاق العام القطاعي

إن التوزيع الإنفاق العام بين القطاعات الاقتصادية يتباين من قطاع لآخر ومن مدة إلى أخرى، فبعض الأعوام يرتفع فيها الإنفاق العام لقطاع معين وينخفض في أعوام أخرى، ويعود هذا بشكل أساسي لما تعرض له البلد من أحداث جعلت القطاع السائد فيه هو القطاع النفطي الامر الذي ساهم الى حد بعيد في ان يكون له دور الابرز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وأرتفاع حجم النفقات على قطاع الطاقة، بلمقابل إنخفاض مساهمة قطاعات اخرى وهذا ادى الى ريعية الاقتصاد العراقي، ويعد القطاع النفطي المساهم الابرز ثم يأتي بعده قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في نسب المساهمة بالناتج المحلي بسبب ضخامة حجم القطاع العام وتزايد الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للمجتمع، بينما القطاع الزراعي يعاني من الإنخفاض طوال السنوات المذكورة بسبب المشاكل التي تواجه هذا القطاع، أماّ القطاع الصناعي وعلى الرغم من أهميته في تنمية وتطوير الاقتصاد إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تكاد تذكر بسبب الإهمال وعدم مواكبة التطورات التقنية وغيرها الكثير من الأسباب.

١- **القطاع الزراعي** : ويعد القطاع الزراعي من أبرز نشاطات الاقتصادية الأساسية التي لها دور كبير في الاقتصاد الوطني إذ إن الأمن الغذائي يقترن بالأمن الوطني، ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة

الأولى على تأمين الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، وان تطور القطاع الزراعي يساهم في تطور البلد ويعمل على التقليل من حدة الفقر وزيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، ويتحقق ذلك نتيجة الى حركة أغلب القطاعات المرتبطة به الامر الذي يؤدي الى زيادة دور المنتج المحلي في الاقتصاد والذي يكون أكثر أمانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، نتيجة الى أن أغلب أمراض الوقت الحالي المتعلقة بالغذاء والاستهلاك الغذائي غير الصحي تكون بسبب الغذاء المستورد، فضلا عن أن تقدم القطاع الزراعي يسهم بشكل كبير في تقدم الواقع البيئي للبلد ولذا يجب العمل على تطوير القطاع الزراعي وجعل إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي كبير (الراوي ،٢٠١٦ :٤٠)، ونلحظ من جدول (٣) مستوى الإنفاق العام لكل قطاع ونلحظ الفرق الهائل بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٢٢ إذا نلاحض أن الإنفاق العام لقطاع الزراعة لعام ٢٠٠٣ بلغ ١٣٩٦٩٩ مليون دينار وهذا المقدار من الإنفاق أرتفع إلى حد كبير في عام ٢٠٢٢ إذ بلغ ٦٨٨٤٥٨٢ مليون دينار هذا الارتفاع يعود لأسباب عدة أبرزها ارتفاع منسوب المياه الذي له دور في زيادة معدل النمو للغطاء النباتي بمعدل أعلى من السنوات السابقة ، ولا بد من الإشارة أن هناك دورا للتسهيلات التي توافرت للمزارعين منها القدرة على بلوغ الأسواق بسهولة وأيضا إنخفاض تكاليف إنتاج السلع والخدمات (المدخلات) وإنخفاض أسعار المستلزمات الزراعية، أن كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى زيادة حجم الإنفاق العام للقطاع الزراعي بشكل كبير في الأونة الاخيرة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، ٢٠٢١ : ٢).

٢- **القطاع النفطي** : إن الموارد النفطية تعد هي الأكثر أهمية للعراق إذ إنها تعد العامل الأبرز في خطة أعاده بناء العراق وتطويره ،إذا ما تم التعامل مع هذه الثروة بشكل مناسب، إذ إن الفرص المالية والاقتصادية للدول هي أداة من أجل إعادة التوازن وتحقيق الرفاهية والتطور، لذا فإن من الضروري استغلال الفرصة من أجل تحقيق منافع كبيرة للدولة وللمواطنين، ويعرف العراق بأنه دولة ريعية تعتمد على النفط الخام في إيراداتها إذ إن إيرادات القطاع النفطي تشكل حوالي ٩٥ % من مجموع إيرادات الدولة، لذلك فإن إيرادات النفط تُعد بحق العمود الفقري للاقتصاد الوطني إذ إن الحكومة العراقية تعتمد على هذه الإيرادات من أجل تغطية انفاقها بنوعيه الاستثماري والاستهلاكي (علوان و عبد الحميدة ، ٢٠٢٠ : ٢٥٣) و يتبّين من جدول (٣) الفرق بين الإنفاق العام على القطاع النفطي لعام ٢٠٠٣ والذي بلغ ١٤٨٧٩٩٦ مليون دينار و الإنفاق العام للقطاع نفسه لعام ٢٠٢٢ قد بلغ ١٢٢٥٠٠٣٢٥ مليون دينار، وهذا يبين مدى الأرتفاع في حجم الإنفاق العام المخصص لهذا القطاع، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيس الى تجاوز الأزمة الاقتصادية في العراق والتي انبثقت بسبب إنخفاض أسعار النفط

منذ منتصف عام ٢٠١٤، وبعد ذلك حصل الارتفاع في الأسعار وعادت الأمور إلى الوضع في السنوات التي سبقت عام٢٠١٤ ، إذ كانت أسعار النفط أعلى من السعر الذي اعتمد في الموازنة العامة فظلاً عن انتهاء الحرب ونفقاتها الأمر الذي ساهم في زيادة الفائض في الموازنة وأنتج مزيدا من الاستقرار المالي، كل هذا ساهم في زيادة الأنفاق على هذا القطاع من أجل تطويره وتحقيق المزيد من الأيرادات .

الجدول (٣)

الإنفاق العام القطاعي (أ) بالسعار الثابتة للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد
٢٠٠٣	١٣٩٦٩٩	١٤٨٧٩٩٦	٨١٨٥٩٩	٢٠٤٣٣٨	٩٥٣٤٨
٢٠٠٤	٣٢٧٣٩٩	٣٦٨٧٩٩٦	٢٤١٨٧٩٩	٢١٢٠٤٣٣	١٨٨٩١٤٤
٢٠٠٥	٤١٧٥٩٩	٤٩٨٧٨٩٦	٣٢١٧٥٩٩	٤٥٠٤٦٣٨	٢٥٣٥١٨٨
٢٠٠٦	٩٣٥٤٤	٥٣٨٤٨٨٧	٣٧٠٢٩٠	١٢٦٠٧٨٧	٥٥٤٢٨٩
٢٠٠٧	١٣٦٦٢١	٣٠٨٧٤٩١	٦٩٢٨٣٥	١٨٥٧٥٥٣	٥٢٩٣٢٧
٢٠٠٨	١٥٩٢٩٢	٢٥٢٤٦٢٨١	٤٢٧٥٨٤	١٦٦٦٧٣٦	٤٣٦٣٠٩
٢٠٠٩	٦٢٩٩٢٦	٣٧٢٩٣٦١	١٥٣٠١٨١	٤٠٠١٧٢٥	٧٥٨٨٧٣
٢٠١٠	٣٢١٧٥٩٨	١٦٠٨٧٩٩٧	٣٢١٧٥٩٢	٤٥٠٤٦٣٣	٦٤٣٥١٩٤
٢٠١١	١١٣٣٤١٣	٩. ٣٤٥.٨٧٩	٦٨٣.٢٢٣	٤.٩٠٤.٦٣٦	١٠٤٣٤٣٥
٢٠١٢	٢٣٥٧٤٨٩	١٣٢٨٦٥٧٦	١١١٧٢٨٩	٣٨٩٤٣٨٨	٢٢٤٥٣٨٨
٢٠١٣	٧ ٤٥٦٣٢٨	٨٦٤٥٨٧٥٢	٢٦٥٩٢٤٣٣	١٨٧٧٤٧٣٩	٥٧٢٥٣٨
٢٠١٤	٧٣٠٧٥٨٩	٩٤١٨٧٩٣٦	٢٠٦١٥١٢٢	٢٠٩٣٦٦٦٨	٤٢١٣٨٩
٢٠١٥	٤٦١٧٨٨	١٠٨٨٩٩٦٣٢	١٧٢٩٢٤٤٧	٢١٥١٠٦٠٥	٦١٩٨٢١
٢٠١٦	٤٥٩٩٣٢	١٣٥٣٣٩١٤٠	١٧٨٢٦٨٢٥	٢٢٥١٥٣٥٤	١٢٢٣٥١٨
٢٠١٧	٣٨٦٥٦٠	١٢٩٥٣٤٣٠٢	١٩٢٢٣٠٦٢	١٩٣٨٩٨٢	١٩٠٢٣٠٤
٢٠١٨	٥٣١٣٢١	١٢٨١٨٧٣٥٢	٢١٦٦٧٢٥١	٢٠٥٠١٢٤	٣٦٧٠١٩٣
٢٠١٩	٧٧٧٩٨٥	١٣٣٢٤٥٧٤٣٩	٢٣١٠.٣٥٠	٢١٣٦٨١٨٥	٢٠٣٦٦٢
٢٠٢٠	٩٥١٠٢٠	١١٦٣٢٢٢٠٤١	٢١٦٧.٣٢٢	١٦١٦٦٣٤٦	٧١٣٠٥٠٩
٢٠٢١	٧٥٦١٥٩٢	١١٥٧٥٠.٣٢٥	٢٥٩٨.٤٥٦	١٢٤١٨٤٢٦	٨٧٨٦٤٨٥
٢٠٢٢	٦٨٨٤٥٨٢	١٢٢٥٠.٣٨٢٥	٣٣٨٨٥٨٦	١٢٤٩٨٨٣٦	٦٥٨٦٧٨٤

المصدر: وزارة التخطيط ،دائرة الحسابات القومية ،سنوات مختلفة.

٣- **قطاع الصناعة:** أماّ بالنسبة لقطاع الصناعة فإن العراق قد مر بظروف ساهمت إلى حد بعيد في تخلف قطاع الصناعة التحويلية، ومن أبرز هذه الظروف هي الحروب الطويلة التي مرت بها البلاد، الامر الذي انعكس في تراجع الإقبال على الاستثمار في هذا القطاع و خصوصا الصناعات الكبيرة، فظلاً عن عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة بسبب أن تكاليف الإنتاج المحلية تكون كبيرة مقارنة مع المنتجات المستوردة، وبالتالي تكون المنافسة صعبة يضاف الى ذلك التنوع وعدم القدرة على مواكبة التطورات في أساليب الإنتاج فضلا عن سياسة الإغراق السلعي وسيطرة المنتجات المستوردة على السوق العراقية، فنلحظ من جدول (٣) أن الفرق في مستوى الإنفاق لهذا القطاع من عام ٢٠١٠ والذي بلغ حجم الإنفاق العام فيه حوالي ٣٢١٧٥٩٢ مليون دينار أماّ في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ حجم الإنفاق العام فيه بحدود ٣٣٨٨٥٨٦ مليون دينار .

٤- **قطاع الخدمات** : إن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة مقارنة مع نسبة مساهمة قطاعات اخرى مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، إذ إن نسبة هذا القطاع بقيت مرتفعة طوال مدة الدراسة، وأهم أسباب هذا الارتفاع هو حجم القطاع العام في الاقتصاد العراقي اضافة الى حجم الإنفاق العام لهذا القطاع كان كبير وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ إذ إن غالبية هذه النفقات كانت بهدف زيادة مستوى الخدمات عامة، وكانت هذه الخدمات تتمثل بالإدارة العامة والدفاع والإعمال الصحية والخدمات التربوية والمعاهد والجامعات الحكومية وأيضا كل من الأبحاث والخدمات الطبية والبيطرية وخدمات التكافل الاجتماعي، و قد بلغ حجم الإنفاق العام لهذا القطاع خلال عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠٣٥٥٩٥ مليون دينار وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة إنفاق الحكومة على العمليات العسكرية من أجل حربها ضد الإرهاب وما تبع هذه الحرب من تهجير للسكان وتدمير البنى التحتية، أماّ في عام ٢٠٢٢ فقد بلغ حجم الإنفاق حوالي ٢٢٦٣٤٢٧٣ مليون دينار، فظلاً عن الاسباب السابقة فقد سعت الحكومة الى تحقيق مطالب شعبية ضرورية وامتصاص الغضب الشعبي الامر الذي ساهم في خلق مزيد من الإنفاق العام من اجل توفير الخدمات العامة للمواطنين وتحقيق مطالبهم.

٥- **قطاع الكهرباء:** أزداد تدهور قطاع كهرباء في العراق وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة لذلك استحدثت الحكومة مولدات أهلية في محاولة يائسة منها لحل المشكلة، وبلغ عدد هذه المولدات في عام ٢٠٢٢ حوالي ٤ ملايين ونصف مولدة كهرباء تعمل بالكاز والديزل ، وبينت الدراسات أن العراقيين

ينفقون حوالي مليار دولار من أجل شراء الطاقة وهذا المبلغ كاف لحل مشكلة الكهرباء في حوالي سنتين في أسوأ الاحتمالات، ولم تتمكن السياسات الحكومية المتعاقبة من حل مشكلة الكهرباء على الرغم من حجم الإنفاق لهذا القطاع، حيث بلغت قيمة الإنفاق العام على هذا القطاع في عام ٢٠٠٣حوالي٢٠٤٣٣٨ مليون دينار وفي عام ٢٠٢٢ بلغ الإنفاق العام على هذا القطاع١٢٤٩٨٨٣٦ مليون دينار، إذا نلاحظ أن هذه الزيادة لم تكن فعالة وناجحة في توفير الطاقة للمواطنين نتيجة الفساد الكبير وتلكؤ في تنفيذ مشاريع مهمة وأساسية كانت كفيلة بتطوير هذا القطاع.

الجدول (٤)

الإنفاق العام القطاعي (ب) بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنوات	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	المال والتامين	القطاعات الخدمية والاسكان
٢٠٠٣	٢٢٤٤٨٥	٣٦٢٣١٨	٧٧٤٧٩	١٨٠٥٢٣٩
٢٠٠٤	٢٤٨٦٥٨	٩٦١٥١٩	٥٧٤٣٢٧	١٠١٨٥٥٣٥
٢٠٠٥	١٨٨١٤٨	١٢٦١٠١٩	٤٧٤٢٧٩	١٠٣٥٥٥٩٥
٢٠٠٦	٢٨٩٦٢٨	٥١٠٢٥٦	٢٤٧٥٨٦٦	١٠٩٣٥٥٩٥
٢٠٠٧	٢٦٦٦٣٦	٥٦١٢١٦٠	١٦٥٨٧١٨	١١١٤٣٢٤٤
٢٠٠٨	٤٤٥٩١٤	٧٨٥٤٧٦٠	٢٢١٥٠٢٤	١٢٠٦٣٤٤٦
٢٠٠٩	٦٢٩٩٢٩	٤٣٤٣٦٢٥	١٢٣٩٤٨٢	١٢٤٧٣٦٤٦
٢٠١٠	٥١٤٨١٣٥	٣٨٦١١٢١	٢٥٧٤٠٧٣	١٣٢٦٠٩٤٦
٢٠١١	٥٥٤٨١٨٥	٤٦٤٦١١١	١٥٥٤٩٣٢٩	١٤٢٧٥٥٦٩
٢٠١٢	٦٨٤٨٥٣٨	٣٥٦٢٣٧٨	١٢٦٤٦٧٩	١٦٢٥٨٩٩٢
٢٠١٣	١٧٨٣٥٨	٣٨٢٤٦٨٩	٣٩٩٤٠٦٦	١٧٤٤٥٥٣٩
٢٠١٤	٤٢٤٩٥٨	٢٧٨٦٩٨١	٥٤٢٧٧٧٨	١٧٨٥٠٨٢٩
٢٠١٥	٥٣٢١١٦	٤٣٤٢٧٩٢	٧٦٤٣٢٩٤	١٨٣٥٢٣٩٢
٢٠١٦	٣١٤٩٢٥	٤٣٠٧١٢٣	٨٠٨٧٩٥٨	٢٠٨٦٥٢٩١
٢٠١٧	٨٣٠٤٥٠	٤٠٣٢٥٨٧	٤١٥٠١٥٥	٢٠٥٦٤٩٩٢
٢٠١٨	٧١٠٩٥٨	٤١٠٢٩٨٧	٥٣٢٧٤٢٩	٢١٠٦٦٧٩٢
٢٠١٩	٦١٧١٢٥	٣١١٥٧٢٠	٣١٥٣٩٣٠	٢٢٢٦٤٠٩١
٢٠٢٠	٧٥٥٤٧٥٧	٢٥٩٢٩١٢	٧١٣٠٥٠٩	١٩٥٦٤٠٩١
٢٠٢١	١٠٤٩١٢٩٧	٣٠٤٤٧٣٥	٩٩٣٠٥٠٩	١٩٨٦٤٠٩١
٢٠٢٢	٨٧٩٢٦٩٧	١٥٤٤٧٣٢	١٠٤٣٠٢٠٩	٢٢٦٣٤٢٧٣

المصدر: وزارة التخطيط ،دائرة الحسابات القومية ،سنوات مختلفة

٦- **قطـاع النقـل والمواصـلات:** تعرضـت شـبكة النقـل والمواصـلات فـي العـراق إلـى تخريـب كبيـر وأضـرار جسـيمة نتيجـة للأزمـات السياسـية والفسـاد بعـد عـام٢٠٠٣، إذ أحتاجـت الحكومـة إلـى وقت طويـل مـن أجـل إعادتهـا إلـى العمـل مـرة أخـرى، وأيضـا أنفقـت الهيئـات والـوزارات مبـالغ كبيـرة مـن أجـل تطـوير هـذا القطـاع وفـتح العديـد مـن المنشـآت التـي تسـهم فـي توسـيع شـبكة النقـل سـواء بـين محافظـات العـراق فـي الـداخل او بـين العـراق ودول الجـوار، وتطـوير مجـالات النقـل كافـة سـواء البريـة والبحريـة والجويـة، إلا أن مـا تـم تحقيقـه مـن هـذه المشـاريع لا يـتلاءم مـع مـا تـم إنفاقـه مـن أجـل توسـعة وتطـوير هـذا القطـاع، إذ بلـغ الإنفـاق العـام علـى قطـاع الكهربـاء عـام٢٠٠٣ حـوالي٢٢٤٤٨٥ مليـون دينـار، وقـد تضـاعف حجـم هـذا الإنفـاق بشـكل كبيـر إذ بلـغ فـي عـام ٢٠٢٢ حـوالي ٨٧٩٢٦٩٧ مليـون دينـار، وهـذا يبـيّن حجـم الإنفـاق الـذي يحتاجـه هـذا القطـاع مـن أجـل إعـادة المنشـآت القديمـة إلـى العمـل مـرة أخـرى ، وبنـاء منشـآت جديـدة مثـل المطـارات وترميم الموانئ وتوسعة شبكة سكك الحديد.

٧- **تجـارة الجملـة والمفرد:** إن أقطـار العـام ترتبط كلهـا ارتباطـا وثيقـا عـن طريـق التجـارة الخارجيـة، وقـد ازداد حجـم التجـارة الدوليـة خـلال العقـود الأخيـرة بشـكل كبيـر وبنسـب فاقـت العقـود الماضـية (علـي، ١٩٨٤:٢١٣,٢٠٧)، ونتيجـة لمـا تعـرض لـه العـراق مـن ظـروف ومـا أفرزتـه السياسـة الخارجيـة للبلـد مـن تـدهور وعـدم اسـتغلال للفـرص الموجـودة فـي البلـد و التـي يوفرهـا موقـع العـراق وأيضـا مـا يتمتـع بـه ن إمكانيـات بشـرية ومـادية قـادرة علـى تحقيـق طفـرة كبيـرة فـي مجـال التجـارة، وبلـغ مقـدار الإنفـاق العـام علـى قطـاع التجـارة عـام ٢٠٠٣ حـوالي ٣٦٢٣١٨ مليـون دينـار ليـزداد الإنفـاق العـام علـى قطـاع التجـارة شـيئا فشـيئا ليبلـغ فـي عـام٢٠٢٢ حـوالي ١٥٤٤٧٣٢ مليـون دينـار.

٨- **المـال والتـأمين:** إن القطـاع المصـرفي هـو عصـب الحيـاة الاقتصـادية فـي البلـدان المتقدمـة، وتضـافرت عوامـل عديـدة سـاهمت فـي تـأخر هـذا القطـاع فـي العـراق، ومـن أبـرز هـذه العوامـل هـي السـرقات التـي تعرضـت لهـا المصـارف العراقيـة فـي عـام ٢٠٠٣ بعـد الحـرب وفـي عـام ٢٠١٤ عنـد دخـول العصـابات الارهابيـة إلـى الموصـل، بلأضـافة الـى العقوبـات المتكـررة علـى المصـارف العراقيـة وهـذا صـاحب إهمـال الحكومـي لهـذا القطـاع لسـنوات طويلـة، وهـذه العوامـل وغيرهـا سـاهمت فـي جعـل القطـاع المـالي غيـر قـادر علـى مواكبـة التطـور العالمـي والمسـاهمة فـي إحـداث تقـدم فـي القطـاع المـالي، الأمـر الـذي سـاهم فـي زعزعـة الثقـة بالنظـام المصـرفي وأدى إلـى سـيطرة بعـض الجهـات الحكوميـة المتنفـذة علـى النظـام المصـرفي والتحكـم

بـه، وايضـا عـدم الاسـتقرار فـي سـعر الصـرف والـذي يـؤثر بشـكل كبيـر علـى قـرارات الاسـتثمار لـدى المستثمرين، وعلى الرغم من حجم الإنفاق الكبير على هذا القطاع إلا أن أثر هذا الإنفاق بقي محدودا، حيث بلغ الإنفاق العام المخصص لهذا القطاع عام ٢٠٠٣ بعد انهيار النظام السياسي ٧٧٤٧٩ مليون دينار وفي عام ٢٠٢٢ بلغ ١٠٤٣٠٢٠٩ مليون دينار .

ونصل إلى نتيجة من خلال التحليل السابق مفادها أن من أهم أسباب عدم تحقيق الإنفاق العام للتنويع الاقتصادي هو عدم التوازن في توزيع الإنفاق العام على القطاعات، حيث يخصص قدر كبير من هذا الإنفاق لقطاعات معينة وإهمال عدد كبير من القطاعات أخرى، الأمر الذي يساهم بلا شك في تخلف هذه قطاعات وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من عدم توافر العوامل الأساسية لتطويرها، والسبب الآخر الذي يمكن أن يعزى إليه تخلف قطاعات هو انتشار ظاهرة الفساد واستغلال المال العام دون رقابة ،الأمر الذي جعل العديد من المشاريع الحيوية والمهمة غير مكتملة أو يتم إكمالها بطريقة غير كفؤة.

المبحث الثاني

التنويع الاقتصادي في العراق

وعلى مدى العقدين الماضيين نجد أن أحداث التنويع في الاقتصاد العراقي بعيد عن القطاع النفطي هو أمر في غاية الصعوبة ، وذلك لوجود نقص كبير في البنى التحتية الممهدة لعملية التنويع وفي هذا المبحث نبيّن مدى تحقيق مؤشرات التنويع في الاقتصاد العراقي .

أولاً: مؤشر معدل التغير الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي

يعد مؤشر التغير الهيكلي أحد أهم المقاييس التي تقيس التنوع الاقتصادي في البلد ،ومن المؤشرات المهمة للتعرف على حجم النمو الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، إذ نلحظ تتباين في نسبة إسهام الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بحسب أهمية كل قطاع، ويُعد اختلال الهيكل الاقتصادي من السمات الأساسية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي، فالتغير في هيكل الإنتاج يعد عاملا أساسيا في حدوث التغيرات مهمة في بنية الاقتصاد، ويسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق ثلاثة قطاعات رئيسة الأولى هي القطاعات السلعية ، وتشمل كلا من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعة وقطاع الكهرباء والماء وقطاع التشييد، أماّ الثانية فهي القطاعات التوزيعية والتي تضم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والموصلات والتخزين وقطاع المؤسسات المالية والتامين، والثالثة هي القطاعات الخدميةوتشمل قطاع الإسكان وقطاع الخدمات الحكومية والتي تضم (الإدارة العامة والدفاع والأعمال الصحية والخدمات التربوية والطبية)، وقطاع الخدمات الأخرى والتي تشمل (الخدمات الاجتماعية والخدمات الشخصية المتعلقة بالتعليم والترفيه) (زيني ، ، ٢٠٠٩ : ١٠٢) فمن خلال تتبع الإسهامات النسبية للأنشطة الاقتصادية الخاصة بالقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجدول (٥) نلحظ وبصورة جليّة مدى الاختلال في الهيكل الإنتاجي لتلك القطاعات، إذ تصدرت الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبة بلغت ٤٦.٤٪ ،وكان ذلك على حساب تراجع إنتاجية القطاعات الأساسية الأخرى المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية بمتوسط نسبة بلغت (٤.٧٪، ٢.١٪) على التوالي، إن هذا الارتفاع في إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يعود بشكل أساس إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا فضلا عن الزيادة في كميات النفط المصدر خلال العقد الأول من القرن الحالي ، و خصوصا مع تطبيق جولات التراخيص التي سمحت للشركات الأجنبية النفطية بزيادة الإنتاج

ومن ثم التصدير، وقد ترتب على أثر ذلك زيادة اهتمام الحكومة بالقطاع النفطي على حساب القطاعات الأخرى.

الجدول(٥)

الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع التعدين	الصناعات التحويلية	تجارة الجملة والمفرد	النقل والمواصلات
٢٠٠٣	٨٠٣٤٥٦٧	٦٥٨٣٦٥١٣	٩٨٦١٥٣	٦١٩٨٥٦٤	٧٣٦٠٤٥٣
٢٠٠٤	٦٩٨٢٠٥٤	٥٨٦٠٩٥٧٣	١٨٠١٥٤٣	٥٣٦٨٨٢٣	٨٠٩٦٥٤٣
٢٠٠٥	٧١٤١١٤٥	٥٩٨٢٧٢٩٠	١٣٤٥٦٨٧	٥٨٩٩٤٢٣	٨٢٨٦٨٤٩
٢٠٠٦	٦٣٥١٦٢٣	٦٠٧٧٥٦٦٥	١٦٤٢٤٦٨	٧٣٢٧٦٢١	٧٧٧٤٥٦٢
٢٠٠٧	٥٤٥٨٦٤٣	٥٩٢٦٥٣٤٣	١٧٨٢٤٦٩	٦٧٥١٥٣٣	٧٣٥٢٦٥١
٢٠٠٨	٤٥٨٢٥٢٧	٦٧١٧٦٤٤٢	٢٠٥٤٤٧٠	٦٣٩١٤٣٦	٦٦٣٠٤٣١
٢٠٠٩	٦٤٧٩٦١٢	٥٣٩٥٥٦٥٨	٣٢٣٩٧٨٥	٩٤٦٩٤٥٢	٨٠٩٩٧١٢
٢٠١٠	٦٨٦٧٥٧٩	٥٩٩٥٦٧٦٤	٣٠٣٧٨٣١	١٠٠٣٤٣٣٦	٧٦٥٩٤٧١
٢٠١١	٦٥٤٥٤٧١	٧٥٩٨٨٨٧١	٣٩٨٤٥٦٧	٩١٠٧٢٣٤	٦٦٨١٣٤٥
٢٠١٢	٦٦٥٠٦٨٣	٨١١٤٩٠٥٧	٤٣٧٩٩٧٥	٩٤٠٧٤٥٣	٩٢٤٥٦٢٢
٢٠١٣	٨٣٧٦٦٤٣	٨١٣١١٧٨٥	٤١٨٨٥٧٢	١١٥١٣٥٤٢	٩٥٩٧٣٨١
٢٠١٤	٩٠٩٨٤٦٨	٨٠٨١٦٧٨٩	٣٣٨٩٥٥٣	١٣٥٥٤٣١٠	١٣٣٨٥٦٢٩
٢٠١٥	٨٧٩٨٦٥١	٥٦٤٥٦٤٥٣	٣٦٦٦٧٠٣	١٨٥١٦٥٣٢	١٦٣١٦٧٤٣
٢٠١٦	٧٩٢٣٦٣١	٦٢١٣٧٧٤٣	٤١٧٤٤٦٤	٢٠٢٢٧٨٨٣	٢٢٩٣٤٧٢١
٢٠١٧	٦٧٩٤٥٩٣	٧٧٨٣٣٦٧٤	٤٧٣٥٦٩٢	٢٦٧٦٤٣٢٨	٢١٢٠٤٥٣١
٢٠١٨	٥٠٥٢٧٤٣	٩٩١٤٥٥٧١	٣١٥٥٦٣٧	١٤١٠٥٦٢٢	١٩٩٩٤٥٨٢
٢٠١٩	٧٣٢٧٦٧٤	٩٦٥٩٩٧٨٢	٤٤٤١٦٣١	١٧٣٢٤٣٨٤	٢٠٨٧٥٦٤١
٢٠٢٠	١١٣٣٧٣٣٥	٧١١٦٧٤٩١	٥٦٥٩٦٦٣	١٦٠٣٦٥٧٢	١٨٩٦٥٤٢٨
٢٠٢١	٦٣٤٨٦٩٢	٩٠٢٧٦٧٨٤	٤٣٦٤٥٤١	١٣٤٩٤٣٢٨	١٩٦٤٣٤٦١
٢٠٢٢	٥٩٣٧٥٤٦	١٢١٠٣٤٥٦٥	٤٦٦٥٥٢١	١٢٧٢٤٣٦١	١٨٢٣٦٨٨٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.

وعلى الرغم من أن بعض القطاعات السلعية مثل قطاع الزراعة والصناعة تحقق معدلات نمو موجبة احيانا ، وتساهم في تكوين نسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تعاني من تشوهات عدّة في هياكل إنتاجها وان نسب إسهامها متواضعة جدا ولا تتناسب مع إمكانات الاقتصاد العراقي ولا مع السياقات التاريخية لها و خصوصا قبل التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣، وتعد هذه الاختلالات بمثابة تحديات وعقبات تواجه عملية تنويع الاقتصاد العراقي، وأبرز ما يساهم في هذه الاختلالات هو

حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال السنوات الأولى من التغيير السياسي، إذ توقف الكثير من المنشآت الصناعية والتي كانت تشكل البنى التحتية الاساسية للاقتصاد الوطني مثل صناعة الحديد والصلب، وصناعة الأسمنت والبتروكيمياويات فظلاً عن صناعات أخرى كالأسمدة والكبريت والفوسفات، وزيادة على ذلك أن نقص إمدادات الطاقة الكهربائية وتقادم الآلات والمعدات وعدم مواكبتها للتقنية في العالم الخارجي كل هذه المشكلات انعكست بشكل سلبي على مستوى إسهام تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (عبد الرضا و محمد ،٢٠١٦ : ٥٥).

الجدول(٦)

الاهمية النسبية القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي(ب) بالأسعار الثابتة للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنوات	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	المال والتامين	القطاعات الخدمية والسكان
٢٠٠٣	٦١٧٧٨٦٩	٩١١٤٤٦	٤٨٤١٣٢	٦٠٠٢٣١
٢٠٠٤	٣٧٤٤٦٨٨	٨٠٩٢٢٥	١٤١٦٣٤٢	١٤٣٧٣٢١٣
٢٠٠٥	٣٨٢٩٥٦٢	٨٢٨٣٤٦	١٥٤٩٤٣٣	١٤٩٠٤٤٢٣
٢٠٠٦	٣٩٤٢٥٧٦	٨٧٦٥٨٣	١٦٤٢٥٤١	١٩٢٢٣٤١٧
٢٠٠٧	٤٩٠١٥٦٤	١٠٠٢٦٣٤	١٨٩٣٠٨٥	٢٢٩٤٣٢٥٨
٢٠٠٨	٥٠٦٥٥٥٣	١٤٤٧٨٩٨	١٣٠٦٣٤٥	٢٦٠١٢٣٦١
٢٠٠٩	٥٣٥٧٦٢٣	٢٢٤٢٣٥٦	١٣٧٩٣٧٤	٣٤٣٨٦٧٣٨
٢٠١٠	٨٣٧١٧٢٣	٢٢٧٧٦٤٥	١٩٨٤٣٨٢	٣١٨٩٣٤٤٦
٢٠١١	٦٨٣٠٤٢٥	٢٢٧٦٥٤٩	١٨٤٩٦٤٥	٢٩٠٢٤٥١٢
٢٠١٢	١١١٩٤٢٣٦	٢٧٥٧٧٤١	٢٩١٩٦٣٩	٣٤٥٤٣٧٤١
٢٠١٣	١٤٨٣٤٥٣٥	٣١٤١٤٥٦	٢٦١٧٥٥٣	٣٨٩١٣٥٢١
٢٠١٤	١٢٤٨٤٣٢٤	٤١٠٣٦٧٥	٢٣١٩٣٧١	٣٩٢٤٤٥٢١
٢٠١٥	١٦٦٨٤٥٥٢	٤٠٣٢٣٤٢	٣٤٢٩٤٢٣	٥٥٣٥٤٩٨٠
٢٠١٦	١٩٣٩٨٣٨١	٦٢٥٤٥٦٥	٣٩٦٣٢٥١	٦١٥٠٤٣٢٥
٢٠١٧	١٢٥٥٤٤٢	٧٢٠٦٥٥٤	٥٤٣٥٤٣١	٥٤٣٥٤٥٢١
٢٠١٨	٨٦٣٠٦٨٤	٥٦٨٣٨٤٢	٣٩٩٤٢١٩	٥٠٧٣٤٣٦١
٢٠١٩	٩١٠٤٥٢١	٦٤٣٩٦٢٤	٤٤٤٤٣١١	٥٥٥١٣٢١٥
٢٠٢٠	٨٦٠٢٧٢٢	٧٤٢٩٦٢٣	٤١٠٥٣٢١	٥١٠٢٣٤٧٢
٢٠٢١	٨١٣٤٥٨٢	٢٩٧٦٥٧٢	١٣٨٤٧٥٦	٥١٧٨٤٥٢١
٢٠٢٢	٤٦٦٥٦٥٢	٢٧٥٦٦٦٢	٦٣٦١٣٤	٤١٣٥٣٢٤٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.

أماّ بالنسبة للقطاعات التوزيعية فلم تشكل بالمتوسط سوى ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنوات الحرب وما تلاها من سنوات، بسبب إنخفاض الطلب على النفط ومن ثم تفشي جائحة كورونا وفرض الحظر الشامل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إسهام القطاعات التوزيعية وبالخصوص تجارة الجملة والنقل والمواصلات إذ بلغت نسبة الإسهام بحدود ٢٢٪ عام ٢٠١٦ و ٢٠٪ عام ٢٠٢٠،أماّ القطاعات الخدمية التي يندرج تحتها كل من قطاعات ملكية دور السكن والخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية فقد تميزت بإرتفاع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طوال مدة الدراسة، إذ أخذت بالارتفاع التدريجي إلى مستويات مرتفعة إذ وصلت إلى نصف إسهام القطاع النفطي إذ بلغ متوسط إسهامها ٢٢.٨٪ وقد وارتبطت هذه الزيادة الكبيرة لحصة القطاعات الخدمية في تكوين الناتج بقدرة الدولة على تمويل قطاع الخدمات بمبالغ كبيرة.

وبالنتيجة ان استمرار القطاع النفطي بدور المهيمن واللاعب الابرز في تكوين الناتج المحلي ساهم إلى حد بعيد في زيادة التشوهات الهيكلية في الهيكل الاقتصادي وعدم تحقيق الهدف المنشود في أغلب خطط التنمية الوطنية والمتمثل بتنويع قاعدة الإنتاج الوطني.

ثانياً: الهيكل السلعي للصادرات

إن مستوى وقيمة الصادرات النفطية في العراق هائلة جدا عند مقارنتها مع الصادرات غير النفطية التي تكون محدودة وقليلة، إذ إن نصيب الصادرات النفطية في العراق إلى إجمالي الصادرات تجاوز الـ ٩٦% خلال مدة الدراسة.

فمنذ عام ٢٠٠٤ ارتفع مستوى صادرات القطاع النفطي بدرجة كبيرة، بسبب انفتاح الاقتصاد العراق على الأسواق العالمية، والرغبة الكبيرة لدى الكثير من الجهات الحكومية في التحول إلى الاقتصاد الحر حتى العام ٢٠٠٨ اذ نلحظ زيادة في مقدار الصادرات النفطية بشكل كبير الأمر الذي أسهم إلى حد بعيد في انتقال هذه الصادرات إلى الأسواق عالمية لتصريفها، وبشكل خاص في الأسواق الآسيوية، وفي عام ٢٠٠٩ وبسبب الأزمة المالية العالمية التي وصلت آثارها إلى أغلب اقتصادات العالم وتأثرت بها معضم الأسواق العالمية، المتمثلة بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وما صاحبها من تخبط في أسواق النفط العالمية، فإن الاقتصاد العراقي بطبيعة الحال هو غير مستقل ويعتمد بشكل هائل على القطاع النفطي لذا فهو قد تأثر بهذه الأزمة ايضا ، ثم عادت الصادرات النفطية للارتفاع بشكل تدريجي مرة أخرى حتى عام ٢٠١٤ والذي تعرض العراق فيها إلى دخول العصابات الإرهابية إلى غرب وشمال البلاد الأمر الذي أسهم إلى حد بعيد في تراجع الصادرات النفطية خلال سنوات الحرب الثلاثة،

وبعد هذه المدة تراجعت أسعار النفط العالمية مرة أخرى في عام ٢٠١٩ نتيجة لأزمة الوباء والتي اثرت على الاقتصاد .

ومما سبق نلحظ أن اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي أدى بالاقتصاد العراقي إلى الضعف والتأثر مع أقل تقلبات وكما اتضح ذلك في العام٢٠٠٩ وعام ٢٠١٥، اذ أنخفضت فيه مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٨٥,٤٪ ، وبالنتيجة بقي الاقتصاد العراقي يعاني من الهيمنة الريعية للنفط، على الرغم من وجود محاولات خجولة لتطوير الصادرات غير النفطية (بنهام ، ٢٠١٨: ١٤١).

الجدول (٧)

نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات في العراق بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبتها%	الصادرات غير النفطية	نسبتها%
٢٠٠٣	١١٧٩٥٩٤١	١٠٣٦٨٧٥٦	٩١.٧	١٤٢٨٤٤١	٨.٣
٢٠٠٤	٢٦٨٦٥٩٧١	٢٥٧٩٢٢٠٤	٩٦	١٠٧٣٧٦٦	٤.١
٢٠٠٥	٣٤٨١٠٨٩٤	٣٤٧٣٨٩١٦	٩٨.٨	٧١٩٨٢	١.٢
٢٠٠٦	٤٤٧٨٦٠٠٤	٤٤٦٩٢١٥٦	٩٩.٧	٩٣٨٨٣	٠.٣
٢٠٠٧	٥٠٧٦٢٢٤١	٤٩٤٨٨٤١٦	٩٧.٤	١٢٧٣٨٢٦	٢.٦
٢٠٠٨	٥٨٠٢٥١١٧	٧٥٧٠٨٩٧٤	٩٩.٧	٣١٦١٤٦	٠.٥
٢٠٠٩	٤٦١٣٣١٠١	٤٥٩٨٩١٩١	٩٩.٦	١٤٣٩١١	٠.٤
٢٠١٠	٦١٤٠٥١١١	٦٠٣٥٩١٣١	٩٨.٢	١٠٤٥٩٨٣	١.٨
٢٠١١	٩٧٣٩٢٤٢١	٩٧١١٧٠٢١	٩٩.٦	٢٧٥٤٠١	٠.٤
٢٠١٢	١١٠٠٦١٠٧١	١٠٩٧٠٨٩٤١	٩٩.٦	٣٥٢١٣٣	٠.٤
٢٠١٣	١٠٤٦٣٩١٧٢	١٠٤١٩٢٥٩٥	٩٩.٥	٤٤٦٥٧٩	٠.٥
٢٠١٤	١٠٣٧١٤٥٣٣	٩٨٢٩٧٢٩٩	٩٤.٧	٥٤١٧٢٣٥	٥.٣
٢٠١٥	٦٧١٩٢٤٨٨	٥٧٤٢٩٣٧٧	٨٥.٤	٩٧٦٣١٢١	١٤.٦
٢٠١٦	٥٥٣٥٣٠٦٠	٥١٦٣٤٤٨٩	٩٣.٢	٣٧١٨٥٧٢	٦.٨
٢٠١٧	٧٥٣٠٧١٨٠	٧٠٧٢٠٣٢١	٩٣.٨	٤٥٨٦٨١٥	٦.٢
٢٠١٨	٨٥٨٨٨٧٠٨	٨٠٨٩١٣٥٤	٩٤.١	٤٩٩٧٣٥٤	٦.٩
٢٠١٩	٩٣٣٥١١٨٥	٨٨٣٢١٣٧٢	٩٥.٢	٥٠٢٩٨١٦	٤.٨
٢٠٢٠	٥٧١٤١٥٢٦	٥٢٥١٢٥٥٧	٩١.٨	٤٦٢٨٩٦٨	٨.٢
٢٠٢١	١٢١٥٦٠٠٠٢	١١٥٩٥٠١١	٩٤.٩	٦٠٦٤٩٩٣	٤.٩
٢٠٢٢	١٨٠٩٦٠٠٠١	١٦٢٦٢٠٦٠٢	٩٢.٦	١٨٣٣٩٤٠٢	٧.٤

المصدر: وزارة التخطيط ،المركز الاحصائي الوطني للسنوات مختلفة ،العمود (٤) و(٦)من عمل الباحث

ثالثاً- الهيكل السلعي للواردات

يتكون هيكل الإيرادات العامة في العراق من مجموعة من الإيرادات أبرزها الإيرادات النفطية، وإيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى، وهذه الأخيرة تتضمن إيجار الممتلكات التابعة للدولة من المباني والأراضي وبعض المواقع التجارية، وأيضا إيرادات الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وغير المواطنين (الرسوم)، ويضاف إلى ذلك نصيب الموازنة من مكاسب شركات القطاع العام.

ويلحظ من الجدول (٨) أن إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت في عام ٢٠٠٥ الى ٤٠٤٣٥٧٤١ مليون دينار وهذا المقدار بدأ بالتزايد حتى عام ٢٠٠٨ بفعل تحسن اسعار النفط وزيادة كميات النفط المصدر للأسواق العالمية بعد القرار برفع الحضر عن الصادرات العراقية.

ويمكن توضيح هذا التقارب بين حجم الإيرادات العامة والإيرادات النفطية، ونلحظ أن حجم والإيرادات النفطية والإيرادات العامة تكون متقاربة بشكل كبير وفي الاتجاه نفسه، وفي عام ٢٠٠٩ فنرى أن مقدار الإيرادات العامة قد تراجع الى ٥٥٢٤٣٥٢٥ مليون دينار وذلك يعود بشكل اساس الى هبوط الإيرادات النفطية الى٥١٧٥٢٣٤٨ مليون دينار وكما بينّا سابقا أن سبب تراجع الإيرادات النفطية عام ٢٠٠٩ يعود إلى الأزمة المالية العالمية التي وصل فيها مستوى إنخفاض أسعار النفط إلى (٦٠) دولارا للبرميل، الذي أدى إلى إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة، ويتبينّ من الجدول أيضا أن إجمالي الإيرادات العامة قد وصلت إلى ارتفاعات متزايدة منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٢، وهذا يعود إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية التي تعدت مستوى ١٠٠ دولار للبرميل(عبد القادر و ابراهيم ،٢٠٢١ :٤٥) أماّ في الاعوام (٢٠١٥ و ٢٠١٦) نرى أن كلا من الإيرادات النفطية والإيرادات العامة حققت معدلات سلبية متزايدة بفعل ارتفاع المعروض النفطي في الأسواق، وأيضا بسبب تطور البدائل وظهور النفط غير التقليدي (النفط الصخري) وبكميات أكبر عما كان عليه في الماضي (الكبيسي ، سلمان واللامي ، ٢٠١٧)، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات بلغت ٤٩.٤٩ و ٤٨.٧٦ دولار للبرميل للسنوات (٢٠١٥ و ٢٠١٦) على التوالي، ويتبين بشكل عام من الجدول أن ارتفاع نسب مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد أدى إلى الاعتماد الكبير على تلك الإيرادات في تأدية البرامج الإنفاقية الحكومية ذات الالتزامات الثابتة (مكونات الرواتب والأجور وتخصيصات الرعاية الاجتماعية) التي لا يسمح بتخفيضها بشكل كبير والتي تكون معتمدة بالتالي على إيرادات معرضة للتذبذب والصدمات.

الأمر الذي يعرقل عملية الاستدامة المالية للعراق ويجعلها في مواجهة مخاطر كبيرة وهذا يساهم بالنتيجة إلى تحقيق معدلات عالية من العجز والدين الناتجة عن زيادة في الإنفاق العام، وفي حالة تراجع الإيرادات النفطية فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يحجم من مستويات الرفاهية لديهم، بسب قرارات غير موفقة اتخذتها الحكومات السابقة.

الجدول (٨)

مساهمة كل من الايرادات النفطية والايرادات الضريبية والايرادات الاخرى بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي للاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنة	اجمالي ايرادات الموازنة العامة	ايرادات النفط	الايرادات الضريبية	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في اجمالي الايرادات%	الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات العامة%	الاهمية النسبية للإيرادات الاخرى في اجمالي الايرادات%
٢٠٠٣	٢١٤٦٣٤٥	١٨٤١٤٥٩	٣٤٩	٨٥.٦٠	٠.١٢	١٤.١٨
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨٨٥١	٣٢٦٢٥١٠٩	٨٩١٢٧	٩٨.٧٠	٠.٣٠	٠.٨٠
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥٧٤١	٣٩٤٥٣٩٥١	٤٩١٥٧١	٩٧.٤٠	١.٣٠	١.٢٠
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٣	٤٦٩٠٨٠٤٢	٥٩٣٨٨٨	٩٥.٥٠	١.٣٠	٣.١٠
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤٨٤٨	٥٣١٦٣٦٤٥	١٧٦٢٥٠٤	٩٦.٦٠	٣.٣٠	٠.٠٧
٢٠٠٨	٨٠٦١٦٢٤٥	٧٧٥٨٩٤٤٣	٢٩١٨٦٣٦	٩٦.١٠	٣.٧٠	٠.١٠
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣٥٢٥	٥١٧٥٢٣٤٨	٣٣٣٥١٢٤	٩٣.٥٠	٦	٠.٣٠
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٢	٦٦٩٢٣٣٣٧	١٥٠٣٥١٥	٩٥.٢٠	٢.٢٠	٢.٤٠
٢٠١١	١٠٣٩٨٩٠٨٧	١٠٢٤٥٢٨١١	١٤٠٨١٨٥	٩٨.٤٠	١.٤٠	٠.١٠
٢٠١٢	١١٩٨١٧٢٢١	١١٧٢٧١٠٤٥	٢٣١١١٣٨	٩٧.٧٠	١.٩٠	٠.٢٠
٢٠١٣	١١٣٨٤٠٠٧٤	١١١٢١٠٧١٦	٢٥١٨٦٨٤	٩٧.٥٠	٢.٣٠	٠.٠٩
٢٠١٤	١٠٥٥٥٣٨٥١	٩٧٠٧١٩٧٨	١٨٩١٥٣٩	٩١.٨٠	١.٨٠	٦.٢٠
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٢٥١	٥١٣١٢٦٢٢	٢٢٢٦٦١١	٧٧.٠٠	٣.٤٠	١٨.١٠
٢٠١٦	٥٣٤١٣٤٤٥	٤٤٢٦٧٠٦٤	٣٨٩٨٠٦٩	٨٢.٧٠	٧.٣٠	٩.٨٠
٢٠١٧	٧٧٤٢٢١٧٢	٦٥٠٧١٩٢٨	٥٨٠٩٧٣٤	٨٤	٧.٥٠	٨.٤٠
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٣٣	٩٥٦١٩٨٢١	٥٦٨٦٢٠٤	٨٩.٦٠	٥.٤٠	٤.٩٠
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٩٥٤	٩٩١١٦٣١٩	٤٧٠١٤٥٢٥	٩٢.١٧	٣.٨٠	٤
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٨	٥٤٤٤١٨٥١٥	٤٧١٨١٨٩	٨٦	٧.٥٠	٦.٣٠
٢٠٢١	١٠٩٠٨١٤٦٣	٩٥٢٧٠٢٩٩	٤٥٣٦٣٥٦٢	٨٧.٢	٤.٢	٨.٥
٢٠٢٢	١٦٢٨٠١٣١١	١٥٣٣٤٤٥٢٢	٨٤٥٦٧٨٧	٩٤.٠٢	٤.٩	١.٢

المصدر :وزارة التخطيط ،المركز الاحصائي سنوات مختلفة ،العمود(٥) و(٦) و(٧)

وعند الحديث عن التغييرات في الإيرادات الضريبية، فيتضح من الجدول (٨) مستويات مساهمتها في إجمالي الإيرادات، إذ إنها لم تصل إلى أكثر من٧ % ما عدا ثلاث سنوات

وهي (٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٢٠) وحدث ذلك نتيجة جملة من إجراءات الحكومة من بينها بدء العمل بقانون التعرفة الجمركية الجديد عام ٢٠١٥ ، ليحل محل ضريبة إعادة الإعمار البالغة ٥ % التي أسهمت في فرضها سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٠٠٣، والرسوم على خدمات الهاتف وتذاكر السفر، والضرائب على دخل الشركات وأسهمت أيضا في هذه الزيادة رفع الأسعار المفروضة لعدد محدود من الخدمات التي تقوم بها الدوائر الحكومية، أماّ في عام ٢٠٢٠ فكان التحسن بمستوى قليل في نسبة مساهمة الضرائب الجمركية وكان ذلك بسبب التراجع الحاد في حصة الإيرادات النفطية الى إجمالي الإيرادات العامة، إن الإيرادات الضريبية لعام ٢٠٢٠ ارتفعت بشكل بسيط عند مقارنتها مع أعوامها السابقة، وإن النشاط الاقتصادي في العراق يزداد انتعاشه في حالة التي تكون فيها الضرائب متدنية بسبب أنها تسهم في تقليل الأعباء على الدخول والاستهلاك، ومن جهة أخرى أن إنخفاض الأعباء الضريبية تعطي رسائل مبطنة إلى عمق ظاهرة الركوب دون مقابل (الركوب المجاني) الذي يعني توظيف المجتمع للخدمات العامة من أجل خدمته دون الإسهام في دفع تكاليفها، وهذه الظاهرة تعد واحدة من أكثر الظواهر شيوعا في سلوك المالية العامة في العراق، الأمر الذي ساهم في تكوين فجوة ضخمة بين الإيرادات غير النفطية والإنفاق الجاري، على اعتبار إن معظم النفقات الجارية تذهب نحو تأمين الخدمات الأساسية للمجتمع. وهذا الاتجاه ينتج عنه زيادة في السلوك الاستهلاكي للسياسة المالية ويسهم في تقليل مستوى التدقيق والرقابة على النفقات الحكومية ومحاسبة الجهات المتنفذة، ويضاف إلى ذلك تراخي وإهمال الأجهزة الحكومية في السعي إلى توظيف الأمثل للموارد من أجل تنمية الاقتصاد وتطويره، وبالنتيجة عدم وجود خطة واضحة من أجل مبادلة الأدوار بين الحكومة والمجتمع في استدامة الموارد المالية، يضاف إلى ذلك أن تراجع الأدوار التمويلية للضرائب يساهم في توضيح أمر هام وهو غياب العدالة بين الأجيال، إذ إن الجيل الحالي سيترك للأجيال القادمة إشكالية المستوى المرتفع من العبء التمويلي للمورد الريعي للموازنة الحكومية وبالتالي سيكون لفشل الحكومة الحالية أو الحكومات السابقة آثار سلبية على الأجيال القادمة (صالح ، محمد، ٢٠١٠ :٣٧).

وبلنتيجة نتوصل الى أن للضرائب هنا تأثيراً محدودا كعنصر فعّال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الطلب الكلي المحلي، الذي في أغلب الحالات يتجه نحو قطاعات الإنتاج غير الوطنية دون الالتفات إلى قطاعات الإنتاج الوطنية، وهذا يعطي صورة واضحة أن مستوى تأثيرها يكون محدودا في توجيه الاستثمارات وتخصيص الموارد، لذا فالتطور المنشود

بالإعفاءات أو تدني العبء الضريبي بقي دون أهمية كبيرة في استمالة رؤوس الأموال العراقية الخاصة من أجل الدخول إلى النشاط الاقتصادي أو حتى في جذب رؤوس الأموال الأجنبية بالمقدار الذي يتوافق مع التوسع في الإعفاءات.

رابعاً: تكوين راس المال الثابت

من السمات المعروفة للاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على إيرادات القطاع النفطي، وان عملية إدارة هذا القطاع بجميع عملياته تتم على يد الدولة، وبهذا فإن القطاع العام هو القطاع المسيطر على الاقتصاد العراقي مقارنة مع القطاع الخاص،

جدول (٩)

إجمالي تكوين رأس المال للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة(٢٠٠٣- ٢٠٢٢)

مليون دينار

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت	تكوين راس المال الثابت (للقطاع العام)	تكوين راس المال الثابت (للقطاع الخاص)	نسبة القطاع العام من الاجمالي	نسبة القطاع الخاص من الاجمالي
٢٠٠٣	٤٩٠٩٦٥٠.٣	٤١٢٧١٥٣	٧٨٢٤٩٨.١٤	٨٤.٧٠	١٥.٨٣
٢٠٠٤	٢٨٥٧٨٠٧.٢	٢٤٨٧٧١٨.٢	٣٧٠٠٨٨.٧	٨٧.١٥	١٢.٨٥
٢٠٠٥	١٠١٨٢٣٦٢.٤	٩٧٤٣٤٧٧.٥	٤٣٨٨٨٥.٥	٩٥.٧٩	٤.٢١
٢٠٠٦	١٦٩١١١٥٤.٣	١٦٠١٣٣٩٥.٤	٨٩٧٧٥٩.٨	٩٤.٧٩	٥.٢١
٢٠٠٧	٧٥٣٠٤٠٤.٣	٦٨٦١٠٣٩.٢	٦٦٩٣٦٤.٧	٩١.٢١	٨.٧٩
٢٠٠٨	٢٣٢٤٠٥٣٩.٢	٢٢٤٥٥١٠٣.٧	٧٨٥٤٣٥	٩٦.٧٢	٣.٢٨
٢٠٠٩	١٣٤٧١٢٤٢.٥	١٢٠٨٣٥٦٣	١٣٨٧٦٨٦	٨٩. ٧٩	١٠.٢٠
٢٠١٠	٢٦٢٥٢٧٧٦.٣	٢٤١٧٣٤٨٦.٦	٢٠٧٩٢٩٠.٢	٩٢.١٨	٧.٨٢
٢٠١١	٢٨٢٣٤٩٩٢.٤	٢٥٧٢٣٠٤.١	٢٥١١٩٠٧.٧	٩١. ٢٠	٨. ٧٩
٢٠١٢	٣٨١٣٩٨٧١.٨	٣٣٢٧٤٣٦٣.٠	٤٨٦٥٥٠٧.٣	٨٧.٣٤	١٢.٦٦
٢٠١٣	٥٥٠٣٦٦٧٦.٣	٤٥٠٨٦٥٤٦.٨	٩٩٥٠١٢٩.٦	٨١.٩٣	١٨.٠٧
٢٠١٤	٥٥٨٣٧٤٠٢.٤	٤١٨٨٩٦١٥.٥	١٣٩٤٧٧٨٧.٢	٧٥.١٢	٢٤.٨٨
٢٠١٥	٤٦٧٠٨٧١٦.٧	٢٩٩٠٤٩٤١.٢	١٦٨٠٣٧٧٤.٥	٦٤.١٢	٣٥. ٨٧
٢٠١٦	٦٥٨٩٨٧٦٣.١	٤٨٠٧٨٤٢٨.٦	١٧٨٢٠٣٣٥.٦	٧٢. ٩٦	٢٧.٠٣
٢٠١٧	٣٢٣٣٠٢٧٥.٣	١٧٥٠٣٥٤١.٣	١٤٨٢٦٧٣٤.٢	٥٤.٢٤	٤٥.٧٦
٢٠١٨	٣١٩٤٤٥٧١.٣	١٨٩١٤٩٣٨.٢	١٣٠٢٩٦٣٧	٥٩.٣١	٤٠.٦٩
٢٠١٩	٥٤٥٨٠٠٠٩.٨	٤٣١٢٤٦٠٩.٣	١١٤٥٥٤٠٠.٩	٧٩.١١	٢٠.٨٩
٢٠٢٠	١٦٧٥٤٩٠٦.٩	٤٦٤٩٤٣.١	٩٢٨٩٩٦٢.١	٥٥.٥٤	٢٧.٦٠
٢٠٢١	٢٤٨٢٥٣١٩٣.٤	١٣٤٦٨٠٩٠.٢	١١٣٥٧٢٢٨.٣	٥٤.١٣	٤٥.٤
٢٠٢٢	٢٢٤٦٧٨٩٠٩.٩	١٤٥٨٩٧٠٦٦	٧٨٧٨١٨٤٤	٦٤.٨	٣٥.٢

المصدر الجهاز المركزي الاحصائي سنوات متفرقة ،العمود ٥ و ٦ من عمل الباحث.

ويمكن إيضاح ذلك أكثر بواسطة استعراض نسب مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول (٩)،إذ نلحظ أن هناك ارتفاعا في نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص، والتي أخذت النسبة فيه بالتذبذب والتراجع في كثير من السنوات وخاصة بعد عام ٢٠٠٣، وذلك يبيّن مدى تعرض القطاع الخاص إلى تدمير وخراب كبير نتيجة الحرب التي قامت في هذا العام والتي أدت إلى تعرض أغلب المشاريع الخاصة إلى الهدم والتوقف عن العمل ،وأيضا رافق ذلك عدم وجود طلب محلي مناسب على المنتجات المحلية التي بقيت تعمل وذلك أدى إلى إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة (عبد ، ٢٠١٧ : ٤٥).

إذ سجّل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي أقل نسبة في عام ٢٠٠٨ والتي بلغت ٠,٥٠ %، وخلال السنوات التي تلت هذا العام وبسبب توجه الحكومة نحو اقتصاد السوق والتحرر وتشريع قوانين الاستثمار، ونرى أن نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص أخذ بالارتفاع بشكل تدريجي ولكنه بقي متواضعا مقارنة مع القطاع العام، بسبب كون القطاع الخاص العراقي يتصف بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة، ذلك نتيجة لان القطاع الخاص في العراق يمتاز بأنه يبحث عن فرص الاستثمار مضمونة الربحية، أي أنه لا يخاطر في الدخول إلى مشاريع الاستثمارية ذات العائد طويل الأجل (الربحية على الأمد البعيد) نتيجة الظروف الصعبة التي جعلت من الصعب التنبؤ بمستقبل البلد، كما أن الاستثمارات الأجنبية بقيت هي الأخرى متراجعة جدا، نظرا لغياب الاستقرار السياسي الأمر الذي يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي اقتصاد يعاني من عدم التوازن، اماعند الحديث عن القطاع العام نلحظ أن النسبة ظلت مرتفعة طوال المدة المذكورة وهذا يبيّن المكانة الكبيرة والمساهمة الكبيرة الذي يتمتع بها القطاع العام في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فظلاً عن ان مشاريع النفط الخام تقوم بقيادة الاقتصاد العراقي بأجمعه وهذا يعني بالنتيجة بقاء القطاع العام هو الركيزة الاقتصادية الأهم في الدولة، كما أن الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تعد زيادة حقيقية بلكامل وإنما هي تمثل في معضمها عمليات تعويضية من أجل إعادة إعمار أغلب المناطق والقطاعات التي تعرضت للاندثار بسبب الظروف التي يمر بها العراق.

خامساً: مؤشر البطالة في العراق

إن معدل البطالة يعد واحدا من مقاييس الحرمان للمجتمع البشري، وأيضا يبين درجة استعداد الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وبعد انهيار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، وبداء مرحلة الصراع الداخلي الذي حصل بسبب غياب السيطرة المركزية، فقد أصدرت قوات التحالف قرارا بحل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية وهيئة التصنيع العسكري،

الجدول (١٠)

معدل البطالة في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٢)

السنة	معدل البطالة في العراق%
٢٠٠٣	٢٨.٢٠
٢٠٠٤	٢٦.٣٠
٢٠٠٥	١٧.٨٠
٢٠٠٦	١٧.٦٠
٢٠٠٧	١١.٧٠
٢٠٠٨	١٥.٢٠
٢٠٠٩	١٤.١
٢٠١٠	١٢.٣
٢٠١١	١١.١
٢٠١٢	١١.٨٠
٢٠١٣	١٢.٢٠
٢٠١٤	١٧.٣٠
٢٠١٥	١١.٤٠
٢٠١٦	١٠.٥٠
٢٠١٧	١٣.٧٠
٢٠١٨	٢٣.٥٠
٢٠١٩	٢٧.٤٠
٢٠٢٠	١٩.٦
٢٠٢١	١٤.٢
٢٠٢٢	١٣.٣

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

الأمر الذي كانت له تداعيات كبيرة منها ارتفاع معدلات البطالة إلى معدل يزيد عن٢٨ .١٠ % من القوة العاملة بحسب الإحصائيات الرسمية، وهذا يوضح مدى الطاقة البشرية الضائعة والمهمشة، وسعت الدولة بعد ذلك إلى إعطاء فرص عمل لآلاف الشباب، عن طريق توظيف أعداد كبيرة منهم في الأجهزة العسكرية التي تكونت بعد الاحتلال من أجل التقليل من مستوى البطالة، ونتج عن ذلك تراجع في معدلات البطالة بسبب الزيادة في الاستخدام الحكومي خلال الأعوام (٢٠٠٦– ٢٠١٢) مما أدى إلى إنخفاض تدريجي في البطالة الظاهرة في العراق، وتقلص مستوى البطالة من ١٧.٦٠ %إلى ١١.٨٠% على التوالي، وتواصل الهبوط حتى وصل الى ١٠.٥٠٪ عام ٢٠١٦ (ميرزا : ٢) ان قصور السياسات الاقتصادية بعد ذلك عن أيجاد وضائف عمل للشباب تحدث تهميشا اجتماعيا واقتصاديا لهم، فقد زاد عدد الشباب القادرين على العمل والذين يفدون الى سوق العمل بمعدل ٢٧%بحسب اسقاطات السكان لسنة ٢٠١٩ مما شكل ضغط على سوق العمل، الأمر الذي عقد من المشكلة وساهم في زيادة الضغط على سوق العمل والحكومة ، وتسبب ذلك بتقليص الفرص التي من الممكن أن تتاح أمام الشباب في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مستقرة، وإن عدم إيجاد فرص العمل يزيد من مشاعر الإحباط وعدم الرضا والغضب لدى الشباب، وتوضح البيانات ان عام ٢٠١٨ شهد معدل البطالة بلغ بحدود ٢٣٪(جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،٢٠١٨) الأمر الذي كان حجر الزاوية في شيوع أغلب المشاكل الاجتماعية والتي وصلت إلى القمة في عام ٢٠١٩ وتمثلت بالانتفاضة الشبابية أو ما يسمى (بثورة تشرين)، التي تضمنت مجموعة من المطالب من جملتها العمل على تطوير قطاع الخاص وزيادة فرص العمل في القطاع العام، إذ لم تساهم ثروة البلاد النفطية في تطوير مستوى معيشة العراقيين بسبب الفساد وسوء الإدارة وافتقار البلد إلى أبسط مقومات الخدمات الأساسية التي يحتاجها المدنيون.

شكل (٢)
معدل البطالة في العراق للسنوات من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢

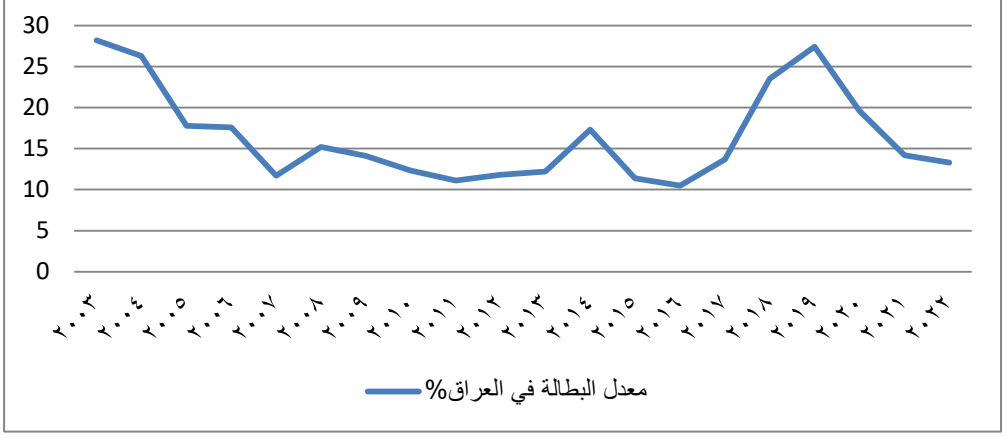

الشكل (٢) من عمل الباحث بلعتماد على بيانات الجدول (١٠)

ومن خلال الشكل رقم (٢) يتضح ان سنة(٢٠٠٣ و٢٠١٩) كانت من أكثر الأعوام التي شهدت معدلات بطالة عالية ومن الملاحظ أن كلا العامين قد ارتفعت فيها المشاكل السياسية والتدخلات الخارجية وعدم التوظيف الصحيح الإنفاق العام الذي أسهم إلى حد كبير في ارتفاع معدلات البطالة وإنخفاض مستوى الدخل وبالتالي انعدام الاستقرار وظهور العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية.

المبحث الثالث

وسائل تحقيق الإنفاق العام للتنويع الاقتصادي

على الرغم من التغير السياسي للسلطة لم تساهم الحكومات المتعاقبة في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وجعل قدراته الاقتصادية توازي القدرات الاقتصادية لدول الجوار، بل على العكس أزداد الأمر سوءا وتراجعت أغلب مؤشراته الاقتصادية وتوقفت مؤسساته الصناعية بسبب توقفها عن الإنتاج وذلك لعدة اسباب منها تقادم معداتها أو عدم قدرتها على منافسة المنتج الأجنبي ذو الجودة العالية والأسعار الرخيصة، فلقد أدت هذه التحديات إلى تعثر مجمل قطاعاته الاقتصادية باستثناء القطاع النفطي، وبقي الاقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط في تمويل الموازنة العامة، مما جعله عرضة للصدمات الاقتصادية التي تحدث جراء التقلبات في أسعار النفط العالمية.

أولاً: التحديات التي تواجه تحقيق اهداف الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي

تعرض الاقتصاد العراقي إلى العديد من التحديات والمشاكل الكبيرة التي أسهمت في تدني أدائه الاقتصادي على الرغم من وجود العديد من الموارد الطبيعية التي كان من الممكن استغلالها لتحقيق النمو المستدام لتنويع الاقتصاد العراقي، بل على العكس من ذلك فهي أدت إلى تقليص فرص التصنيع والتقدم ولم ينجح العراق في تكوين قاعدة إنتاجية متنوعة بسبب اعتماده على إيرادات النفط في تمويل الموازنة العامة، وعدم تحقيق أقصى نفع ممكن من النفقات الهائلة التي كانت مقتصرة على النفقات التشغيلية وبالتالي لم تسهم في التنويع الذي يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتحقيق هدف المنشود هو الحد من الاعتماد على مورد واحد قابل للنضوب، ومما يلي جملة من التحديات التي توجه الإنفاق العام.

١- تزايد الأعتماد على النفط

يعد العراق إحدى أهم الدول المنتجة للنفط الخام سواء على مستوى أوبك أم على مستوى العالم لامتلاكه احتياطات نفطية هائلة تصل إلى ١٤٤.٢ مليار برميل قابلة للزيادة، الامر الذي يجعله يحتل المركز الرابع عالميا بعد فنزويلا باحتياطي ٢٩٨ مليار برميل والسعودية ٢٦٥ مليار برميل وإيران ١٥٧ مليار برميل (عبد الرضا و محمد: ١٠) لذلك فانه من الطبيعي جدا أن يحتل القطاع النفطي المرتبة الأولى بنسبة إسهامه في الناتج المحلي

الإجمالي ويسهم بأكثر من ثلثي الناتج أي بحوالي ٧٦ % من بين القطاعات الاقتصادية، وهو بذلك أكبر بكثير من الكويت جارته المعتمدة على النفط والتي يشكل النفط فيها أقل من ٤٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، وأقل من السعودية التي يشكل النفط فيها ٤٥ % (جبار ، مصدر سابق : ١٠٠) وعليه يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد على مورد ناضب وحيد ، وقد تعاقبت الحكومات السابقة على تأكيد هذا المورد والاعتماد عليه من خلال السياسات الاقتصادية التي انتهجتها تلك الحكومات خلال المدة السابقة وعدم التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتحريره من فخ الريعية الأمر الذي أدى إلى نتيجة حتمية مفادها الاعتماد الكامل للموازنة العامة على الإيرادات النفطية وبنسبة عالية وصلت إلى ٩٠ % وهذا ما جعل الاقتصاد عرضة للمخاطر المترتبة على التذبذب المستمر لأسعار النفط العالمية، ومن ثم تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية في البلد (معروف، ٢٠١٦:٦٤٥).

إذ إن أغلب أسباب الإخفاقات التنموية والإدارية في السياسات الاقتصادية للبلد تعود إلى تقلب أسعار النفط نظرا لاعتماد العراق على إيراداته كمصدر أساسي للدخل، إذ إن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا وبلتالي فان التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية وهي أشياء يصعب على صناع السياسة إدارتها بفاعلية والتعامل معها، فتقلبات الأسعار تمارس تأثيرا كبيرا على وضع الموازنة العامة للدولة في مجال مساعيها للتخطيط التنموي وتنويع الاقتصاد، كما يؤثر سلبا على فعالية الاستثمار على اعتبار أن النفقات الاستثمارية هي أكثر النفقات عرضة للتقلب جراء إنخفاض إيرادات الموازنة العامة (ووتش ، ٢٠٠٥: ٢٧).

٢- استفحال ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة

تواجه الدول التي تزداد فيها ظاهرة الفساد صعوبة في أداء وظائفها الاقتصادية المتمثلة في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والمتمثلة بتخصيص الموارد وإعادة توزيع السلع والرفاه بين طبقات المجتمع، فضلا عن أن الفساد يقلص من سيادة الدولة ويعرقل تشكيل حكومة خاضعة للمساءلة والرقابة، ويزيد الفساد من القيود على الدولة من خلال وقعه السلبي على ماليتها العامة الذي يؤدي إلى تخفيض إيراداتها العامة ويضاعف من حجم الإنفاق العام والذي يسبب المزيد من فرص التهرب الضريبي ومحاولات الحصول على الإعفاءات

الضريبية بطرق غير قانونية والمساهمة أيضا في رفع تكاليف إنشاء المشاريع العامة الأمر الذي يزيد من الأموال المخصصة لهذه المشاريع (الزبيدي و السعدون ،٢٠٠٦ : ٢٩)

إن تفشي ظاهرة الفساد وانتشاره في أي بلد سيؤدي بشكل حتمي إلى سوء تخصيص الموارد وسيتجه الإنفاق العام بتجاه الأنشطة المظهرية دون أن تحظى القطاعات الإنتاجية بأسبقية الإنفاق مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى تشوه كبير في تخصيص الموارد وزيادة تكاليف الإنفاق العام كون الإنفاق العام ذهب في مجالات غير إنتاجية ولا تدر عوائد مالية تسهم في زيادة إيرادات الموازنة العامة (راهي : ٢٠٥).

إن للفساد آثار وإنعكاسات سلبية على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، فهو يقلص من سيادة القانون ويحجم دور مؤسسات الدولة بشكل يجعلها غير قادرة على تقديم خدماتها الأساسية المتمثلة بالصحة والتعليم والكهرباء والبناء والأمن (عودة ، ٢٠١٦: ١٣٥) وفي العراق ومع زيادة الصراع السياسي حول قضايا المستقبل الأمر الذي يهيئ لمناخ ملائم ومغرٍ للفساد إذ يتكون نتيجة لعدم وجود سلطة وطنية ذات صلاحيات كبيرة قادرة على فرض القانون، فظلا عن الانفتاح الكبير على العالم الخارجي في الآونة الأخيرة وما ينتج عن ذلك من الارتباط بدول الخارج لتسهيل عمليات خروج الأموال عن طريق الشركات الأجنبية ، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى آثار اقتصادية واجتماعية ضارة تمثلت في إضعاف النمو الاقتصادي للبلد وزيادة كلفة إنشاء المشاريع الاقتصادية (الحافظ ،٢٠١٢:٢٦٤)، ويُعد الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجه عملية التنويع الاقتصادي، بحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٩ التي أكدت أن الفساد السياسي يعد السبب الأهم والأبرز للفساد في العراق، والذي جعل العراق يحتل مراتب متأخرة في مؤشرات الفساد (حسن ، مصدر سابق : ٧) وفقا لتقارير منظمة الشفافية العالمية نجد أن مدركات الفساد في العراق لم ترتفع أكثر من ٢.ذ ٢ درجة و كما هو واضح في الجدول (١١).

جدول (١١)

مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٢)

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد التي حاز عليها العراق
٢٠٠٣	١٤٦	١٧٣	١.٨
٢٠٠٤	١٤٦	١٢٩	٢.٠
٢٠٠٥	١٩٤	١٧٠	٢.١
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	١.٨
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨	١.٦
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	١.٣
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦	١.٥
٢٠١٠	١٧٨	١٧٥	١.٥
٢٠١١	١٨٣	١٧٥	١.٨
٢٠١٢	١٧٦	١٦٩	١.٨
٢٠١٣	١٧١	١٦٦	١.٦
٢٠١٤	١٦٨	١٦٦	١.٦
٢٠١٥	١٦٩	١٦٥	١.٦
٢٠١٦	١٦٨	١٦٦	١.٧
٢٠١٧	١٨٠	١٦٩	١.٨
٢٠١٨	١٨٠	١٦٨	١.٨
٢٠١٩	١٨٠	١٦٢	٢
٢٠٢٠	١٧٩	١٦٠	٢.١
٢٠٢١	١٨٣	١٦٩	١.٩
٢٠٢٢	١٧٨	١٧٠	٢.٢

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في:

www.icgg.org: (TI) international transparency perception index (cpi) Corruption.

إذ يتباين مؤشر مدركات الفساد للدول في منظمة الشفافية العالمية وتتراوح الدرجات في هذا المؤشر بين صفر والعشرة، على أساس أن الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد وتعني العشرة وجود مستويات متدنية وغير عالية، وعليه يتبّين أن الفساد في العراق و تحديدا بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ قد استشرى في أغلب مؤسساته على الرغم من كل التشريعات والجهود المبذولة والمبادرات التي تكون في إطار مكافحة الفساد التي أطلقت من قبل الحكومات المتعاقبة من أجل التخلص والقضاء على

هذه الظاهرة، وساهم الفساد في التخصيص غير الكفؤ الإنفاق على المشاريع اقتصادية، وبالتالي لم يعمل هذا الإنفاق على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وأدى إلى هدر كبير بإيرادات العراق دون الاستفادة منها في تطوير مشاريع حيوية تساعد على تنويع الصادرات العراقية، لذلك نلحظ من الجدول أعلاه أن العراق يقع في المرتبة قبل الأخيرة في تسلسل الدول المشتركة في هذا التقرير، فضلا عن حصوله على مستويات متدنية في مؤشر الفساد وتراوحت النسبة بين (٢.٢-١.٩) والامر الذي انتج حرية أكبر التصرف بالمال العام من قبل المسؤولين في الدولة ، ومكن المفسدين من الزيادة في أنشطتهم وتوسيع حالة الفوضى في الممارسة الاقتصادية والسياسية لمؤسسات الدولة.

٣- الافتقار إلى التخطيط السليم

تكتسب عملية وضع الخطط التنموية بعدا وطنيا توحيديا للبلد فيما يتعلق بمستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أن رسم الخطط التنموية يسهم في بيان توزيع عوائد الريع النفطي بعدالة بين الفئات والمناطق المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى السلم المجتمعي وزيادة الشعور الوطني واللذان يعدان الحجر الأساس للتغلب على معظم مشاكل والمعوقات التي تعرقل عملية قيام برامج التنويع الاقتصادي (مرزا ، ٢٠١٨ : ٣٢٥) وفي ظل الضعف المؤسسي والاتجاهات الريعية للبلد واجهت عملية التخطيط صعوبات كبيرة منها تأثر السياسات الاقتصادية بالخطوط العامة للسياسات المقترحة في وثائق الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في خطة عام ٢٠٠٧-٢٠٠٥، إذ وضعت هذه الخطة بالحوار مع الخبراء القطاعين في الوزارات العراقية المختلفة والقطاع الخاص والأكاديميين معا. وبتكليف لجنة وزارية متخصصة بإعداد مسودة أولية للاستراتيجية القادمة وبإشراف البنك الدولي ومجموعة التنمية في الأمم المتحدة في إبداء الرأي فيها والتشاور مع المانحين (جمهورية العراق ، ٢٠٠٥-٢٠٠٧: ١٣) .

كما وضحت الخطة مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي كان الهدف منها أحداث تغيرات في البنية الاقتصادية من اجل التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ذلك عن طريق توجيه الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تمكين الاقتصاد من النهوض وتنويع قطاعاته (جمهورية العراق وزارة التخطيط وتكنلوجيا المعلومات ، ٢٠٠٥-٢٠٠٧: ٣٦).

الا ان هذه الخطة لم تضع رؤى شاملةمتوسطة وبعيدة المدى تعمل على تحديد اولويات المشاريع وتكاملها على اساس المنهج السنوي للتنمية(جمهورية العراق وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية ، ٢٠١٠-٢٠١٤: ٨).

ان تلك السياسات والبرامج الاصلاحية وبرامج التحول نحو اقتصاد السوق لم ترق كونها اجراءات وقواعد ملزمة التنفيذ بقدر ما هي اجراءات وليدة الحاجة لعدم وجود الية واضحة او وسائل تطبيق اللازمة التي تجعل من السياسات الحكومية وسيلة فعالة في التأثير في السياسات وفي تنسيق عمل الوزارات(مرزا ،مصدر سابق:٣٥٦).

ثانياً: الوسائل التي تحقق التنويع المطلوب من الإنفاق العام

يعد العراق من بلدان العالم التي تتميز بالتنوع في طاقاتها المادية والبشرية، إذ إن قوى الجذب التي يمتلكها العراق يمكن أن تجعله إنموذجا تنمويا مميزا وبالتالي يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي وبشكل يضمن تخصيص أكف للموارد لتحسين جودة الحياة وتحقيق بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التنويع الاقتصادي يعد حجر الاساس للقاعدة الإنتاجية في البلد و في الوقت نفسه مصدر تمويل إضافي لموارد الدولة، ذلك أن عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تتضمن تطوير القطاعات الاقتصادية المتمثلة بالقطاعات الإنتاجية وتشمل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، فضلا عن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية، إلا أنها تقتضي توفير الموارد المالية اللازمة لها من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي، فظلاً عن الاحتياطات المالية الأجنبية التي تكونت لدى الحكومة خلال مدة ارتفاع أسعار النفط إذ يمكن استغلالها في تمويل عمليات التنويع في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن جملة وسائل تحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي.

١- تشجيع القطاع الزراعي

بيّن الكثير من الاقتصاديين أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وأسهموا في هذا الموضوع عن طريق الدراسات والبحوث التي بينّت دور إيرادات الإنتاج الزراعي في توليد مصدر دخل يساهم في زيادة موارد الموازنة العامة ، ويعود ذلك الى كونه القطاع المطالب بتوفير الغذاء للسكان فظلاً عن مكانته الصناعية والتجارية، لذلك فإن مسألة تنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره يجب أن تحتل مكانة خاصة ومهمة لدى الجهات الحكومية، وخاصة أن لدى العراق أراضي

زراعية وموارد مائية كبيرة، وهذه العوامل لو استغلت لأسهمت في إحداث نقلة هائلة في مستوى إنتاج هذا القطاع وبما ينعكس في زيادة مستوى التنويع الاقتصادي (الراوي ، ٢٠٠٧:٥٦).

وعليه يمكن للحكومة اتخاذ تدابير فعّالة تعمل على زيادة دور القطاع الزراعي في دعم هيكل الاقتصاد العراقي والمساهمة في تحقيق التنويع المرجو، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أبرزها.

أ- تنمية الموارد المائية وتفعيل وسائل تطويرها والمحافظة عليها إذ ينبغي التأكيد على تحقيق الأمن المائي العراقي باعتباره أداة مهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ولتحقيق ذلك يجب التعاون بين وزارة الزراعة العراقية وزرارة الموارد المائية العراقية في تكوين سياسات استراتيجية لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة وزيادة كفاءة استخدام مياه الري منها وأيضا العمل على حل مشكلة المياه مع دول الجوار للحفاظ على حقوق العراق (ابرهيم ، ٢٠١٤ : ٤٢٦-٤٣٢).

ب-زيادة الإقراض والتمويل الزراعي والعمل على جذب الاستثمار المباشر ، ويتم ذلك عن طريق إنشاء المؤسسات المالية في المناطق الريفية لزيادة حجم القروض في تلك المناطق وحث المزارعين على الادخار في المؤسسات المصرفية، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق تقديم الكثير من التسهيلات والمرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية لزيادة الإنتاج ذي الجودة العالية والنوعية الممتازة وذلك بواسطة تخصيص ميزانية خاصة بالقطاع الزراعي لتطويره باعتباره قطاعا رائدا ومهما تتوفر أدوات نجاحه في العراق ويرتبط مع معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى (علي ، ٢٠١١ : ١٦)

ث- توسعة وتطوير قطاع صناعات الأغذية الزراعية الذي يعمل على إضافة قيمة كبيرة للمنتجات المصنعة، وخاصة المحاصيل الزراعية التي يتمتع العراق في معظم الأحيان بميزة نسبية فيها، والتي تتمثل بالدواجن ونخيل التمر والطماطم عن طريق استخدام التقنية الحديثة في تكوين تلك الاستثمارات الأمر الذي يبين زيادة في القدرات التنافسية لتلك المنتجات، ويعمل على توافر فرص عمل ومن ثم تحقيق التنويع في القاعدة الاقتصادية (مجموعة البنك الدولي ، ٢٠٢٠ : ١١).

٢- العمل على تقدم القطاع الصناعي

تشكل نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد المعاصر بين ٦٠ %- ٦٦ % من سلة الصادرات السلعية في العالم، ومن هذه الحقيقة الأساسية التي لا يمكن لاقتصادات الدول الريعية تجاهلها، إذ ليس أمامها سوى التوسع في القطاع الصناعي والعمل على تطويره وبشكل خاص عندما لا تشمل سلسة صادرات البلدان الريعية على صادرات غير النفط، فإن تطوير القاعدة الإنتاجية السلعية وخاصة الصناعة التحويلية للتصدير يُعد حجر الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية (علي، مصدر سابق: ٥) كما يتميز القطاع الصناعي بقدرته على تحقيق التنويع الإنتاجي عن طريق كثرة مراحل العمليات الإنتاجية التي تساعد في إنتاج سلع متنوعة تسهم في زيادة القدرة التصديرية فظلاً عن إكمال عملية التحول الهيكلي والتكنولوجي وزيادة نطاق التصنيع (عساف وعواد، مصدر سابق: ٤٦٩) والصناعة التحويلية قادرة على توليد فرص عمل ومن ثم زيادتها عن طريق عمليتها المتوالية لحين إكمال مراحل التصنيع، وبعدها يتجه التوسع من اجل توليد فرص العمل كبيرة للقطاع الثالث (علي ،مصدر سابق :٥) وعموما فإن برامج التنمية الصناعية التي كانت في البلدان النفطية سعت إلى تقديم أهداف عامة تتمثل في تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على العوائد النفطية وزيادة فرص الاستخدام لقوة العمل وتطوير واستغلال الموارد المحلية وتطوير الصناعات البديلة عن الاستيرادات(Khudayri : p٣١) .

كما يؤدي القطاع الصناعي دورا كبيرا في تسارع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة وبعض الدول المتحولة، إذ يُعد هذا القطاع مصدرا أساسيا في تمويل التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى بعد قطاع النفط، إذ إن حركة التصنيع سوف تنتج سلع جديدة عن طريق المواد الأولية مما ينوع الإنتاج ويضاعف من حجم السلع المصنعة في مجموعة الصادرات غير الاستخراجية وعليه يسهم في تنويع مصادر الدخل فتضاعف بذلك إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يعد هذا القطاع من وسائل التنويع الأساسية (بخيت و عطيوي ، ٢٠١٧ : ٨٥٣).

وقد وضعت خطة التنمية الوطنية رؤية مهمة بالقطاع الصناعي متمثلة في صناعة عراقية تزيد من فاعلية وتنويع الاقتصاد المحلي في ظل بيئة تنافسية وشراكة عالمية، وتتكون من بعض الأهداف أبرزها العمل على زيادة إسهام القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتطوير القطاع الخاص ليؤدي دوره في هذا المجال الاقتصادي (جمهورية العراق ، وزارة التخطيط : ٣٢).

والأمر الآخر الذي لا بد من بيانه هو أن التنويع الإنتاجي يعمل على تحجيم خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يسهم به الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة، ذلك أن الاعتماد على قاعدة تصديرية كبيرة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق استقرار أكبر في العائدات وبعد هذا تأتي عملية تنمية اقتصادية؛ أما في جانب الاستيرادات فيسهم التنويع على إيجاد قطاع تجاري يعمل على سد الحاجة المحلية في الظروف الطبيعية وفي أوقات الأزمات والمشاكل السياسية (كاظم و الطلقاني ، ٢٠١٧ : ٤٤)

إن زيادة القدرات الإنتاجية في عملية التنويع تحتاج إلى سياسات اقتصادية تعمل على تأمين الموارد المالية وتقوم بالاستثمار عن طريق إنشاء صناعات تستغل المزايا الموجودة في الموارد الطبيعية كما في صناعات تحويلة التي تقوم على المواد المصدرة ذاتها وخصوصا صناعات البتروكيمياويات وصناعة تكرير النفط وبألاضافة إلى صناعات أخرى (ابريهي، مصدر سابق : ٧) وبهدف تحقيق التنويع في اقتصاد البلد صناعيا فهو يحتاج إلى مجموعة من التدابير هي:

أ- تحديد مراحل تطويرية لهذا القطاع على حسب برنامج محدد ويبْنى على أساس النفقات الاستثمارية ابتداء من البنى التحتية التي تقلل من كلف لهذا القطاع، والنظر بشكل استراتيجي للأهمية النسبية لكل صناعة والبدء بالصناعات ذات الكلف الأقل والأكثر علاقة باستهلاك المجتمع ،والتي تتوافر موادها أولية محلية وتزيد منتجاتها من الاستغناء عن الاستيرادات . (Jonathan ,٢٠٠٣. p٣١)

ب- إخضاع المنشآت الصناعية للمراقبة والتقييم المستمر من أجل متابعة الأداء ومدى تحقيقها لمنافع اقتصادية واجتماعية وخصوصا المنشأة التي تحصل على قروض وإعانات من الدولة حتى لا يستمر الهدر في المال العام لكونها غير مجدية اقتصاديا.

٣- تشجيع القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص من الأدوات المهمة والرئيسة التي يعتمد عليها في تطوير الاقتصاد في البلدان الرأسمالية، لذلك يعد تنويع مصادر الدخل بواسطة تطوير القطاع الخاص وتشجيعه هو أمر أساس وملح لانه يعد القطاع الأهم وله الدور الأبرز في عملية تطوير الاقتصاد على مستوى العالم أجمع، إذ إن القطاع الخاص في العراق على الرغم من عدم قدرته على إدارة النشاط الاقتصادي بسبب العديد من المعوقات، إلا أنه تمكن مؤخرا من أن يحقق تطورا مهما من خلال إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي من الممكن ان يؤدي الى زيادة دوره في الانتاج والاستثمار في المستقبل، لذا؛ لا بد من

إعطائه اهتماما كبيرا في إطار فلسفة الاقتصاد الحر، بهدف تهيئته ليكون ركيزة مهمة في النشاط الاقتصادي والتقليل من العبء الموازنة العامة وزيادة وتنويع مصادر الدخل، ولكي يأخذ القطاع الخاص دوره المنوط به في العملية التنموية وتنويع مصادر الدخل لا بد من توافر الظروف الملائمة التي ينشط من خلالها القطاع الخاص وذلك من خلال ايجاد بيئة ملائمة ومحفزة على المبادرة بشكل يؤثر إيجابا في النشاط الاقتصادي، ومن ثم يودي الى زيادة مستويات النمو والإسهام في تحجيم العديد من المشاكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى هذا الأساس فإن زيادة مكانةّ القطاع الخاص وأدائه يعد قضية بالغة الأهمية و تأخذ بنظر الاعتبار في الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية، الأمر الذي تنعكس نتائجه بشكل أيجابي على الاقتصاد الوطني، لهذا فمن الضروري فهم آلية عمل القطاع الخاص وقدرته على تحمل المسؤولية إلى جانب القطاع الحكومي من أجل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الوطنية (جبار و عبد الوهاب ، ٢٠٢١ : ٣٨٨).

كما تبيّن المؤشرات المتاحة عن القطاع الخاص أنه يحتل موقعا أساسيا في الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر ،ويمكن تطويره بما يؤهله لزيادة دوره في الإنتاج والاستثمار وزيادة فرص العمل مستقبلا، فظلاً عن تقدمه على القطاع الحكومي في بعض الأنشطة ومنها الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والنقل والتجارة وملكية دور السكن في بعض السنوات ووفقا لذلك يجب أن تكون هنالك دعوة حقيقية لزيادة دور القطاع الخاص عن طريق اتباع مجموعة كبيرة من الإصلاحات القانونية، والمؤسسية والتنظيمية كوسيلة لتحويل العراق إلى اقتصاد سوق متطور ومرن، الأمر الذي يتطلب جملة من إجراءات من بينها العمل على تسهيل انسيابية وتبسيط الإجراءات الحكومية على صعيد الأعمال في العراق، وإجراء إصلاحات على الصعيد التجاري والتنظيمي ويضاف إلى هذه الإجراءات أيضا العمل تطوير إطار المؤسسي والقانوني بشكل شفاف ومبسط لتشجيع أعمال القطاع الخاص وتكوين أسس لإعادة تأهيل المنشآت المملوكة للدولة، والتي ينبغي أن تمتاز بالتماسك والوضوح والشفافية والشمولية، وتحويلها للقطاع الخاص كما يحتاج القطاع الخاص أيضا إلى إعادة هيكلة المصارف الحكومية لزيادة عملية الاندماج والخصخصة وتوسيع مجالات الإقراض، لأنها تعد أهم الاستراتيجيات والوسائل والسياسات اللازمة لتشجيع القطاعات البديلة للنفط من أجل التخلص من أحادية الاقتصاد وتطوير مصادر مستديمة للاستخدام (عذيفه ، مصدر سابق : ١١٣).

٤- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر

يمارس الاستثمار الأجنبي دورا مهما في زيادة المدخرات المحلية كمصدر مهم في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق دوره في تقليل الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي وأيضا المساهمة في زيادة استخدام الموارد المادية والبشرية بشكل أمثل، ويضاف إلى ذلك معالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق دخول المستثمر الأجنبي في الصناعات التصديرية ذات القدرة التنافسية العالية لاعتماد المستثمرين الأجانب على مستوى تكنولوجي متطور، وهذا الأمر يساهم إلى حد كبير في زيادة الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري من جهة ،وتلبية ما يحتاجه البلد من السلع الضرورية التي كانت تلبى عن طريق الاستيراد من جهة أخرى (يحيى ، ٢٠١٥ : ٢٠٠).

ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تعمل على تطوير عجلة التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني من شحت مصادر التمويل، فهو يعمل على نقل التقنية الحديثة ويسهم في الوقت نفسه في تطوير القدرات البشرية ويساعد على تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المحلية للبلد المضيف، ومن ثم تطوير الطاقات الإنتاجية وتوسيعها مما يسهم في زيادة الإيرادات العامة الناتجة عن تطوير الطاقة الإنتاجية، إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب جملة من الإجراءات التنظيمية والتحفيزية لتشجيع تدفق هذا النوع من الاستثمارات إلى العراق ومنها (عبد الوهاب ، مصدر سابق: ١٢٣).

أ- التقليل من المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد وأبرزها عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتضخم الأسعار والعمل على زيادة رأس المال البشري وتطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتسهيل إجراءات الحصول على الأراضي لإقامة المشاريع.

ب- توفير قاعدة بيانات لما يتوافر من موارد طبيعية واقتصادية من الممكن استغلالها والاستثمار فيها، فضلاً عن تحليل للقطاعات التي تحتاج إلى استثمار والعمل على تقليل إجراءات منح إجازات الاستثمار، وتطوير التعاملات الإلكترونية وعلى الحكومة أن تكون مساعدة في تشجيع البيئة الاستثمارية (جبار،٢٠٢٢ : ٢٣٦).

ج- تهيئة البنية التحتية المادية التي قوامها شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات فضلاً عن المؤسسات القانونية والصحية والتعليمية والمصرفية وغيرها ولا بد من تجاوز النقص الحاصل في تلك البنى وزيادة دور الاستثمار في رأس المال الاجتماعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى

تطوير مستويات الأنشطة الإنتاجية المباشرة وزيادة كفاءتها، ويغذي خدمات لأكثر من نشاط صناعي او اقتصادي ويساعد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صالح ،٢٠١٢، www.alsabaah.iq).

خ- اعتماد برامج وسياسات اقتصادية من شأنها العمل على جذب الاستثمارات من خلال منح العديد من التسهيلات والمزايا التنافسية لرؤوس الأموال الأجنبية فضلا عن إنشاء أطر تشريعية ومؤسسية لتشجيع وتنظيم عمل الاستثمار الأجنبي (جبار ، مصدر سابق : ٢٣٧).

الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

المبحث الاول
مفاهيم النماذج والاختبارات

المبحث الثاني
قياس أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

المبحث الثالث
قياس أثر تخصيصات الإنفاق العام على هيكل الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على التنويع الاقتصادي في العراق للمدة

(٢٠٠٣_٢٠٢٢)

التمهيد

بعد الانتهاء من تحليل مكونات الإنفاق العام و مؤشرات التنويع الاقتصادي ،سنقوم في هذا الفصل بقياس وتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (الإنفاق الاستهلاكي) في العراق للمدة من (٢٠٠٣ _ ٢٠٢٢) بستخدام برامج القياس الاقتصادي ومن ثم التحقق من صحة الفرضية .

وسيتم صياغتها بمعادلات رياضية وتقدير معلمات الإنموذج الذي تم استخدامه في الدراسة من خلال برنامج ال EVIEWS١٠.

وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : مفاهيم النماذج والأختبارات.

المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق بإستخدام إنموذج ARDL.

المبحث الثالث : قياس العلاقة بين هيكل الإنفاق العام وهيكل الناتج المحلي الأجمالي في العراق .

المبحث الاول

مفاهيم النماذج والاختبارات

تعريف الاقتصاد القياسي Definition of Econometric كلمة إقتصاد قياسي بالإنجليزية (Econometrics: تتألف من كلمتين ECONO: مشتقة من إقتصاد و METRICS مشتقة من كلمة قياس والاقتصاد القياسي Econometrics: فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يتخصص بالتقدير الكمي للعلاقة بين المتغيرات مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الاحصائية ، وبالنتيجة إختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية والمساهمة في مساعدة رجال الأعمال والحكومات في إتخاذ القرارات ووضع السياسات الناجعة.

اختبار جذر الوحدة (السكون) للسلاسل الزمنية

اولاً: جذر الوحدة، المفهوم وطرق القياس

يعود الفضل في إضافة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي الى العالمين السويديين (انجل ونيوبولند)، اذ ان تكوين وأعداد النماذج القياسية، يتطلب معرفة سكون السلسلة الزمنية Stationary، ففي حالة عدم وجود خاصية السكون للسلسلة الزمنية المستخدمة فإن هذا ينتج ما يعرف بالانحدار الزائف Spurious Regression، والمقصود به لا يوجد اتجاه عام للسلسلة (ارتفاعاً وإنخفاضاً) في مسارها الزمني، أي ان خصائصها ثابتة تبقى ثابتة عبر الزمن مما يجعل بيانات السلسلة الزمنية تدور حول وسط حسابي بعيدا عن الزمن (Adkins&Carter,٢٠١١:٣٩١).

يمكن تعريف السلاسل الزمنية بأنها جملة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتبة ترتيباً زمنياً، اذ تتلاءم كل مدة زمنية مع قيمة المؤشر، ويطلق عليها اسم مستوى السلسلة، أي انها جملة من المعطيات تكون ممثلة عبر الزمن باتجاه تصاعدي (David&Michaud,١٩٨٩:٢٢)، يضاف الى ذلك ان تحليل الأستقرارية للسلاسل الزمنية يساهم في الحصول على طرق وأساليب اكثر دقة يمكن عن طريقها التنبؤ والحصول على نتائج تساهم في إيجاد تحليل سليم للمتغيرات الاقتصادية ، وبالتالي الوصول الى اتخاذ القرار الملائم (Helmut,٢٠٠٤:١١)، ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة لابد من استيفاء الشروط الاتية:

١- ثبات الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية

$$[E(Y_t) = U] \ldots.(١)$$

ان ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحا في جميع السلاسل الزمنية، خصوصا اذا كان الاتجاه العام هو المميز لقيم السلسلة الزمنية، فاذا كان هنالك اتجاه عام تصاعدي او تنازلي في بيانات السلسلة الزمنية، فلا نستطيع التنبؤ بقيمه الوسط الحسابي، وهذا يعود الى انه يتم استخدام قيمة واحده مثلاً قيمة $(\overline{X\,,Y})$ للتمثيل عن قيم جميع سلاسل الزمنية، سواء كانت هذه القيم منخفضه عند بداية السلسلة ام في نهايتها، والعكس صحيح، فان الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي سيجعل القيمة اعلى من القيمة الفعلية في حالة الاتجاه العام المتناقص، ويسجل قيم اقل من القيمة الفعلية في حاله الاتجاه العام المتزايد.

٢- ثبات التباين للسلسلة الزمنية

$$\boldsymbol{Var\,(Y_t) = E[Y_t - U)^2\,] = \delta^2} \ldots\ldots (٢)$$

يبيّن ثبات التباين للسلسلة الزمنية عن مستوى التشتت حول الوسط الحسابي، الذي يعد ثابتا، كما انه يبين درجه عدم التأكد واليقين بالتنبؤ، وفي الحالة التي يكون فيها مختلفاً عن مجموع قيم السلسلة الزمنية نفسها، فإن ذلك يؤدي الى جعل متوسط القيم ذات التنبؤ الاعلى أضعف من متوسط القيم ذات التنبؤ الأقل، بسبب ان درجة عدم التأكد في الحالة الاولى هي أكبر من الحالة الثانية والعكس بالعكس (عبد،٢٠١٧: ٣٩٦-٣٩٧).

٣- التباين المشترك (Covariance): يتحقق سكون السلسلة الزمنية في الحالة التي يكون التباين المشترك بين قيمتين بالمتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية، (k) بين القيمتين (Y_{t-k})،(Y_t) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$\boldsymbol{COV(Y_t\,Y_{t-k}) = \sum(Y_t - U)(Y_{t-k} - k) = y}\ldots\ldots\ldots(٣)$$

وفي الحالة التي لا يكون فيها السلاسل الزمنية ساكنة لا يمكن الوصول على نتائج صحيحة ودقيقه، والسبب في ذلك الى عدم وجود صفه السكون في السلاسل الزمنية، لان البيانات في معظم الحالات ما يكون لها اتجاه زمني يبّين حقيقة ظروف معينه تؤثر على المتغيرات وتجعلها تسير في الاتجاه نفسه (Gujarati, D. N,٢٠٠٤:٤٥١).

ثانياً: وسائل قياس استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية

١- الرسم البياني

يُعد الرسم البياني اول وابسط اختبار استباقي، إذا يتم عن طريقه معرفة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، عن طريق النظر الى الشكل البياني تسهل عملية التعرف فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة ام لا؟ إذا يمكن ملاحظة وجود اتجاه عام تصاعدي او تنازلي، وبالنتيجة هي الصفة السائدة لمعظم المتغيرات الاقتصادية مما يوضح مستوى عدم ثبات متوسطات المشاهدات الجزئية ،وبالتالي عدم ثبات المتوسط بشكل عام وزيادة على ذلك ابتعاد المشاهدات عن وسطها الحسابي وبالنتيجة عدم استقرار السلسلة الزمنية (عذافة، ٢٠١٨: ١٥٢).

٢- اختبارات جذر الوحدة للسكون The Unit Root of Stationary

ينتج عدم استقرارية او سكون بيانات السلاسل الزمنية بشكل اساس الى وجود جذر وحده في قيم السلاسل، ولتوضيح مدى سكون هذه السلاسل من عدمه لكل متغير في الإنموذج ينبغي اجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وتُعد تلك الاختبارات مهمة للتحقق من خصائص السلاسل الزمنية لكل متغير في مده زمنية معينة للتحقق من سكونها واستقرارها

(G.S. Maddala,١٩٩٨:١٠٠-١٠١) ، وبشكل اساس فإن السلاسل تعاني صفتين الاولى الاتجاه الزمني trend الناتج عن مساهمة بعض المتغيرات في التاثير على القيم كالتضخم والكساد ومؤثرات اخرى وهذه الحالة لها مقاييس عدة منها اختبار Dickey-Fuller واختبار Phillps-perron وعلى حسب عدد المشاهدات، اذا يتم تطبيق الاختبار الاول فيما لو كانت المشاهدات كبيرة في حين يتعامل الاختبار الثاني مع المشاهدات الصغيرة ، والصفة الثانية الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية اي تأثير القيم السابقة على القيم اللاحقة ولتوضيح هذه الحالة نستعين باختبار correlogram، وحسب الاتي :

أ- اختبار ديكي- فولر الموسع ١٩٨١ (Augmented Dickey-Fuller)

يُعد هذا الاختبار واحد من أشهر اختبارات جذر الوحدة ولأكثرها استخداما في السلاسل الزمنية (Arltova&Fedorova,٢٠١٦:٤٩) تم تقديم هذا الاختبار من قبل العالمانDickey &Fullerعام ١٩٧٩ للابتعاد عن مشكله الارتباط الذاتي في نطاق الاخطاء العشوائية التي تسببت في مشاكل بالنسبة للإختبار البسيط في حالة عدم وجود سكون في بيانات السلسلة الزمنية عند المستوى Level، ويعول الاختبار على ثلاثة عناصر وهي (صياغة الإنموذج، مستوى المعنوية، حجم العينة)، (W.Enders,١٩٩٥:٢٢١).

يعتمد اختبار Augmented Dickey–Fuller بشكل أساس على صيغ المعادلات التالية: (Dickey.D& Fuller.W, ١٩٨١: ١٠٥٧–١٠٧٠):

- الصيغة الأولى: لا تحتوي على حد ثابت، ولا تحتوي اتجاه عام

$$\Delta Y_t = A_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} bj\, \Delta Y_{t-1} + Y_{t-j} + V_t \dots\dots (4)$$

- الصيغة الثانية: تحتوي هذه الصيغة على حد ثابت، ولا تحتوي على اتجاه عام

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} bj\, \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \dots\dots (5)$$

- الصيغة الثالثة: تحتوي هذه الصيغة على حد ثابت، وتحتوي على اتجاه عام

$$\Delta Y_t = A_0 + bt + A_2 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} bj\, \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \dots (6)$$

اذ ان:

(Y) السلسلة المختارة

(Δ) الفروق الأولى للسلسلة

(V_t) حد الخطأ العشوائي

وبعد اجراء اختبار Augmented Dickey–Fuller ياتي اختبار الفرضيات التالية:

١- فرضية العدم ($H_0 : A = 0$)، التي تشير الى عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير، أي انها تحتوي على جذر الوحدة.

٢- الفرضية البديلة $(H_{.}: A > ١)$, التي تشير الى استقرار السلسلة الزمنية للمتغير، وبالتالي انها لا تحتوي على جذر الوحدة، عن طريق مقارنة اختبار t لجدول توزيع Dickey–Fuller، فاذا:

أ- كانت قيمة (t) المحتسبة > (t) القيمة الجدولية، لا تقبل فرضية العدم، وتُقبل الفرضية البديلة، أي ان السلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة).

ب- كانت قيمة (t) المحتسبة < (t) القيمة الجدولية، تُقبل فرضية العدم، وبالتالي فان السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة).

لذلك، في حال كانت السلسلة الزمنية الاصلية مستقرة تعد مستقرة من الرتبة صفر، أماّ اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، فتكون سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، وفي حال استقرت السلسلة الزمنية عند الفرق الثاني فإنها تكون مستقرة من الدرجة الثانية (كاظم واخرون، ٢٠١٨:٥٥)

ب-اختبار فليبس بيرون ١٩٨٨ Philips–Perron Test (P–P)

يعتمد اختبار Philips–Perron في تقديره على المعادلات المذكورة أعلاه نفسها ، إلا إن الاختلاف بينه وبين اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF) في التعامل مع وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، لأنه يساهم في عملية تصحيح غير معلمية لإحصائية (t) لمعلمة المتغير التابع المتباطئ، في حين يعالج اختبار (ADF) مشكله الارتباط الذاتي، بطريقه تصحيح معلمية، بواسطة اضافة حدود الفرق المتباطئ للمتغير على يمين المعادلة (خلف،٨٥-٢٠١٥:٨٤)، وعليه يعد (Philips–Perron) الاختبار له دقة اكبر من اختبار (ADF) في العينات صغيرة الحجم، يضاف الى ذلك انه يفضل الاعتماد على نتائج(p–p) في حالة تضارب او عدم مطابقة نتائج الاختبارين (Hallam.D&Zanoil.R,١٩٩٣:١٦٠).

وبشكل رئيس يعتمد اختبار (P–P) على المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = U_1 + pY_{t-1} + e_t \dots\dots (7)$$

يماثل اختبار (p–p) اختبار (ADF) من ناحية الفرضيتين (العدم، البديلة)، فضلاً عن استخدام القيم الحرجة (critical value) نفسها في كلا الاختبارين (داغر، ٢٠١٧:١٨٨).

الأشكال الدالية لنماذج الانحدار Functional Forms of Regression Models

تعد نماذج الانحدار الخطية هي الأكثر استخداماً إذ يمكن أن تكون غير خطية في المتغيرات، ولكن خطية في المعالم، ولتغير هذه النماذج وجعلها خطية في المتغيرات يتم ذلك عن طريق استخدام التحويلات المناسبة، ومن نماذج للانحدار هذه النماذج الأتية:

١- الإنموذج الخطي- اللوغاريتمي.

٢- النماذج شبه اللوغاريتمية.

٣- نماذج المقلوب.

٤- نماذج مقلوب اللوغاريتم.

وبالتحديد سيتم التطرق لإنموذج الانحدار الخطي- الدالة اللوغاريتمية (Logarithmic function) كونها المستخدمة في الإنموذج القياسي الخاص بالدراسة: (Gujaratr,٢٠١٥:٢٢٥)

إن الصيغ غير الخطية في الاقتصاد القياسي ليست واحدة، وبالطبع يمكن دائماً استحداث صيغ جديدة، عن طريق بعض الصيغ غير الخطية ويمكن الوصول الى صيغة خطية مناسبة، كما في المعادلات التالية: (علوش،٢٠١٥)

$$Y_i = A + BX_i^{٢} + U_i \ldots\ldots\ldots\ldots(٨)$$

$$Y_i^{٢} = C + D\left(\frac{١}{Xi}\right)U_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(٩)$$

$$Y_i = FX_i^{M}U_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(١٠)$$

إذ إن كل من (A,B,C,D,F) تمثل ثوابت تقدر قيمتها في الإنموذج المعني، إذ تبيّن هذه الصيغ الى وجود علاقة غير خطية بين المتغير (Y) والمتغير التفسيري (X) في الثلاث صيغ أعلاه، ومع ذلك يتبيّن إن إعادة تعريف المتغير $(X^{٢})$ في الإنموذج (٨)، كأن نضع (X^٢=W) يحول المعادلة الاصلية غير الخطية الى علاقة خطية وهو المطلوب فتصبح صيغة المعادلة:

$$Y = A + BW_i + U_i \ldots..(١١)$$

وان استخدام التحويلة الرياضية اللوغاريتمية يغير المعادلة ذات الرقم (١٠) الى علاقة خطية كذلك:

$$log\ Y_i = log\ F + M\ log\ Xi + log\ U_i \quad .....(١٢)$$

أما فيما يتعلق بالأسس التي يتم فيها تعين صيغة غير خطية من دون أخرى فأهمها:

أ – ان تكون الصيغة الرياضية متلائمة مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وبالتالي فإن هذه النظرية تساعد في اختيار المتغيرات التي تدخل في المعادلة، زيادة على ذلك انها تساهم في تحديد تأثير كل متغير تفسيري في التابع بصورة مستقلة.

ب – مراعاة المعادلة التي تبيّنها المشاهدات الإحصائية، حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة، إذ قد تميل هذه المالولة الى ترجيح صيغة من دون غيرها بين الصيغ المقبولة نظرياً.

ت – أن تكون المعادلات المختارة تتسم بالبساطة التي تتجلى في اختيار أبسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة والملائمة، وبالتالي نستطيع التخلي عن اختيار معادلة من الدرجة الثانية إذا كانت معادلة من الدرجة الأولى ملائمة، كذلك تجنب اختيار معادلة من الدرجة الثالثة إذا كانت المعادلة من الدرجة الثانية تفي بالغرض.

التأصيل النظري لإنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

(Autoregressive distributed lag model)

اولاً: إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المفهوم)

يُعد هذا الإنموذج احد نماذج التنبؤ، فقد زادت الحاجة الى استخدامه بسبب محدودية استخدام نماذج التكامل المشترك، لان نماذج اختبارات التكامل المشترك التي تعتمد على اعمال (Engle and Granger (١٩٨٧، Johansen (١٩٨٨)، Johansen and Juselius (١٩٩٠)، التي يجب أن تكون المتغيرات المستخدمة في معادلة التكامل من الدرجة نفسها، وبالتالي فان هذه الاختبارات لن تكون مجدية في حالة وجود بعض المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر (٠)، اوفي حالة وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (١)I، هذه الأسباب قادت كل من (١٩٩٩) Pesaran and Shin و Pesaran et al(٢٠٠١) الى تطوير نماذج (ARDL)، في هذه النماذج اذ تم جمع كل من نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model, AR(p)، ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed Lag Model (العشعوش،٢٠١٨:٢٩)، و ويعتمد إنموذج (ARDL) في العديد من الدراسات القياسية

التي تسعى الى دراسة العلاقة والارتباط بين المتغيرات، كما يمكن الجواء اليه في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، كما يمكن بهذا الاختبار الوصول الى تقديرات المدى القصير والمدى البعيد في آن واحد، لكن من الضروري في الإنموذج عدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية اي نستطيع ان تطبق هذا النموذج فيما لو كانت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية مستقرة عن المستوى والفرق الاول، يشار الى إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بـ ARDL(p, q_1, q_2)، اذا ان (p) تبين فترات ابطاء المغير التابع، و (q_1)، (q_2)تبين فترات ابطاء المتغيرات المستقلة،(٢٨٩-Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J,٢٠٠١:٣٢٦). وتكتب معادلة (ARDL) بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} Y_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} \sum_{i=0}^{q} \beta_{ij}\ X_{j.t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (13)$$

ثالثاً: مميزات إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

من اهم ما يميز إنموذج (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك هي كلتالي: (Narayan, P.٢٠٠٥: ١٩٧٩-١٩٩٠)

١- يمكن تطبيقه سواء كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة (٠) I او متكاملة من الرتبة واحد صحيح (١) I او متكاملة من درجات متباينة، اي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبه التكامل غير واضحة، او ليست موحده لكل المتغيرات محل الدراسة.

٢- نتائج تطبيقهُ تكون ملائمة وجيدة ،إذا كانت حجم العينة محدود أي عدد المشاهدات صغيراً، وهذا على عكس اغلب اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تحتاج الى ان يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءه.

إن استخدامه يساهم في تقدير مكونات الآجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحده عوض عن معادلتين منفصلتين.

شروط تطبيق إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ان تطبيق إنموذج (ARDL) يحتاج الى تحقيق مجموعة من الشروط (Battal,٢٠٢٠:٢):

١- من الضروري ان تزيد المشاهدات على ٣٠ مشاهدة، بسبب أن إنموذج (ARDL)، يعتمد على تكوين فترات ابطاء ليست واحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا يعني تقليص درجة حرية الإنموذج.

٢- اجراء اختبار الاستقرارية (السكون) للسلاسل الزمنية، ومن المحتمل ان تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى (٠) I، او عند الفرق الاول (١) I او خليط بينهما.

٣- يحتاج أن يكون معامل تصحيح الخطأ في إنموذج (ARDL) القصير الاجل سالب ومعنوي ECM، التأكد من وجود علاقة طويلة الآجل والتأكد منها بواسطة اختبار الحدود.

٤- توضيح فترات الابطاء عن طريق معايير تحدد رتبة الإنموذج منها AIC وغيره، واعتماد القيمة الأقل في تحديد اختيار الإنموذج الملائم.

٥- تطبيق الاختبارات القياسية للتأكد من سلامة الإنموذج، مثل اختبار LM الارتباط الذاتي، وايضا اختبار عدم ثبات التجانس للتباين، واختبار استقرارية الدالة.

رابعاً: مراحل استخدام إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

١- في المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك، وذلك في إطار(UECM) UNRESTRICTED ERROR CORRECTION MODEL الذي يكون على شكل الصيغة التالية بافتراض ان العلاقة بين (Y) المتغير التابع، (X) المتغيرات المستقلة:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t \dots\dots (14)$$

إذ ان:

(λ_1, λ_2) : توضح معاملات العلاقة طويلة الاجل (Long- run Relationship).

(β, θ) : توضح معاملات العلاقة قصيرة الاجل (short- run Relationship).

(Δ) : يعبر الرمز الى الفروق الأولى للمتغيرات.

(m,n) : تمثل فترات الابطاء الزمني lags للمتغيرات، ومن الجدير بالذكر انه ليس من الضروري ان تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسه او العدد $(m \neq n)$.

(η) : يعبر عن حد الخطأ العشوائي، الذي الوسط حسابي له يساوي صفر، وتبايناً ثابتاً، ولايوجد له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها (Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B,٢٠١٣:٩١٤-٩٢١).

٢- في المرحلة الثانية يتم التبين من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات بواسطة اختبار الحدود من (Pesaran et al. ٢٠٠١) الذي يركن الى اختبار (F) وأختبار wald، الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات في مقابل وجود تكامل مشترك، للكشف عن وجود العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، اذ يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (٩) عن طريق الفروض التالية:

- فرضية العدم: التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك $(H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0)$

الفرضية البديلة: التي تفترض وجود تكامل مشترك $(H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0)$

وبما أن توزيع اختبار (F) غير معياري الذي يعتمد على الاتي :

١- فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة في (ARDL) متكاملة من (٠) I، او (١) I.

٢- يعتمد على عدد المتغيرات المستقلة.

٣- إذا تضمن إنموذج (ARDL) على قاطع واتجاه زمني.

٤- حجم العينة.

يُبنْى اختبار الفروض بشكل اساس على مقارنة قيمة (F) المحتسبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة(Critical Bounds) المقترحة من (Pesaran et al. ٢٠٠١) إذ تتلف من حدين:

- قيمة الحد الأدنى (Lower Critical Bound, LCB) التي تُبنْى على افتراض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (٠) I.

- قيمة الحد الأعلى (Upper Critical Bound, UCB) التي تُبنْى على افتراض أن المتغيرات متكاملة الأولى (١) I.

- وفي حالة اذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من UCB في هذه الحالة تكون النتيجة هي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك).
- أماّ في حالة اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اقل من LCB في هذه الحالة تكون النتيجة هي فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك).
- وفي الحالة التي تكون فيها قيمة (F) المحتسبة بين UCB و LCB فتكون في منطقة عدم الحسم.

وإذا اتضح وأثبت عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فأن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة تصحيح الخطأ من الآجل القصير الى الآجل الطويل حسب بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i\, Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i\, X_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (15)}$$

إذ إن:

(ϑ, δ): تشير هذه الرموزالى معاملات المتغيرات.

(q, p): تمثل هذه الرموز فترات الابطاء.

(ε): يشير الى حد الخطأ العشوائي.

يتمُ اختيار رتبة الابطاء في إنموذج (ARDL) حسب معيار(AIC) AKAIKE INFORMATION CRITERION، او معيار (SBC) Schwarz Bayesian Criterion، إذ يتم تقدير الإنموذج المحدد بطريقة (OLS)، من اجل الغاء الترابط التسلسلي او الذاتي في الأخطاء العشوائية، ويوصي باختيار فترتي ابطاء كحد اقصى للبيانات السنوية (Pesaran,٢٠٠٩).

٣- في المرحلة الاخيرة، نستطيع توضيح مواصفات (ARDL) لحركيات المدى القصير بواسطة بناء إنموذج تصيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) حيث تأخذ المعادلة الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta X_{t-1} + \Psi ECT_{t-1} + \upsilon_t \dots\dots (١٦)$$

$(ECT_{t-١})$: يشير الى حد تصحيح الخطأ.

اغلب معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات لها علاقة بحركيات المدى القصير من اجل تقريب الإنموذج الى حالة الاتزان.

(Ψ): يشير الى معامل تصحيح الخطأ، الذي يهدف الى قياس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الاجل القصير بإتجاه التوازن في الاجل الطويل مرة اخرى.

المبحث الثاني

قياس اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

يعتمد نمو الناتج المحلي الاجمالي على توجيه اكبر قدر من النفقات العامة، لا سيما في البلدان الاقل تطورا، فقد وضعت نماذج ونظريات عدة من قبل علماء التنمية لإظهار فاعلية زيادة النفقات العامة وانعكاسها على النمو الاقتصادي بشكل عام كنظرية الدفعة القوية Big Push Theory للعالم الاقتصادي ١٩٤٣ Paul Rosenstein-Roden، لذا سنحاول في هذا المبحث قياس اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي من خلال بناء إنموذج تنبؤي وحسب نتائج الاستقرارية لإظهار العلاقة الدالية في الآجل الطويل وحسب الاتي:

اولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

للتحقق من خلو النموذج من مشكلة الاتجاه العام اي عدم استقرار قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، فقد اعتمد اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للتأكد من خلو الإنموذج من مشكلة السكون، فهذه الطريقة تستند إلى فرضية العدم (H٠:β=٠) التي تنص بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة أي يوجد فيها جذر الوحدة، مقابل الفرضية البديلة (H١:β<١) التي تنص على سكون السلاسل الزمنية أي لا يوجد فيها جذر وحدة، والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار استقرارية متغيرات البحث:

إذ إن:

PE: الإنفاق العام

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

بعد إجراء الاختبارات للسلسلة الزمنية في الجدول (١٢) الخاصة بالمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) اتضح بأنها غير مستقرة عند المستوى، لذا تم اعادت الاختبار بعد اخذ الفرق الاول لتستقر وبوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٤.٣٧١٣) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٣٥) فهي أصغر من ١%، لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرضية البديلة عند مستوى معنوية ١% الدالة على عدم وجود جذر الوحدة.

الجدول (١٢): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث حسب (ADF)

UNI T ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		GDP	PE
With Constant	t-Statistic	-٠.٨٣٢٧	-١.٨٦١٠
	Prob.	٠.٧٨٦٤	٠.٣٤٢٠
		n٠	n٠
With Constant & Trend	t-Statistic	-١.٦١٤٥	-٣.١٨١٣
	Prob.	٠.٧٤٨٢	٠.١١٧٥
		n٠	n٠
Without Constant & Trend	t-Statistic	٢.١٥٥٢	٠.٦٠٨٧
	Prob.	٠.٩٨٩٤	٠.٨٣٨٩
		n٠	n٠
	At First Difference		
		d(GDP)	d(PE)
With Constant	t-Statistic	-٤.٣٧١٣	-٦.٠٢١٤
	Prob.	٠.٠٠٣٥	٠.٠٠٠١
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-٠.٩٠٤٥	-٥.٧٧٦٦
	Prob.	٠.٩٢٩٨	٠.٠٠١١
		n٠	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-٠.٨١٤٤	-٥.٥٧١٥
	Prob.	٠.٣٤٧٤	٠.٠٠٠٠
		n٠	***
Notes: a: (*)Significant at the ١٠٪; (**)Significant at the ٥٪; (***) Significant at the ١٪ and (no) Not Significant			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

أمّا فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الإنفاق العام) (PE) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبيّن أنها غير مستقرة عند المستوى، ولكنها استقرت بالفرق الاول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٦.٠٢١٤) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٠١)، لذا نقبل فرضية العدم ونرفض

الفرضية البديلة عند مستوى معنوية ١% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، كذلك استقرت السلسلة الزمنية بالفرق الاول بوجود القاطع والاتجاه معاً وبدونهما عند مستوى معنوية ١%.

ثانيا: تقدير اثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

في هذه المرحلة تم بناء إنموذج لقياس العلاقة الدالية بين اجمالي النفقات العامة واثرها على الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على نموذج ARDL وتضمنت وحسب الشروط الاساسية للنموذج :

١. تحديد فترات الابطاء المثلى:

قبل الشروع بالتحليل سنحدد فترات الابطاء المثلى للإنموذج القياسي، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل التالي:

الشكل (٣): تحديد فترات الإبطاء لدالة الناتج المحلي الإجمالي

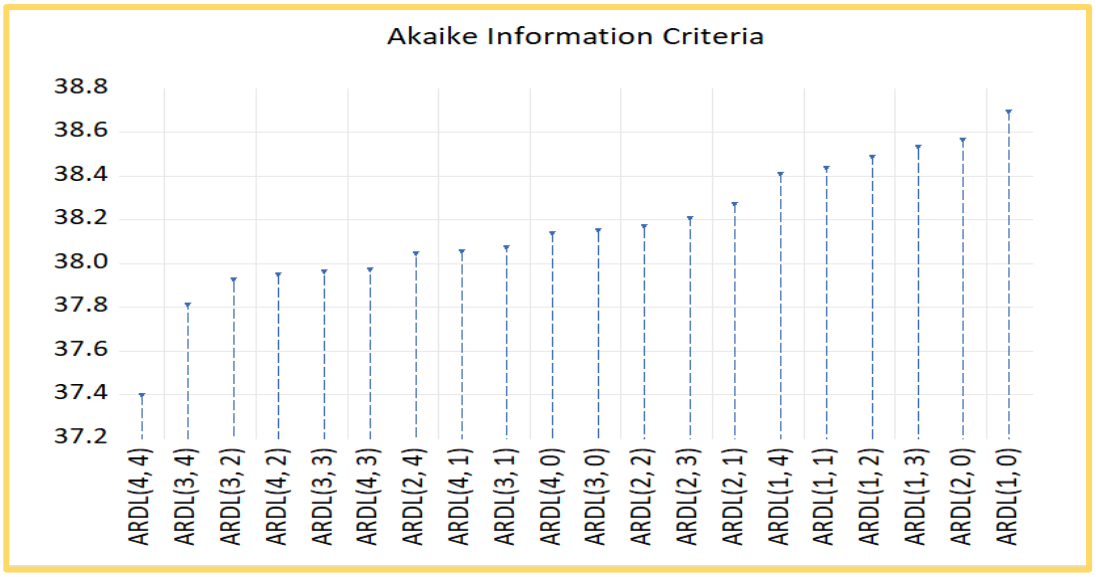

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

من الشكل (٣) نلحظ ان الإنموذج المثالي هو فترات ابطاء لكلا المتغيرين المستقل والتابع كانت اربع فترات ابطاء (٤,٤) إذ تم أختيار هذا الإنموذج بناءً على معيار المعلوماتية (AIC).

٢. تقدير العلاقة الدالية حسب نموذج (ARDL)

يبيّن الإنموذج نتائج تقدير علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الاجمالي بإعتماد إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وكما في الجدول الآتي:

جدول (١٣) نتائج الاختبار الاولي لإنموذج (ARDL) لدلة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: ٠٥/١٦/٢٤ Time: ٢٢:١٨
Sample (adjusted): ٢٠٠٥S١ ٢٠٢٢S٢
Included observations: ٣٦ after adjustments
Maximum dependent lags: ٤ (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (٤ lags, automatic): PE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: ٢٠
Selected Model: ARDL(٤, ٤)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-١)	١.٩٦٤٩٥٨	٠.١٤١٠١٢	١٣.٩٣٤٦٧	٠.٠٠٠٠
GDP(-٢)	-١.٩٤٤٥٩٦	٠.٢٨٠٦٨٠	-٦.٩٢٨١٥٦	٠.٠٠٠٠
GDP(-٣)	١.٤٧٥٢٩١	٠.٢٨٨١٥١	٥.١١٩٨٤٥	٠.٠٠٠٠
GDP(-٤)	-٠.٥٧٢٧٣٠	٠.١٤٥٠٦٩	-٣.٩٤٧٩٨١	٠.٠٠٠٥
PE	٥.١٣٤٧٧٩	٠.٨٠٠٦٦٩	٦.٤١٣١١٤	٠.٠٠٠٠
PE(-١)	-١٠.١٢٠٩٧	١.٦٢٢٧٠٥	-٦.٢٣٧٠٩٩	٠.٠٠٠٠
PE(-٢)	١٠.٦٣٩٦١	١.٩٧٨٤٥٠	٥.٣٧٧٧٤٩	٠.٠٠٠٠
PE(-٣)	-٨.٨٥٤٨٢٨	١.٨١٦٢٩٥	-٤.٨٧٥٢١٤	٠.٠٠٠٠
PE(-٤)	٤.٣٢٠١٦٨	٠.٩٠٥٣٦٣	٤.٧٧١٧٥٣	٠.٠٠٠١
C	٥٨٠١٧٢٢٧	٢١٩٠٠٧٩٨	٢.٦٤٩٠٩٢	٠.٠١٣٥

R-squared	٠.٩٩٦٣٣٨	**Mean dependent var**	١.٦٧E+٠٩
Adjusted R-squared	٠.٩٩٥٠٧٠	**S.D. dependent var**	٤.٠٥E+٠٨
S.E. of regression	٢٨٤٦٩٥٨٩	**Akaike info criterion**	٣٧.٣٩٦٧٠
Sum squared resid	٢.١١E+١٦	**Schwarz criterion**	٣٧.٨٣٦٥٧
Log likelihood	-٦٦٣.١٤٠٧	**Hannan-Quinn criter.**	٣٧.٥٥٠٢٣
F-statistic	٧٨٥.٩٧٤١	**Durbin-Watson stat**	١.٧٦١٨٤٠
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠٠٠٠		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

من الجدول (١٣) يلحظ فيه قيمة (Adjusted R-squared=٠.٩٩٥٠٧٠) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع (GDP) بنسبة (٩٩%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص الإنموذج حسب فترة الابطاء المثلى إذ حدد لنا الإنموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الآجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتشير احصائيات (Durbin-Watson) الى ان قيمته

قد بلغت (١.٧٦١٨٤٠) وهذا يفسر بأن الإنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، على ارض الواقع تضطلع الحكومة المركزية بمجمل الفعّاليات الاقتصادية، لذا فإن نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بشكل رئيس بالإنفاق الحكومي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي وفي ظل تراجع تلك النفقات فإن الاقتصاد العراقي سيتأثر بشكل سلبي

٣. اختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبار الحدود:

يوضح اختبار الحدود (Bounds Test) العلاقة التكاملية بين المتغيرات، لذا وبعد اختبار وجود علاقة تكامل مشترك توصل الباحث الى نتيجة تفيد بوجود علاقة توازنية في الاجل الطويل والجدول التالي يوضح العلاقة التكاملية حسب الاتي:

جدول (١٤) نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي الاجمالي

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(٠)	I(١)
Asymptotic: n=١٠٠٠				
F-statistic	٣.٩٨٦٧٤٢	١٠٪	٣.٠٢	٣.٥١
k	١	٥٪	٣.٦٢	٤.١٦
		٢.٥٪	٤.١٨	٤.٧٩
		١٪	٤.٩٤	٥.٥٨

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

اظهرت النتائج الواردة في الجدول (١٤) الى أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (٣.٩٨٦٧٤٢) وهي أكبر من قيمتها (F) الجدولية الصغرى البالغة (٣.٦٢) عند مستوى معنوية ٥%، وأكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (٣.٥١) عند مستوى معنوية (١٠%) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وسنقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ،وهذا يقود الى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الآجلين القصير والطويل.

٤. المشاكل القياسية للإنموذج:

- **أختبار (LM) الارتباط التسلسلي للبواقي:**

لاختبار فيما اذا كان الإنموذج يعاني من مشاكل قياسية سنلجأ الى اختبار LM لبيان خلو الإنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، والنتائج الموضحة في الجدول (١٥) أظهرت خلو الإنموذج من الارتباط التسلسلي للبواقي، إذ إن قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (٥%).

جدول (١٥) الارتباط الذاتي لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٠.٨٠٥٩٨٢	Prob. F	٠.٣٧٧٩
Obs*R-squared	١.١٢٤٣٦٦	Prob. Chi-Square	٠.٢٨٩٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

- **اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:**

للكشف عن المشكلة القياسية الثانية وهي عدم ثبات التجانس سنعمد الى اختبار : Breusch-Pagan-Godfrey ، وبعد اجراء الاختبار توصل الباحث الى خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين إذ كانت قيمة (f) المحتسبة غير معنوية عند (٥%) وحسب النتائج الواردة في الجدول (١٦).

جدول (١٦)عدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	١.٧٨٤٥٢٩	Prob. F	٠.١٣٧٣
Obs*R-squared	٩.٧٠٧٥٢١	Prob. Chi-Square	٠.١٣٧٥
Scaled explained SS	٤.١٣٦٨٧٤	Prob. Chi-Square	٠.٦٥٨٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

٥. اختبار جودة الإنموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

أشار اختبار توزيع البواقي حسب الشكل (٤) أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً في الإنموذج المقدر لان قيمة اختبار (Jarque-Bera) غير معنوية عند (٥%).

الشكل (٤): اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الناتج المحلي الاجمالي

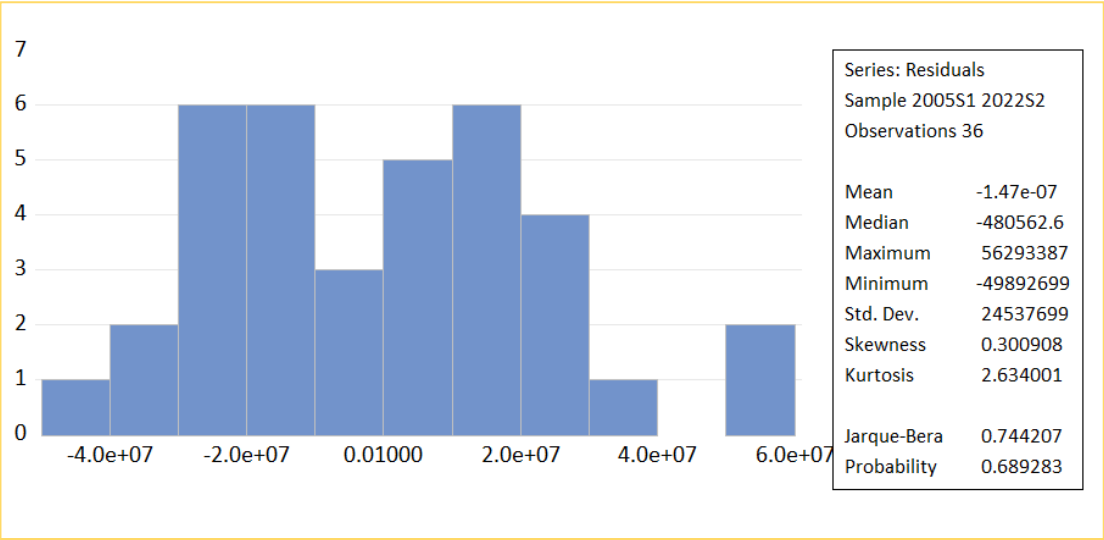

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

ب-اختبار استقرارية الدالة خلال مدة البحث:

يوضح اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMQ) وجود اي تغييرات هيكلية لمعاملات الآجلين القصير والطويل، لذا تم اختبار الإنموذج وتم التوصل الى خلو البيانات المستعملة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها خلال الزمن، إذ نلحظ وقوع الخط البياني للإحصاء داخل الحدود الدنيا عند مستوى (٠.٠٥) (بإستثناء عام ٢٠١٥ خرج عنها وهي فترة عدم الاستقرار السياسي وسيطرة المجاميع الارهابية على مساحات واسعة من العراق)، مما يدل على استقرارية البيانات، بينما يبّن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود المنطقة الحرجة البياني ،وبذلك يتضح ثبات استقرارية المعلمات القصيرة والطويلة الآجل للإنموذج المقدر حسب اختبار الإحصائية عند مستوى (٥%) حسب الشكلين التاليين:

- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:**

الشكل (٥): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي الاجمالي

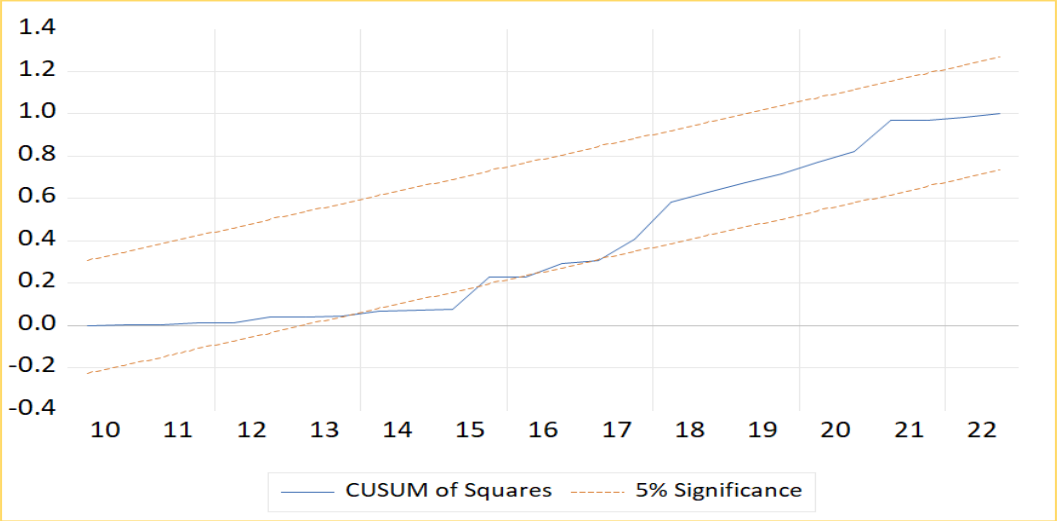

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:**

الشكل (٦): المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الناتج المحلي الاجمالي

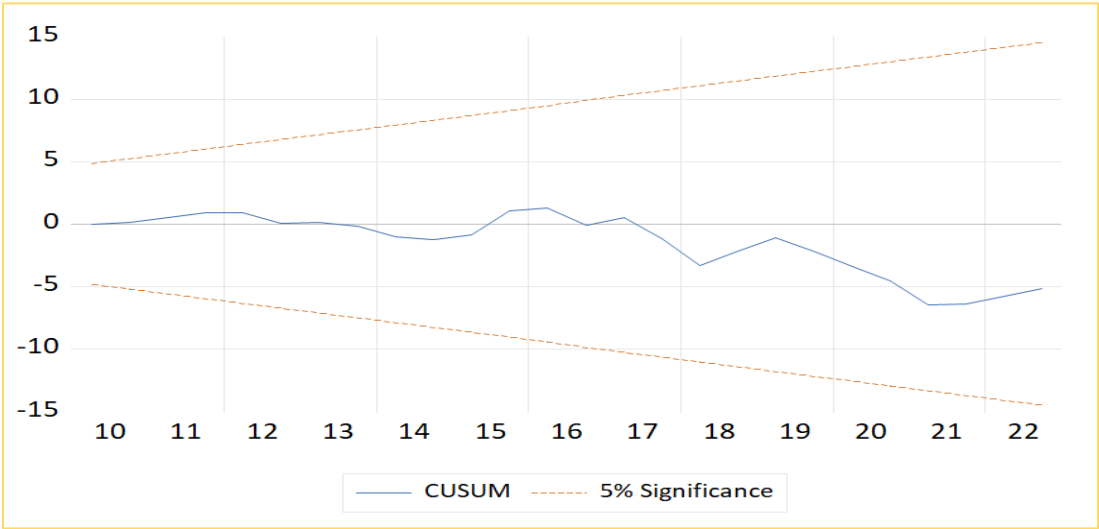

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

ت-تقدير الإنموذج قصير الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

في هذه المرحلة تم تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وفق والتوصل الى النتائج الاتية:

جدول (١٧) نتائج تقدير الإنموذج قصير الاجل لدالة الناتج المحلي الاجمالي

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDP) Selected Model: ARDL(٤ ،٤) Case ٢: Restricted Constant and No Trend Date: ٠٥/١٦/٢٤ Time: ٢٣:٢١ Sample: ٢٠٠٣S١ ٢٠٢٢S٢ Included observations: ٣٦				
ECM Regression				
Case ٢: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-١))	١.٠٤٢٠٣٥	٠.١٢٥٤٦٩	٨.٣٠٥٠٩٢	٠.٠٠٠٠
D(GDP(-٢))	-٠.٩٠٢٥٦١	٠.١٥٨٩٥٨	-٥.٦٧٧٩٨٧	٠.٠٠٠٠
D(GDP(-٣))	٠.٥٧٢٧٣٠	٠.١٢٧٩٤٢	٤.٤٧٦٤٧٧	٠.٠٠٠١
D(PE)	٥.١٣٤٧٧٩	٠.٧٠٤٨٣٩	٧.٢٨٥٠٣٣	٠.٠٠٠٠
D(PE(-١))	-٦.١٠٤٩٤٧	٠.٩٨٠٥٣٢	-٦.٢٢٦١٥٩	٠.٠٠٠٠
D(PE(-٢))	٤.٥٣٤٦٥٩	٠.٩٨٦٥٠٨	٤.٥٩٦٦٧٩	٠.٠٠٠١
D(PE(-٣))	-٤.٣٢٠١٦٨	٠.٨٥٠٥٤١	-٥.٠٧٩٣١٦	٠.٠٠٠٠
CointEq(-١)*	-٠.٠٧٧٠٧٨	٠.٠٢١٤٧٧	-٣.٥٨٨٩٠٥	٠.٠٠١٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

اظهرت النتائج الواردة في الجدول (١٧) وجود علاقة طردية قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، اذ ان معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (-٠.٠٧٧٠٧٨) وهي معنوية عند مستوى ٥% وسالبة وهو ما يؤكد صحة العلاقة أعلاه، كما أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح في الاجل الطويل بنسبة (٧%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال العام نفسه.

ث- تقدير الإنموذج طويل الاجل

تبين نتائج الاختبار طويل الاجل الواردة في الجدول (١٨) العلاقة بين الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي:

جدول (١٨) نتائج تقدير الإنموذج طويل الاجل لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Levels Equation				
Case ٢: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PE	١٤.٥١٤٦٤	٢.٥٧٥٩١٤	٥.٦٣٤٧٥٢	٠.٠٠٠٠
C	٧.٥٣E+٠٨	٢.٠٢E+٠٨	٣.٧٢٩٦٠٨	٠.٠٠٠٩
EC = GDP - (١٤.٥١٤٦*PE + ٧٥٢٧١٠٨٤٣.٧٩٥٧)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

يتضح من النتائج اعلاه وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين الإنفاق العام والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، اذ ان الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٤.٥١) وحدة.

المبحث الثالث

قياس اثر تخصيصات الإنفاق العام على هيكل الناتج المحلي الاجمالي

اولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

بعد تغذية البرنامج الاحصائي بقيم المتغيرات للتاكد من خلو قيم متغيرات النموذج من وجود جذر وحدة، اظهرت النتائج الاتي :

الجدول (١٩): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث حسب (ADF)

UNI T ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root											
		At Level									
		AS	MS	TI	WR	TP	AFH	MQ	TSI	EW	CC
With Constant	t-Statistic	-٣.٠٣٠٩	-٠.٢٦٧٤	-١.٨٣٣٦	-١.٦٨٣٦	-٠.٧٦٨٩	-٢.٦٨١٠	-٢.١٨٨٩	-٤.٠٣٠٤	-٥.٩٣٣٠	-٢.٣٧٦٤
	Prob.	٠.٠٤٩٩	٠.٩١١٣	٠.٣٥٤١	٠.٤٢٣١	٠.٨٠٥١	٠.٠٩٧٥	٠.٢١٦٠	٠.٠٠٧٥	٠.٠٠٠٥	٠.١٦٢١
		**	no	no	no	no	no	no	***	***	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-٣.٥٥٥٨	-٣.٩٩٨٤	-٣.١٧٠٨	-٢.٠٣٥٦	-١.٤٩١٠	-٣.٣٩٩٨	-٣.٠١٣٠	-٤.١٢٦٢	-٤.٧٥٣١	-٣.١٦٦٦
	Prob.	٠.٠٦٣٣	٠.٠٢٨٨	٠.١١٩٥	٠.٥٤٦١	٠.٧٩٦٣	٠.٠٨٤٦	٠.١٥٤٢	٠.٠٢٤١	٠.٠١٦٤	٠.١٢٣٧
		*	**	no	no	no	no	no	**	**	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	-٠.٠٦٨١	١.١١٥٥	٠.٣٣٨٠	-٠.٣٣٢٩	٠.٧٠٥٥	-٢.٠٥٨٦	-١.٧٥٧٥	-٢.٩٧٩١	-٤.٣٩٣٢	-١.٢٢٩٠
	Prob.	٠.٦٤٥٧	٠.٩٢٣٨	٠.٧٧٢٥	٠.٥٥١٧	٠.٨٥٩١	٠.٠٤١١	٠.٠٧٥٠	٠.٠٠٥٤	٠.٠٠٠٣	٠.١٩٢١
		no	no	no	no	no	**	no	***	***	no
		At First Difference									
		d(AS)	d(MS)	d(TI)	d(WR)	d(TP)	d(AFH)	d(MQ)	d(TSI)	d(EW)	d(CC)
With Constant	t-Statistic	-٤.٧٨٢٩	-٤.٥٠٠٨	-٥.٢٣٩٩	-٥.٦٩٤٢	-٣.٥١٢٨	-٥.٦١٨٩	-٤.٥٢٤٦	-٤.٦٥٠٥	-٥.٦٠٤٥	-٥.٧١٣٥
	Prob.	٠.٠٠١٧	٠.٠٠٣٠	٠.٠٠٠٧	٠.٠٠٠٢	٠.٠٢٠٠	٠.٠٠٠٥	٠.٠٠٢٦	٠.٠٠٢٨	٠.٠٠٢٣	٠.٠٠٠٤
		***	***	***	***	**	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-٤.٦٥١٥	-٤.٤٨٧١	-٥.١٩٠٤	-٥.٧٢٢٧	-٣.٣٨٥٥	-٥.٧٣٦٣	-٣.١٩٣٩	-٤.٤٧١١	-٢.٦١٧٦	-٤.٧٧٨٨
	Prob.	٠.٠٠٩٤	٠.٠١٢٦	٠.٠٠٣٦	٠.٠٠١٢	٠.٠٨٤٨	٠.٠٠٢٠	٠.١٢٢٧	٠.٠١٥٤	٠.٢٨١٢	٠.٠٢٣١
		***	**	***	***	*	***	no	**	no	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-٤.٩٥٧٩	-٤.٣٣٦٢	-٥.٥٣٦٤	-٥.٧٧٣٠	-٣.٤٣٣٢	-٥.٥٣٨٠	-٤.٦٧٩٧	-٤.٨٣٢٢	-٦.٤٧٩٨	-٥.٧٧٦٧
	Prob.	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠١٨	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠٠
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
Notes: a: (*)Significant at the ١٠٪; (**)Significant at the ٥٪; (***) Significant at the ١٪ and (no) Not Significant b: Lag Length based on SIC c: Probability based on MacKinnon (١٩٩٦) one-sided p-values.											

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (E-Views ١٢)

اذ ان:

١- المتغيرات التابعة (اجمالي مساهمة القطاعات الاقتصادية) الاتية:

AS: قطاع الزراعة

MS: قطاع التعدين

TI: الصناعات التحويلية

WR: الخدمات العامة (الكهرباء والماء)

TP: النقل والمواصلات

٢- المتغيرات المستقلة (التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية)الاتية:

AFH: الزراعة

MQ: التعدين والمقالع

TSI: الصناعات التحويلية

EW: الكهرباء والماء

CC: البناء والتشييد

١. اختبار استقرارية المتغيرات التابعة:

بعد إجراء الاختبارات للسلسلة الزمنية في الجدول (١٩) الخاصة بالمتغير التابع (قطاع الزراعة) (AS) تبين أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (٣.٠٣٠٩-) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٤٩٩) فهي أصغر من ٥%، لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل عند مستوى معنوية ٥% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت السلسة عند الفرق الأول بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معاً وبدونهما عند مستوى ١%.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع (قطاع التعدين) (MS) اظهرت نتائج الاختبار لقيم السلسلة الزمنية أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع والاتجاه معاً، إذ بلغت القيمة المحتسبة (٣.٩٩٨٤-) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٢٨٨)، لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل عند مستوى معنوية ٥% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت السلسة عند الفرق الأول بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معاً وبدونهما عند مستوى ١% و٥%.

اما المتغير التابع (الصناعات التحويلية) (TI) اظهرت النتائج بان القيم غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (٥.٢٣٩٩-) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٠٧)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل عند مستوى معنوية ١% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

اما (تجارة الجملة والمفرد) (TP) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت بالفرق الاول بدون وجود القاطع والاتجاه، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٣.٤٣٣٢) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠١٨) فهي أصغر من ١%، لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل عند مستوى معنوية ١% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت السلسة الزمنية بالفرق الاول بوجود القاطع والقاطع والاتجاه معاً عند مستوى معنوية ٥% و١٠% على التوالي.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع (النقل والمواصلات) (WR) ان قيم السلسلة غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٥.٦٩٤٢) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٠٢)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل عند مستوى معنوية ١% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

٢. اختبار استقرارية المتغيرات المستقلة:

اظهرت نتائج الجدول (١٩) الخاصة بالمتغيرات المستقلة، ان التخصيصات المالية لقطاع (الزراعة والغابات والصيد) (AFH) أنها مستقرة عند المستوى بدون وجود القاطع والاتجاه، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٢.٠٥٨٦) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٤١١) فهي أصغر من ٥%.

وفيما يخص المتغير المستقل (التعدين والمقالع) (MQ) نلاحظ من بيانات الجدول (١٩) انها لم تستقر عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٤.٥٢٤٦) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٢٨)، لذا نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل عند مستوى معنوية ١% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

وكذلك الحال بالنسبة للتخصيصات المالية لقطاع (الصناعات التحويلية) (TSI) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية اتضح أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٤.٠٣٠٤) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٧٥)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما .

بعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية في الخاصة بالمتغير المستقل (الكهرباء والماء) (EW) تبين أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-٥.٩٣٣٠) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٠٥) فهي أصغر من ١%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية ١% الدال على عدم وجود جذر الوحدة، وكذلك استقرت السلسة بوجود القاطع والاتجاه معا وبدونهما، وايضا استقرت السلسة الزمنية بالفرق الاول بوجود القاطع وبدون القاطع والاتجاه عند مستوى معنوية ١%.

اما فيما يخص المتغير المستقل (البناء والتشييد) (CC) فبعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة به تبين أنها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول بوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (٥.٧١٣٥-) وكانت القيمة الاحتمالية (P=٠.٠٠٠٤)، وكذلك استقرت بوجود القاطع والاتجاه

ثانيا: تقدير العلاقة الدالية بين تخصيصات النفقات العامة على بعض قطاعات هيكل الناتج المحلي الاجمالي

اظهرت العلاقة الدالية في النموذج الاول ان هناك تكامل مشترك في الاجلين القصير والطويل اي ان اجمالي الإنفاق العام له تاثير ايجابي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام، لذا سنقوم في هذه المرحلة في الكشف على العلاقة الدالية بين التخصيصات المالية وناتج القطاعات الاقتصادية للكشف عن مدى انعكاس تلك التخصيصات على الواقع او ما يسمى انتاجية النفقات العامة، لذا تم قياس العلاقة بين المتغيرات بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews ١٢ والتوصل الى النتائج التالية:

١- الجدول (٢٠)أثر تخصيصات الزراعة (AFH) في قطاع الزراعة (AS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	١٥.٢٥٥٤٦	٠.٢٢٠٧٠٦	٦٩.١٢١٢٩	٠.٠٠٠٠
LOGAFH	٠.٠٣٤٤١٥	٠.٠١٦٢١٤	٢.١٢٢٥٦١	٠.٠٣٧٤
			R-squared	٠.٠٦
			F-statistic	٤.٥٠
			Prob(F-statistic)	٠.٠٣

LOGAS = ١٥.٢٥ + ٠.٠٣*LOGAFH.....١

٢- الجدول (٢١)أثر تخصيصات التعدين والمقالع (MQ) في قطاع التعدين (MS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	١٧.٢٣١٤٤	٠.١٤٤٥٩٤	١١٩.١٧٠٩	٠.٠٠٠٠
LOGMQ	٠.٠٤٧٥٥١	٠.٠٠٨٠٥٢	٥.٩٠٥٦٣٣	٠.٠٠٠٠
			R-squared	٠.٣٤
			F-statistic	٣٤.٨٧
			Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠٠٠

LOGMS = ١٧.٢٣ + ٠.٠٤*LOGMQ.....٢

٣- الجدول (٢٢)أثر تخصيصات الصناعات التحويلية (TSI) في قطاع الصناعات التحويلية (TI)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	١٢.٠٧٦٥٥	٠.٧٧٢٨٧٨	١٥.٦٢٥٤٢	٠.٠٠٠٠
LOGTSI	٠.١٩٩٦٢٦	٠.٠٥٣٧٥٦	٣.٧١٣٥٤٠	٠.٠٠٠٤
			R-squared	٠.١٧
			F-statistic	١٣.٧٩
			Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٤١٨

LOGTI = ١٢.٠٧ + ٠.١٩*LOGTSI.....٣

٤- الجدول (٢٣)أثر تخصيصات البناء والتشييد (CC) في قطاع النقل والمواصلات (TP)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	١٤.١١٣٥١	٠.٥٧٦٨٦١	٢٤.٤٦٦٠٥	٠.٠٠٠٠
LOGCC	٠.١٥١٧٨٨	٠.٠٤٠٤٦٦	٣.٧٥٠٩٥٥	٠.٠٠٠٤
			R-squared	٠.١٧
			F-statistic	١٤.٠٦
			Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٣٦٦

LOGTP = ١٤.١١ + ٠.١٥*LOGCC.....٤

اظهرت النتائج للنماذج المقدرة ضعف تأثير التخصيصات المالية لبعض قطاعات هيكل الناتج المحلي الاجمالي، اذ دلت اشارات المعلمات على العلاقة الطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات

التابعة، الا ان معالم تلك المتغيرات ضعيفة وكذلك القدرة التفسيرية حسب اختبار R٢، ففي النموذج الاول اثر اجمالي تخصيصات القطاع الزراعي دلت النتائج على استجابة المتغير التابع بمقدار قيمة المعلمة ٣%، وفسر اختبار $R^{٢}$ ما مقداره ٦% من اجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهذا ما ينعكس فعليا على تردي واقع القطاع الزراعي لأسباب كثيرة منها التخصيصات المالية.

اما النموذج الثاني فقد اظهرت النتائج ايضا ضعف تأثير التخصيصات المالية للنهوض بواقع قطاع التعدين اذ اشارت قيمة المعلمة ان ٤% فقط هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع وايضا اشارت قيمة $R^{٢}$ الى قدرة تفسير التغيرات بمقدار ٣٤%، وفيما يتعلق بالنموذج الثالث فقد اظهرت قسمة المعلمة على استجابة المتغير التابع بمقدار ١٩% وبقدرة تفسيرية للنموذج بلغت ١٧%، وفيما يتعلق بالنموذج الرابع فلم تختلف النتائج عن النماذج السابقة اذ اظهرت ضعف استجابة المتغير التابع للتغير الحاصل في المتغير المستقل ب ١٥% وبقوة تفسيرية بلغت ١٧%.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. أظهرت البيانات الخاصة بهيكل الإنفاق العام ان النسبة العظمى خصصت من اجل لتوسع السكاني الكبير ولسد متطلبات المشتريات الحكومية وتحويل النفقات لتغطية محاربة الأرهاب وغير ذلك ، مما أدى إلى ضعف التخصيصات الاستثمارية الامر الذي أنعكس في ضعف فاعليتها في تحفيز هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

٢.إن سوء توزيع الإنفاق العام خلال السنة المالية يُعد من اهم الاسباب التي ساهمت في إنخفاض انتاجية الإنفاق العام بشكل تدريجي الامر الذي ساهم في زيادة الهدر في المال العام وعدم استخدامه بشكل امثل.

٣. ادى الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل كبير الى زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي واصبح الاقتصاد العراقي عرضة للتغييرات الخارجية والتقلبات في اسعار النفط وهذا اثر على الهيكل الاقتصادي للعراق.

٤ .عدم نجاح السياسات الاقتصادية الحكومية في تطوير الانشطة غير النفطية يعود الى عدم اقامة قاعدة انتاجية متنوعة، إذ لا توجد برامج حكومية متكاملة ومتناسقة تهدف الى تنويع القاعدة الانتاجية وفق استراتيجية اعدت من قبل الحكومة .

٥. دلّت نتائج إختبار الأستقرارية عند المستوى أو الفرق الأول، لذا فهي صالحة أن تدخل في اختبار وحسب شروط إنموذج ARDL الذي يفترض أن تتحقق استقرارية البيانات عند المستوى أو الفرق الأول.

٦. إجتاز الإنموذج الأول جميع الاختبارات الاحصائية والقياسية ودلّت النتائج على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ووجود علاقة تصحيح على المدى الطويل ،وبالتالي تأثير الإنفاق على هيكل الناتج المحلي.

٧. فيما يتعلق بالإنموذج الثاني فقد بيّنت النتائج ضعف العلاقة بين التخصيصات المالية وهيكل الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على أن التخصيصات المالية لم تؤثر بشكل جيد

علـى القطاعـات الاقتصـادية، إذا كانـت النتـائج الاحصـائية ضـعيفة كاختبـار P^2 والاختبـارات المحلية T,F .

التوصيات

١.من الضروري ان تقوم الحكومة باستخدام الإنفاق العام استخداما امثلا من اجل اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، بما يساهم في زيادة نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية الحيوية في الناتج المحلي الاجمالي ،وان من ابرز هذه القطاعات هي القطاع الزراعي والصناعي والسياحي إذ إنها تمتاز بمقومات مهمة تجعل منها قادرة على ان تكون قطاعات ذات ايرادات عالية .

٢. بما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي آحادي الجانب، وهذا ما يضعه في مواجهة لتهديد اي ازمة خارجية لذا ينبغي الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الحيوية، وبشكل خاص قطاع الصناعة التحويلية وعدم الاعتماد المفرط على القطاع النفطي كما هو الحال في الوقت الحالي ، وهذا ما سيساعد على اقتصاد قوي وقادر على امتصاص الازمات.

٣.العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي عن طريق القيام برامج استثمارية مكثفة لإنشاء اصل ذات قيمة ثابتة تعمل على تحقيق ايرادات مالية مستمرة وتساهم في تقليل الاعتماد المتصاعد على الموارد الريعية.

٤. تطوير الحكومة لأليات جديدة تعمل بواسطتها على توافر فرص الحصول على مصادر جديدة للتمويل تكون متاحة للجزء الأكبر من القطاع الخاص بهدف تجديده وتوسيعه ، وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا نها تعد من ابرز روافد العملية التنموية في البلد ومدخلا مهما للتنويع الاقتصادي.

٥. تشكيل واعتماد سياسات وتشريعات تهدف الى تعزيز الثقة في الأعمال التجارية وجذب الاموال الأجنبية والمحلية من اجل إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع .

٦. توافر قدر اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في توليد الناتج المحلي الاجمالي من خلال السماح له بتطوير واقامة الاستثمارات في القطاعات التنموية لزيادة قاعدتي الاستثمار والتوظيف وتكوين راس المال الثابت زيادة الى اشراكه في الاستثمار في مجال البنية التحتية ضمن اتفاق مشترك حول مرام هذا الاستثمار ، الأمر الذي يساهم في توافر الموارد المالية .

٧.العمل على النهوض بواقع قطاع الخدمات بواسطة زيادة التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وتكوين البنية التحتية وتنمية برامج التعليم الهادفة والتدريب في مجال الانترنت والتكنولوجيا الجديدة واحداث تغييرات كبيرة في عملية التنويع الاقتصادي، بوصفه ركيزة الاهم من ركائز التنمية الاقتصادية وتوافر القدرة التسويقية للمنتجات داخل البلدان وعبر الحدود.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر العربية

القران الكريم

اولا: الكتب

١. إبراهيم جاسم جبار ، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق إنموذجا) ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ٢٠٢٢.
٢. أحمد زهير شامية ، خالد الخطيب ،" المالية العامة" ، دار زهران للنشر ، عمان الاردن ، ١٩٩٣.
٣. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق. رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، بدون سنه .
٤. احمد عمر الراوي ، الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة ، بيت الحكمة ، (بلا طبعة) ، العراق ،٢٠١٦ .
٥. احمد ماهر ،" دليل المدير في الخصخصة" الجلال للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١، ٢٠٠٣.
٦. أكرم عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١) .
٧. باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص ، عمان مؤسسة فريد ريش ايبرت ،٢٠٢٠ .
٨. باهر محمد عتلم، المالية العامة ادواتها الفنية واثارها، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب ، القاهرة ،١٩٩٨.
٩. بشير الحمودي ، تنويع الصادرات الزراعية السورية ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ، مذكرة سياسات رقم ٢١، دمشق ، ٢٠٠٦.
١٠. تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية ،في د.ادوار موسى وآخرين ، في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى، معهد الدراسات ألاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٧.
١١. جامعة الدول العربية ، إدارة التنمية والسياسات ألاجتماعية ، برنامج الأمم المتحدة ألإنمائي، المكتب ألإقليمي للدول العربية، الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية : نحو مقاربه بديله ، مصر ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٨.
١٢. جعفر طالب احمد ،" تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية الجزاء الثاني ، ط ٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧.
١٣. جمام محمود، محضارات في مقياس المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيرة الحصص مالية ونقود ، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي- الجزائر ٢٠١٣.

١٤. جهاد سعيد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، عمان،١٩٩٩.
١٥. حافظ شعيلي عمرو ، اساسيات المالية العامة والسياسة المالية ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس ، ٢٠٠٦.
١٦. حسان خضر" مؤشرات اداء التجارة الخارجية" ، المعهد العربي للتخطيط والتنمية ، الكويت ، ٢٠٠٥.
١٧. خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، ط ٤ ، دار وائل للنشر، عمان ،٢٠١٢.
١٨. خبابة عبد الله ،" أساسيات في اقتصاد المالية العامة" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، ٢٠٠٩.
١٩. خلف، عمار حمد،(٢٠١٥)،" تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام البرنامج Eviews" الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والإدارية، دار الكتب والوثائق، بغداد
٢٠. داغر محمود محمد ،(٢٠١٧)،"أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق"، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد- العراق
٢١. ريفينو ووتش- معهد المجتمع المنفتح، الرقابة على النفط ، مبادرة الحوار حول السياسات ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .
٢٢. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢) .
٢٣. سالم محمد عبود" الخصخصة نظام ام اسلوب دراسة موضوعية لتجارب عالمية وعربية مع الاشارة للعراق" المكتبة الوطنية للطباعة والنشر ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٠.
٢٤. سامي خليل ،" النظريات والسياسات النقدية والمالية" ، ط ١ ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢.
٢٥. سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط ١، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١١.
٢٦. سعيدي يحيى الاستثمار الاجنبي المباشر ، دار الثراء للنشر والتوزيع الجزائر ، ٢٠١٥،
٢٧. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٦.
٢٨. صفوت عبد السلام عوض الله ، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ٢٠٠٤.
٢٩. طاقة والعذاري ، ٢٠٠٧، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشرة والتوزيع ، عمان ، الأردن.
٣٠. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط ٢ ، منشورات العاتك لصناعة الكتاب ، ٢٠٠٧.

٣١. عادل احمد احشيش، اساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.
٣٢. عادل احمد حشيش ، ٢٠٠٥، أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية..
٣٣. عادل احمد حشيش و مصطفى رشدي، مقدمة في الاقتصاد العام(المالية العامة) دار الجامعة الجديدة للطباعة ،١٩٩٨.
٣٤. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، ط ١ ، دار الحامد ، عمان ، ٢٠٠٧.
٣٥. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط ٢ ، اثراء للنشر والتوزيع الاردن ٢٠١١.
٣٦. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الاول، المقدمة في المالية. العامة والنفقات العامة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
٣٧. عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام ، ط ١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ٢٠١٠.
٣٨. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة،جامعة عين شمس،١٩٨٠.
٣٩. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٨.
٤٠. عبد الله الشيخ محمود الطاهر ،مقدمة في اقتصاديات الماليه العامة ، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض ،١٩٨٨.
٤١. عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، ط ١ ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة ٢٠١٠.
٤٢. عبد المنعم السيد علي - مدخل في علم الاقتصاد- مبادئ الاقتصاد الكلي- الجزء الثاني- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الجامعة المستنصرية مطابع جامعة الموصل ١٩٨٤.
٤٣. عبد الوهاب علي التمار ، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، الطبعة الثانية ، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ٢٠٠٥.
٤٤. عبد، حميد عبيد،(٢٠١٧)،"الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الكتب، كربلاء- العراق,.
٤٥. عبد علي كاظم المعموري ،" تاريخ الافكار الاقتصادية" ، ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢.
٤٦. عطية عبد الواحد، مبادئ اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٠.
٤٧. علي مرزا ، الاقتصاد العراقي: التنمية والازمات، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٨.
٤٨. علي ميرزا، قضايا اقتصادية في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٢٠ الهيكل الانتاجي ، السياسة المتبعة والازمات الحالية .
٤٩. عوض الله ، ١٩٩٥، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة ، الطبعة الأولى ، بيروت .

٥٠. عوض فاضل اسماعيل، نظرية الإنفاق الحكومي ، دراسة ، في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، المكتبة الوطنية ٢٠٠٣.
٥١. عيسى محمد الغزالي" الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا" المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، ٢٠٠٤.
٥٢. غفران حاتم علوان ومناهل مصطفى عبد الحميدة قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٢٠ .
٥٣. مايكل ابدمجان ،" الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة" ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية .
٥٤. مجدي شهاب ، ٢٠٠٤، أصول الاقتصاد العام ، المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة.
٥٥. محمد خصاونة ،" المالية العامة النظرية والتطبيق" ، ط ١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، ٢٠١٤.
٥٦. محمد دويدار ، ٢٠١٠، دراسات في الاقتصاد المالي ، منشاة المعارف ، الإسكندرية.
٥٧. محمد طاقة و هدى العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة ، ط ١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧.
٥٨. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،٢٠٠٥.
٥٩. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد ، ط ٣ ، ٢٠٠٩.
٦٠. محمد محمد البنا ، ٢٠٠٩، اقتصاديات المالية العامة ،" مدخل حديث" الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية. ، مصر
٦١. محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ط ١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧.
٦٢. مدحت القريشي ،" تطور الفكر الاقتصادي ، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨.
٦٣. مهدي الحافظ ، الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ٢٠١٢.
٦٤. نبيل جعفر عبد الرضا ،" تطور الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى فريدمان" ، ط ٢ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت- لبنان ٢٠١٢.
٦٥. نبيل جعفر عبد الرضا و مصطفى عبد الله محمد، المسارات العكسية للنفط العراقي ، مكتبة الواعي ، العراق ،٢٠١٦.
٦٦. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الاول، النفقات العامة، الايرادات العامة، القروض العامة، بلا دار نشر، بغداد،١٩٨٨.
٦٧. وليد عبد الحميد عايب الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، ط ١ ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ٢٠١٠.
٦٨. يحيى قاسم علي سهل، المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، المكتبة الوطنية، عدن ٢٠٠٠.

ثانيا ـ الاطاريح والرسائل الجامعية

١. ابراهيم جاسم جبار ، مصادر التمويل الداخلية والخارجية واثرها على الاقتصاد العراقي ، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
٢. احمد جبر سالم السالم ، الاستثمار في البنية التحتية ودوره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ، ٢٠١٥
٣. باسم خميس عبيده (٢٠١٣) أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة ٢٠١٠-١٩٩٠ء كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة .
٤. حورية بن عودة ، الفساد واليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري ، أطروحة دكتوراه جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر، ٢٠١٦.
٥. خالد ، ٢٠١٥، تطور الإنفاق الحكومي وأثرة على التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسير ، جامعة أبي بكر بلقايد الجزائر.
٦. زاهد قاسم بدن ، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية ، قسم الاقتصاد جامعة البصرة ، ٢٠١٥.
٧. سلام سعدون عذيفه ، التنمية الاقتصادية في العراق :بين مصادر التمويل الاجنبية وشروط مؤسسات التمويل الدولية ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة،٢٠٢١،
٨. عذافة، حيدر حسين،(٢٠١٨)،"فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق" أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.
٩. علي شاكر عبد الوهاب ، سياسات التنمية الاقتصادية في العراق واشكالية الاعتمادية النفطية ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة ،٢٠٢١،

ثالثا: البحوث والدراسات

١. ابراهيم جاسم جبار، علي شاكر عبد الوهاب مستقبل سياسات التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الاعتمادية النفطية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد ٢٩، ٢٠٢١،
٢. ابراهيم حربي ابرهيم ، دور السياسية الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٤١، ٢٠١٤.
٣. احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي العدد الثالث عشر ، ٢٠٠٧.
٤. الاسراء عادل حسيني ، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية سلسلة أوراق بحثية ، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢.
٥. باقر كرجي حبيب الجبوري ،" الآثار الاقتصادية لتأخير اقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (١٧) ، العدد (٣) ، ٢٠١٥ .

٦. بوعاز ، ٢٠١٥، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي ،" دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠١١) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة الحاج لخضر. العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠١٥- ٢٠٢٠)، .
٧. حربي محمد موسى عريقات" مناخ الاستثمار في الوطن العربي" دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية/ جامعة فيلاديلفيا نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية ، ٢٠٠٧.
٨. حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي السعدون الفساد جذوره وثماره المرة في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الثامن عشر ، ٢٠٠٦.
٩. حسن لطيف كاظم وسارة فخري الطلقاني ، التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل ، مجلة الغري/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة ، المجلد ، ١٤العدد ١ ، ٢٠١٧،
١٠. حيدر نعمة بخيت ، عباس فضيل عطيوي ، واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة ١٩٨٠–٢٠١٤، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ٣ ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ٢٠١٧،
١١. سالم سويد ، أثر الاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤مجلة الأندلس للعلوم السياسية والاجتماعية ، جامعة الاندلس اليمن ، العدد ١٦، ٢٠١٩.
١٢. سعاد عبد القادر قاسم واحمد غسان ابراهيم (٢٠٢١)، قياس اثر تغيرات اسعار النفط في الاستيرادات السلعية للعراق باستخدام منهجية للانحدار الذاتي للإبطاء الموزع DrDL لمدة (٢٠١٠) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ .
١٣. سوسن كريم الجبوري" الخصخصة وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق" مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١١) ، العدد الثالث ، ٢٠٠٩.
١٤. سيماء محسن علاوي ، إنخفاض اسعار النفط العالمية ودورها في اعداد الموازنة العامة للعراق ، مجلة الدنانير ، العدد ١٧، الجامعة العراقية ٢٠١٩.
١٥. صادق علي الطعان علي الطعان ،حسين علي عبد ،" القطاع الخاص في العراق ، الواقع ، المعوقات ، الاصلاحات" ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، المجلد (١١) ، العدد (٢٠) ، ٢٠١٧.
١٦. عبد الكريم كامل ابوهات توجيه الإنفاق الحكومي في العراق ، بحث منشور ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ .
١٧. عدنان مناتي صالح ، لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بالمؤتمر ، ٢٠١٣.
١٨. العشعوش، ايمن، (٢٠١٨)، " استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العملية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢ العدد٣، ص٢٩.

١٩. كاظم، صالح، احمد صالح حسن، علي وهيب عبد الله، (٢٠١٥)،"اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق (١٩٩٠- ٢٠١٣)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالث عشر، العدد ٤٦
٢٠. كريم عبيس حسان" الخصخصة واصلاح النظام الضريبي في العراق" مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد (١) ، المجلد (٢٤) ٢٠١٦.
٢١. مامون ادم معروف اثر إنخفاض أسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة الإسماعيلية ، المجلد السابع ملحق العدد الرابع ٢٠١٦ .
٢٢. محمد رفعت المقداد" النمو السكاني واثرة في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عام ١٩٦٠-٢٠٠٤" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث ، ٢٠٠٨.
٢٣. محمد سعد عميرة" اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، المجلد (٢٣) الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢.
٢٤. محمد صالح حمد علي ، دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد ٦ ، العدد ١٤، ٢٠١١.
٢٥. محمد صالح سلمان الكبيسي و عبد الحميد عبدالهادي اللامي ، (٢٠١٧) دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام السوق العالمية ، الأسباب والنتائج ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٤ ، العدد ١٠٤.
٢٦. محمد غالي راهي الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته مجلة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الثاني .
٢٧. مسعودي وهية ، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية- ٢٠٠٠-٢٠٠٤مجلة جامعة مصطفي الاسطنبول ، معسكر ٢٠١٥.
٢٨. مظهر محمد صالح، ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي ، العدد ١٩. ٢٠١٠ ،.
٢٩. مهدي الحافظ ،تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ،بحث مقدم الى الندوة العلمية ((دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية ،معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين ، لبنان، ٢٠٠٧.
٣٠. نزار ذياب عساف و خالد روكان عواد ، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ضل فلسفة ادارة الاقتصاد الحر ،مجلةجامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المؤتمر العلمي الثاني ،عدد خاص
٣١. نضال قادر حسن ،" قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١١) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (٢٠) ، العدد (٧٨) ، ٢٠١٤ .

٣٢. نورة بيري ، عبود زريقن" محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)" مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان (٦٧-٦٨) ، ٢٠١٤.

رابعا :- التقارير الرسمية

١. البنك الدولي ، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إدارة الشرق الأوسط ، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إعادة بناء العراق : الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية موجز تحليلي ، ٢٠٠٥.
٢. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٤
٣. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٣.
٤. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤.
٥. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٢.
٦. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢،
٧. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الائماني ،" خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ ، بغداد ، ٢٠٠٩.
٨. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط وتكنلوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧.
٩. جمهورية العراق وزارة التخطيط وتكنلوجيا المعلومات ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧.
١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكوا) التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١.
١١. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، دور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على الأمن الغذائي في العراق ، البنك الدولي ، ٢٠٢١ .

المصادر الاجنبية

١. Aaron Cosbey , Expert meeting on Economic Diversification , Economic Diversification and sustainable Development and the impacts of response measures , held in Boon for a period to ١٦-١٧ may ٢٠٠٦,Germany , ٢٠٠٦ ,p٧.
٢. Alan Gelb ,Economic Diversification In Resource Rich Countries ,Center for Global Development ,lecture on Natural Resources ,finance ,and development :Confronting Old and New Challenges ,٢٠١٠ ,P٥.

٣. A-M. M. Abdel-Rahman ,Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia , Department of Economics ,King Saud University ,Riyadh ,٢٠٠٧ ,P٥.

٤. Argy, Victor." Structural inflation in developing countries." Oxford Economic Papers ٢٢.١ (١٩٧٠): ٧٣-٨٥, p٧٤

٥. Arltova&Fedorova, Markéta, Darina (٢٠١٦),” Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(١) Parameter” p٤٩.

٦. C.Adkins, L. and Hill, R C. (٢٠١١), Using State for Principles of Econometrics. ٤ thed, New York

٧. Chacko Jose Rajan" history of Economic Thought" University of Calicut ٢٠١١-p١٦٩- ١٧٠

٨. Contantinos Alexiou: government spending and economic growth, Journal of economic and social research, vol ١١ (١), ٢٠٠٩, p٢, (www.Fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on ١/١/٢٠١٠

٩. Daniel L.Thornton" how would Modern Macro economic school of Thought Respond to the Recent Economic Crisis?" Federal Reserve Bank of St. Louis Economic Synopses ٢٠٠٩ p٢.

١٠. Daniel Mitchel: the impact of government spending on economic growth, the heritage foundation, n'١٨٣١,٢٠٠٥, pp٤,٥ (www.heritage.org/research/budget/bg١٨٣١.cfm) reviewed on ٢٠/٢/٢٠١٠.

١١. David and Michaud, J. (١٩٨٩), "La Prevision: Approche empirique d'une method statisique", Paris: Masson

١٢. David Hallam and Raffaele Zanoli, (١٩٩٣), "Error Correction Models and Agricultural Supply Response, European Review of Agricultural Economics, Vol. ٢٠, Issue ٢

١٣. Dickey.D and Fuller.W, (١٩٨١), "Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A" Vol.٤٩,p١٠٥٧_١٠٧٠.

١٤. Dr. Khem Raj Sharma , Measuring Economic Diversification in Hawaii, Research and Economic Analysis Division Department of Business, Economic Development and Tourism State of Hawaii, ٢٠٠٨ ,P٢.

١٥. Dr.Mustafa Babiker , Economic Diversification in GCC Prospects and Challenges ,Arab Planning Instute ,Kuwait ,٢٠٠٤ ,P٩.

١٦. Dragoljub stojanov." Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the ٢١st century" similarity University of Rijeka Croatia. ٢٠٠٧. p١٥.

١٧. Emanuel, Savas," Privatization and public- private partnerships" New York: Chatham house, ٢٠٠٠.p ٢

١٨. Eric Engen, Jonathan Skinner: fiscal policy and economic growth, national Bureau of economic research, working paper n'٤٢٢٣ ; ١٩٩٢, p٧, (www.nber.org/papers/w٤٢٢٣) reviewed on ٢٣/١/٢٠١٠

١٩. Eric Neumayer ,"Does The "Resource Curse" hold Growth in Genuine Income as well ? ", world Development ,Vol .٣٢,No .١٠ ,Elsevier Ltd ,printed in Great Britain , London School of Economics ,UK , ٢٠٠٤ ,P ١٩٢٨.

٢٠. EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development ,Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Boon for a period to ١٦ -١٧ May ٢٠٠٦, Germany,P٢.

٢١. Expert Meeting on Economic Diversification , Economic Diversification Country Perspective ,Saudi Arabia , held in Boon for a period to ١٦-١٧ may ٢٠٠٦ ,Germany , ٢٠٠٦ ,P٤.

٢٢. G. S. Maddala, In-Moo Kim, (١٩٩٨), "Unit Roots, Cointegration and Structural Change", Cambridge University Press, p١٠٠ ١٠١.

٢٣. Gujarati, D. N, (٢٠٠٤), "Basic Econometrics", ٤th ed, New York, McGraw-Hill Companies mm, Inc,p٤٥١

٢٤. Helmut, Lytkepohi,(٢٠٠٤),Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time series Econometrics, Cambridge University press, New York,p١١

٢٥. Ibrahim A.Elbadawi , Oil ,Economic Diversification and Development in The Arab world , Dubai Economic Policy and Research Institute and Center for Global Development ,USA ,nova ٢٠٠٩ ,p١.

٢٦. International monetary fund: a manual on government finance statistics،١٩٩٠, pp ١٧٧,١٨٢(http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/١٩٨٦/eng/pdf/ch٤a.pdf) consulter le ٢٤/٠٢/٢٠١٠

٢٧. John B.Tayior" how The Raltional Expectations Revolution has Changed Macro Economic Policy Research" Revised Draft, Stanford University, ٢٠٠٠ ,p ٤.

٢٨. Martha pascual Saez, Santiago Garcia: government spending and economic growth in the European union countries, p٢, (http://papers.ssrn.com/sol٣/papers.cfm?abstract_id=٩١٤١٠٤ reviewed on٢٢/١٢/٢٠٠٩

٢٩. Narayan, P. K. (٢٠٠٥). The saving and investment nexus for China,p١٩٧٩-١٩٩٠

٣٠. Pesaran, M. and Pesaran, B. (٢٠٠٩). Time Series Econometrics: Using Microfit ٥.٠ (Window Version).Oxford: Oxford University Press.

٣١. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (٢٠٠١). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, ١٦(٣).p-٣٢٦٢٨٩

٣٢. Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (٢٠١٣). Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.١٠٤,p ٩١٤-٩٢١

٣٣. Randy R.grant." The history of economic thought" seven Edition, Pacific Lutheran University United states of America ٢٠٠٧- p٢٧٥.

٣٤. Ropert L.HETzel" What Remains of Milton friedmans Monetarism?"-

٣٥. Rudolf Hablutzel , Development Prospects of The Cabita – Surplus Oil – Exporting Countries , world Bank Staff Working paper ,No .٤٨٣ (Aug. ١٩٨١) .

٣٦. Sanford ،E ، Jonathan Iraq's Economy: Past ، Present ، Future ،Report for Congress June ٣. ٢٠٠٣. p٣١.

٣٧. Tariq al- Khudayri ، Iraq's Manufacturing Industry: Status and Prospects for Rehabilitation and Reform in، Mahdi. Iraq's Economic Predicament. p. ٢٠٢ ; Quoting: Sanford.E. Jonathan Iraq's Economy: Past، Present. Future. Op. Cit. p٣١

٣٨. The diversification Strategy , Approved Policies and Mechanisms for its Achievement , The vision for Oman's Economy-Oman: ٢٠٢٠ ,٢٠٠٩ ,P١.From the website : www. Moneoman.gov.OM\pdf

٣٩. UgoFasana , Diversification in Oil –Dependent Economies : The Experience of The GCC Countries, Tehran ,٢٠٠٣ ,P٣.

٤٠. W. Enders, Applied, (١٩٩٥), "econometrics time series", New York, john wily & sous inc,p٢٢١.

ملحق (١)

Dependent Variable: LOGAS
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 15:21
Sample: 2003Q1 2022Q4
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.25546	0.220706	69.12129	0.0000
LOGAFH	0.034415	0.016214	2.122561	0.0374

R-squared	0.062137	Mean dependent var	15.72124
Adjusted R-squared	0.048345	S.D. dependent var	0.202578
S.E. of regression	0.197621	Akaike info criterion	-0.376780
Sum squared resid	2.655664	Schwarz criterion	-0.312538
Log likelihood	15.18732	Hannan-Quinn criter.	-0.351262
F-statistic	4.505266	Durbin-Watson stat	0.165106
Prob(F-statistic)	0.037435		

ملحق (٢)

Dependent Variable: LOGMS
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:19
Sample (adjusted): 2003Q1 2022Q2
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.23144	0.144594	119.1709	0.0000
LOGMQ	0.047551	0.008052	5.905633	0.0000

R-squared	0.349196	Mean dependent var	18.07608
Adjusted R-squared	0.339184	S.D. dependent var	0.214063
S.E. of regression	0.174013	Akaike info criterion	-0.629976
Sum squared resid	1.968237	Schwarz criterion	-0.564164
Log likelihood	23.10420	Hannan-Quinn criter.	-0.603934
F-statistic	34.87650	Durbin-Watson stat	0.203331
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (٣)

Dependent Variable: LOGTI
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:26
Sample: 2003Q1 2022Q4
Included observations: 69

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.07655	0.772878	15.62542	0.0000
LOGTSI	0.199626	0.053756	3.713540	0.0004

R-squared	0.170693	Mean dependent var	14.93944
Adjusted R-squared	0.158316	S.D. dependent var	0.495876
S.E. of regression	0.454933	Akaike info criterion	1.291224
Sum squared resid	13.86659	Schwarz criterion	1.355980
Log likelihood	-42.54722	Hannan-Quinn criter.	1.316915
F-statistic	13.79038	Durbin-Watson stat	0.087778
Prob(F-statistic)	0.000418		

ملحق (٤)

Dependent Variable: LOGTP
Method: Least Squares
Date: 05/29/24 Time: 18:33
Sample (adjusted): 2003Q3 2022Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.11351	0.576861	24.46605	0.0000
LOGCC	0.151788	0.040466	3.750955	0.0004

R-squared	0.171436	Mean dependent var	16.26868
Adjusted R-squared	0.159251	S.D. dependent var	0.469292
S.E. of regression	0.430305	Akaike info criterion	1.179510
Sum squared resid	12.59104	Schwarz criterion	1.243753
Log likelihood	-39.28286	Hannan-Quinn criter.	1.205028
F-statistic	14.06967	Durbin-Watson stat	0.075819
Prob(F-statistic)	0.000366		

Abstract

Most countries that produce raw materials and raw materials, especially oil, are characterized by having one-sided economies that rely mainly on the rentier resource to finance the budget and the economy. This has resulted in the economies of these countries heading towards the vortex and fluctuations of oil markets, and the infiltration of global economic crises and fluctuations into them through the oil supply channel. Oil economies may be affected by the rise and fall of oil prices through the transmission of the contagion of fluctuation and instability from the oil sector to the non-oil sectors. The sensitivity of the economy is subject to these changes in all sectors that contribute to the largest portion of the gross domestic product through the public spending channel. Accordingly, this research sought to analyze and diagnose the effects that oil price fluctuations could have on the trends and patterns of general agreement that cannot be separated from the characteristics of oil rentier economies. This is by focusing on the change that occurs in the values of public spending, both current and investment, when oil resources fluctuate. As a result of fluctuations in crude oil prices in the international market and the extent of deviation in achieving economic diversification goals. The indicators of diversification and the extent of its achievement were used on the reality of the Iraqi economy and the extent of the interconnection and connection between the general agreement in the oil-producing countries and its impact on those indicators.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Methane University-Faculty of Management and Economic
Department of Financial and Banking Sciences

Public expenditures and its impact on economic diversification in Iraq for the period (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

Master Thesis Submit

to board of the College of Administration and Economic – Methane University It

is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and

Banking Sciences

by

Ali Flaih Ajami

Supervised By

Ass.Prof: Haider Talib Musa

١٤٤٥ H. ٢٠٢٣ A.D